

السنة النبوية المطهرة

قسم من الوحي الإلهي المنزل

تأليف
خادم الكتاب والسنة
الشيخ محمد علي الصابوني





كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ المُطَهَّرَةُ

١٤١٦

قِسْمٌ مِنَ الوَحْيِ الإِلَهِيِّ المُنَزَّلِ

خادم الكتاب والسنة
الشيخ محمد علي الصابوني

صفر ١٤١٧هـ - العدد ١٧٠ السنة الخامسة عشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾

[الحشر : ٧]

قال رسول الله ﷺ :

« كل أُمتي يَدْخُلُونَ الجنَّة إلاَّ مَن أبي، قالوا : وَمَن يأبى يارسول الله قال : من أطاعني دخل الجنَّة ومن عصاني فقد أبي » .

حديث شريف (رواه البخاري)

أخي المسلم :

إِن أردت السعادة في الدنيا والنّجاة في الآخرة، فعليك بالإعتصام بالقرآن والسنّة فهما زادك وطريقك إِلى الله فقد قال ﷺ : « لقد تركت فيكم ما إِن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً : كتاب الله وسنتي »

(رواه مالك)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أنعم علينا بنعمة الإسلام، وأرسل إلينا خاتم الرسل وأشرف الأنبياء سيدنا محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام، فعلّمنا بعد جهالة، وأنقذنا بعد ضلالة، وبصَّرنا بأمور الحياة، وشؤون الدين، وجعله عزَّ وجل قدوة للمسلمين، فقال في محكم الفرقان:

﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً** (٢١) ﴾ [**الأحزاب**: ٢١] صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلَّم تسليماً كثيراً.

أمَّـا بعـد:

فإن السنة النبوية، هي المصدر الثاني للشريعة الغراء، بعد القرآن الكريم، وهي وحيٌ من عند الله عز وجل؛ وحيٌ مبلَّغٌ مشروع من عند الله، وليس وحياً متلواً، وإلى ذلك يشير قول ربِّ العزَّة والجلال، الكبير المتعال ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ** (٣) **إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ** (٤) ﴾ [**النجم**: ٣، ٤].

لقد عدَّ سبحانه قولَ الرسول ﷺ، ونطقه، وفعله، وحياً واجب الإيمان به، والعمل بما فيه، وأمر المؤمنين بطاعة الرسول المعصوم، في كل مايبلّغه عن الله عزَّ وجلّ، والاستمساك به، من غير تباطؤٍ ولا تردُّد، فقال عزَّ من قائل:

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٧) ﴾ [الحشر : ٧] .

وقَرَن تبارك وتعالى طاعة الرسول بطاعته، وحذَّر من مخالفة أمره، في غير موطنٍ من آي الذكر الحكيم، فقال عزَّ شأنه :

﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا (٨٠) ﴾ [النساء : ٨٠] فجعل طاعة الرسول، طاعة لله عزَّ وجل، ومعصيته معصية لله، وقال سبحانه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ (٦٤) ﴾ [النساء : ٦٤] أي بأمر الله وحكمه وتكليفه .

وجاءت الآيات الكثيرة، المستفيضة الشهيرة، صريحةً قاطعة في وجوب العمل بالحديث النبوي، ومحذِّرة من مخالفة أمر الرسول، حيث قال جلّ شأنه وتقدست أسماؤه :

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ (٩٢) ﴾ [المائدة : ٩٢]

وقال الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا (٣٦) ﴾ [الأحزاب : ٣٦] .

وجاء هدي الرسول ﷺ مبشراً ومحذراً، مبشراً لمن أطاع أمر الرسول بالجنة، ومحذراً لمن عصى أمره، بالحرمان من دخول الجنان، فقد قال ﷺ في الحديث الصحيح : «**كلُّ أمتي يدخلون الجنَّة، إلا من أبى ! ! قالوا : ومن يأبى يارسول الله؟ قال : من أطاعني دخل**

الجنة، ومن عصاني فقد أبى» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه.

وقد ظهرت في هذه العصور الأخيرة، فئة تزعم الإسلام، وتتنكر لحديث سيِّد الأنام، تريد أن تتمسك بالقرآن وحده، ظناً منهم أن العمل بالقرآن وحده يكفي ويغني، ولا حاجة إلى السنة النبوية، حيث فيها الصحيح، والضعيف، والموضوع، وأن «من قصد البحر استقلَّ السَّواقيا» ومن أخذ بالأصل استغنى عن الفرع.. الخ ومادروا أنهم برفضهم للسنة المطهرة قد رفضوا القرآن ذاته، ولو صدّقوا بالقرآن، وطبقوا أحكامه وعملوا بمقتضاه، لسارعوا إلى قبول ماجاء عن الرسول ﷺ، أوَ ليس رب العزة والجلال يقول ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**(٧)﴾ [**الحشر**: ٧] فكيف يزعمون العمل بالقرآن، ثم يخالفون أحكامه، ويُعْرِضون عن قبول ماجاءهم من عند الله؟

ألم يأمرهم الله عزَّ وجلَّ بطاعة الرسول، ويحذرهم من عصيان أمره؟ ألم يقل في كتابه العزيز ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**(٦٣)﴾ [**النور**: ٦٣] وإذا كانوا حقاً صادقين في دعوى العمل بالقرآن، والتمسك بالقرآن، فكيف يخالفون أوامر القرآن، فيطرحون قول الرسول، وأحاديث الرسول بحجة أن القرآن يكفي؟

والله تبارك وتعالى يقول ﴿**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**(٩٢)﴾ [**المائدة**: ٩٢] ويقول ﴿**مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**(٨٠)﴾ [**النساء**: ٨٠] وهل قرءوا قول الله جل وعلا ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**(٣٦)﴾

[**الأحزاب**: ٣٦] ثم توعَّد من خالف أمر الله وأمر رسوله، بالعذاب الشديد، وحكم عليه بالضلال والخسران، فقال عزَّ شأنه وتقدست أسماؤه:

﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا (٣٦)﴾ [**الأحزاب**: ٣٦]؟!

واجب العلماء كشف زيف الأعداء

إن من واجب العلماء أن يتصدَّوا لكشف مثل هذا الزور والبهتان، وأن يظهروا الحقيقة ناصعة جليَّة أمام شبابنا المسلم، حتى لايقعوا في حبال هؤلاء المستشرقين، وتلامذتهم من المستغربين، فيظنوا أن كتاب الله أولى بالتمسك والاتباع، من السنة النبوية، فيضلُّوا برفض سنة سيِّد المرسلين، ومخالفة أوامر القرآن، التي دعت إلى طاعة الرسول، في كل ماجاء به عن الله عز وجل!.

وهذا الكتاب - الذي بين يديك أخي القارئ- على صغر حجمه وبساطة ألفاظه - فيه مايبدِّد ظلمات الشك والجهل، حول السنة النبوية المطهرة، ويدفع زيغ أولئك الزائغين الضالين، المفترين على الله ورسوله، بالحجة الناصعة، والبرهان الساطع، وإذا كان لابدَّ في كل خبرٍ من الأخبار، ونبإٍ من الأنباء، يسمعه الإنسان من غيره، أن يبحث عن مصدره، ويتعرَّف على ناقله وقائله، فإن كان الناقل معروفاً بالصدق والأمانة، والنزاهة والديانة، أطمأنَّ قلبه لصحة الخبر، وعرف بيقين، صحة ماحُكي له، ونُقِل إليه، لأن المخبر ثقةٌ مأمون من الكذب.

فينبغي أن نتيقَّن أنَّ السُّنَّة النبوية الشريفة، قد نَقَلَتْ إلينا أقوال رسول الله صلى الله ﷺ وأفعاله وأوصافه، وأخباره، نقلاً صحيحاً سليماً، بطريق رجال أمناء ثقات، كل واحدٍ من هؤلاء الرواة، قد عُرفت سيرته، وحياته، ومكانه، وزمانه، وضبطه، وأداؤه، حتى غدت سيرة هؤلاء الرواة والمحدِّثين مضرب الأمثال، من الصحابة، والتابعين، إلى من بعدهم من الأئمة الأعلام.

فكلُّ حديثٍ روي لنا بإسناد صحيح، عن طريق الثقة، المأمون في دينه، الحافظ الضابط لألفاظ النبوّة، المتصل السند إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام، الخالي من الشذوذ والعلة، فإنه حديث صحيح، يجب قبوله والعمل به، إذ لو لم نقبل كلام الرسول ﷺ وهديه، وماجاءنا عنه بالسند الصحيح، لتقوَّضَ صرحُ الدين، وتعطلت الشريعة، وبطلت الأحكام، وعصينا أمر ربِّ العزة والجلال، الذي أوجب علينا طاعة رسوله، والعمل بمقتضى سنته المطهَّرة، والاعتصام بها، دون تباطؤ أو تردُّد، كما جاء ذلك صريحاً في قول الله جلَّ وعلا ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا (٣٦)** ﴾ [**الأحزاب** : ٣٦]

طريقة البحث

هذا وقد وفقني الله عزَّ وجل- وله الحمد والمنَّةُ- لإخراج كتاب في هذا الموضوع الهام، يحتاج إليه شبابنا المسلم وإخواننا المؤمنون ليدفعوا شبهات المتشككين الزائغين، عن سنة سيد المرسلين، أخرجته تحت هذا العنوان المذكور:

«**السنة النبوية المطهرة قسمٌ من الوحي الإلهي المنزل**»

وقد صنفتُه وجعلت أبحاثه في مقدمة، وعشرة فصول وخاتمة، على الوجه المفصَّل الآتي:

١ـ **المقدمة**: وهي هذه الصفحات التي بين يديك أيها القارئ الكريم.

٢ـ **الفصل الأول**: عناية المسلمين بالسنة النبوية العطرة.

٣ـ **الفصل الثاني**: حجية السنة النبوية عند أهل السنة والجماعة.

٤ـ **الفصل الثالث**: تحكيم السُّنَّة النبوية واجبٌ ديني محتم.

٥ـ **الفصل الرابع**: أمثلة تطبيقية على أن السُّنَّة ضرورية لفهم القرآن.

٦ـ **الفصل الخامس**: أقوال أهل العلم عن السُّنَّة النبوية ووجوبها.

٧ـ **الفصل السادس**: حجج وشبه المنكرين للسُّنَّة النبوية والردُّ عليها.

٨ـ **الفصل السابع**: منهج النقد للسند والمتن عند المحدِّثين السابقين.

٩ـ **الفصل الثامن**: العناية التامة بسماع الحديث وضبطه عند علماء السلف.

١٠ـ **الفصل التاسع**: رحلة علماء المسلمين لطلب الحديث الشريف.

١١ـ **الفصل العاشر**: الشروط الأساسية لقبول الحديث رواية ودراية.

١٢ـ **خاتمة البحث**: وهي خلاصة موجزة لماورد في هذا الكتاب.

واللهَ تعالى أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به إخواننا وأبناءنا المسلمين، ويجعله ذخراً لنا يوم الدين ﴿**يَوْمَ لا يَنفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ (٨٨) إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (٨٩)**﴾ [**الشعراء**: ٨٨، ٨٩]

ونسأله تعالى أن يرزقنا الصدق والإخلاص في القول، والفعل، والعمل، إنه سميع مجيب الدعاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيد الأولين والآخرين، محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

خادم الكتاب والسنة

الشيخ محمد علي الصابوني

الفصل الأول
العناية بالسنة النبوية العطرة

ويشمل الأبحاث الآتية:

١- جهالة خرقاء وعصبية عمياء.

٢- الفارق بين معجزة الرسول ومعجزة الأنبياء.

٣- صورة رائعة لتعظيم الصحابة للرسول صلى الله عليه وسلم.

٤- صفوة القول عن السيرة العطرة.

٥- كلام العلامة ابن الجوزي.

العناية بالسنة النبوية العطرة

لم يحدث في تاريخ البشرية، على مدى العصور والأزمان، أن أمةً من أمم الأرض، اعتنت بعظيم من عظمائها، أو بطلٍ من أبطالها، أو نبيٍّ من أنبيائها، كما اعتنت هذه الأمة المحمدية بنبيِّها محمدٍ ﷺ!

ولم نسمع عن رجلٍ من عظماء الرجال، نال الحفاوة البالغة، والعزَّ والسؤدد، كما ناله سيد الأنبياء وخاتم المرسلين، محمد بن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه، الذي بعثه الله رحمة للعالمين، وختم ببعثته الرسالات السماوية. فلقد كانت حياته ﷺ مبعثاً للإجلال والإكبار، ومكان اعتزاز وفخار، ليس من المسلمين فحسب، بل ممن لايدين بدينه، من أبناء الغرب، حيث جعلوا الرسول ﷺ في أول شخصية من عظماء الدنيا، حين كتبوا عن مائة رجل من المصلحين العظماء، وجعلوا سيد الأنبياء في مقدمتهم، بل أوَّلَ هؤلاء الرجال العظماء، الذين أحدثوا انقلاباً في الإنسانية. ولاعجب في ذلك، فهو عليه الصلاة والسلام بحقٍّ مفخرة الدنيا، وزينة الوجود، حيث نقل أمة العرب من رعاية الغنم، إلى قيادة الأمم، وسجَّل في التاريخ أنصع صفحات المجد والكمال، وأرسى قواعد العدل والمحبة، وأخرج الناس من ظلمات الجهل والضلالة، إلى نور العلم والعرفان، كما وصفه ربه بقوله جلَّ شأنه: ﴿ **كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ①** ﴾ [**إبراهيم**: ١].

وجدير بمن اختاره الله عزَّ وجل، ليختم به رسالات الأنبياء، والمرسلين، أن ينال هذا الشرف والسؤدد، وأن يحظى بتلك المرتبة السامية، التي لم ينلها أحد قبله ولابعده، فيكون له بين أمم الأرض، مكان القيادة والريادة، وذلك لما أحدثه من انقلابٍ في الكون بأسره، إذ أحيا الله به أمماً، كانت في حكم الموات، تعيش في غياهب الظلم والجهل، والتشتت والتمزق، والسَّفه والضلال المبين، فأنقذها الله بمبعثه الشريف، وجعل بعثته «المنَّة العظمى» على عباده المؤمنين، حيث يقول تقدست أسماؤه:

﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ (١٦٤) ﴾ [**آل عمران**: ١٦٤]

جهالة خرقاء وعصبية عمياء:

نعم لقد كان الناس في ضلال مبين، وجاهلية جهلاء، وعصبية عمياء، وبُعْدٍ عن نور الحق والهداية، وأيُّ ضلال أعظم من أن ينحت إنسان حجراً بيديه، ثم يعبده ويتذلل إليه؟!، ويفخر أهل الجاهلية بعبادة هذه الأحجار، ويعتبرونها آلهة تُقصد وتُعبد من دون الله، بل كان مفخرتهم أنهم سدنة الأوثان والأصنام، وكان كبار الزعماء وفحول الصناديد، يحجون إلى هذه الأوثان، ويضعون رؤوسهم التي تحمل عقولهم، تحت أرجل هذه الأوثان، ويالها من قباحةٍ وسفاهة!!

وأيُّ سفهٍ أعظم، من أن يقدم الواحد منهم، على قتل ولده، فلذة كبده، فيدسُّ ابنته في التراب، خشية الفقر، أو خوفاً من العار،

لا لذنبٍ جنته، وإنما لأنها أنثى!!

ولولا أن القرآن حدثنا بذلك، لما كان الواحد منَّا يُصدِّق أن يحصل مثل هذا السَّفه والطغيان، واستمع إلى القرآن، وهو يحدثنا ويقرِّر هذا العدوان الغاشم، والجهل القاتم، الذي كان عليه أجدادنا العرب ﴿ **وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (٥٩)** ﴾ [**النحل** : ٥٨، ٥٩].

﴿ **وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ (٩)** ﴾ [**التكوير** : ٨، ٩]

أيُّ وحشيةٍ بلغت إلى هذه الدرجة، من القسوة والغلظة، أن يقدم الرجل على قتل أولاده، فيدفنهم أحياء في التراب، ليغسل عنه العار؟

قال ابن عباس: إذا سرَّكَ أن تعرف ماكان عليه العرب من السفه والجهل فاقرأ هذه الآيات من سورة الأنعام ﴿ **قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ (١٤٠)** ﴾ [**الأنعام** : ١٤٠][1] .

إنها والله منَّةٌ وأيُّ منَّة، أن يبعث الله للبشرية، من ينقذها من ظلمات الشرك والوثنية، ويجعل من هذه الأمة الجاهلية، خير أمة أخرجت للناس، وبذلك تمت نعمة الله على أهل الأرض ﴿ **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (١٢٨)** ﴾ [**التوبة** : ١٢٨]

---

(١) مختصر ابن كثير / ٦٢٤ .

لقد كان ميلاد محمد ﷺ ميلاداً للإنسانية، وإعلاناً للفضيلة، وإعلاءً للحق، وانتصاراً للهدى والنور في وجه الظلام.

وكان انبثاق فجر الرسالة المحمدية، نهاية الطغيان، وانتهاء عصر الظلام، وإشراق نور الإسلام، وطلوع شمس الإيمان!

ولهذا سماه الله سراجاً منيراً ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (٤٥) وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا (٤٦)** ﴾ [**الأحزاب**: ٤٥، ٤٦]

الفارق بين معجزة الرسول ومعجزات الأنبياء:

ولئن كانت معجزة عيسى عليه السلام، إحياء ميِّت، وشفاء عليل، وإبراء أعمى، فإن معجزة محمد عليه الصلاة والسلام، أعظم وأكبر، هي إحياء أمم وأجيال، وشفاء عللٍ وأمراض، نفسية واجتماعية، دونها أمراض الأجساد، وإبراء عُمْي القلوب دونها عَمَى الأبصار.

وصدق الله العظيم حيث يقول في محكم آياته البينات:

﴿ **أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٢٢)** ﴾ [**الأنعام**: ١٢٢]

لقد بلغ النبي عليه الصلاة والسلام في سموه الروحي، أسمى مراتب الكمالات، كما قال سيد الأنبياء (**إنما أنا رحمة مهداة**)

وصدق الله العظيم حيث يقول: ﴿**وما أرسلناك إلاّ رحمةً للعالمين**﴾ [الأنبياء: ١٠٧]

إننا أمام الحقيقة المحمدية، أمام الفضل، والنُّبْلِ، والطُّهر، والخُلُق، والعظمة، والكرامة.

أما الحقيقةُ المحمدية، فإنما يعلم أسرارها، وما انطوت عليه من إنسانية وسعت الإنسانية كلَّها، من أبدعها خير إبداع، وأنشأها خير إنشاء، ذلكم هو ربُّ محمد، ربُّ العزّة والجلال.

ذلكم هو الذي اختصَّ بمعرفة «سيد العالم» محمد بن عبدالله، لأنه كوَّنه على ما أحبَّ، ونشَّأه كما أراد، وصيَّره بشراً، وبعثه رسولاً، وجعله رحمةً للعالمين.

فمبلغُ العلْمِ فيهِ أنَّهُ بَشَرٌ : وأنَّهُ خَيْرُ خَلْقِ اللّٰه كلِّهم

هذا النبي الرحيم، هو الذي أحبته القلوب قبل الأبصار، وشدت بذكره الحمائم والأطيار، فكان بهجة الدنيا، وزينة الوجود، ولذلك لا نعجبُ، إذا رأينا أصحابه الكرام، يقتتلون على فضل وضوئه، وحيازة بعض شعرات من شَعَره الشريف، ويَفْدُونه بالروح، والنفس والولد!!

صورة رائعة لتعظيم الصحابة للرسول الكريم

يروي لنا الإمام البخاري في صحيحه، أن قريشاً أرسلت داهيةً من دهاتها، وعظيماً من عظمائها، هو «عُروة بن مسعود» وذلك عام «صلح الحديبية» فأتاه فكلَّمه في أمر الصلح، فقال له النبي ﷺ: إنّا لم نجئ لقتال أحد، ولكنّا جئنا معتمرين، وإنَّ قريشاً قد نهكتهم- أي أضعفتهم- الحرب، وأضَّرت بهم، فإن شاءوا صالحتهم، ويُخَلّوا بيني وبين الناس، فإن أصابوني كان الذي أرادوا، وإن أظهر عليهم فإن شاءوا دخلوا في الإسلام، وإن هم أبوْا، فوالذي نفسي بيده،

لأقاتلنّهم على أمري حتى تنفرد سالفتي– أي صفحة عنقي– ولينفذنَّ الله أمره!

وجاء في الرواية أن عروة جعل يرمق– أي يلحظ – أصحاب النبي ﷺ بعينيه، فرأى العَجَب العُجَابَ؛ قال عروة:

«فوالله ماتنخَّم– أي بصق– رسول الله ﷺ نخامةً فوقعت على الأرض، إلا وقعت في كفِّ رجل منهم، فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ اقتتلوا على وضوئه، وإذا تكلّموا خفضوا أصواتهم عنده، ومايُحدُّون إليه النظر تعظيماً له ﷺ.

فرجع عروة إلى أصحابه فقال: ياقوم، والله لقد وفدت على الملوك، ووفدت على قيصر ملك الروم، وكسرى ملك الفرس، والنجاشي ملك الحبشة، والله مارأيت مليكاً قطُّ يعظمه أصحابه، كما يُعظِّم أصحاب محمدٍ محمداً، والله مايتنخم نخامةً إلا وقعت في كفِّ رجلٍ منهم، فدلك بها وجهه وجلده،وإذا أمرهم بأمرٍ ابتدروا أمره– أي أسرعوا إلى فعله– وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلَّموا في حضرته خفضوا أصواتهم عنده، ومايُحدُّون إليه النظر تعظيماً له، وإنه قد عَرَض عليكم خُطَّةَ رُشْد فاقبلوها...»[1] الحديث.

هذه شهادة كبير من عظماء قريش، يحكي ما رآه من تعظيم الصحابة لرسول الله ﷺ «والفضلُ ماشهدتْ به الأعداء»!!

---

(١) هذا طرف من حديث طويل أخرجه البخاري ٥/ ٣٢٩ من فتح الباري، باب الشروط والمصالحة مع أهل الحرب.

صفوة القول عن السيرة العطرة:

هذه نبذة يسيرة، عن صاحب الرسالة العطرة «محمد بن عبد الله» ﷺ، سقناها في مقدمة الحديث عن «السنة النبوية المطهرة» ليعرف كل قارئ، وكلُّ سامع، كيف كان صحابة رسول الله ﷺ يعظِّمون الرسول ويجلُّونه، ويفدونه بأرواحهم، وأبنائهم، وأموالهم، ولذلك كان اهتمامهم بأقواله وأفعاله، وأحاديثه الشريفة، وحفظ كلِّ ماورد عنه، يفوق كل الأمور، لأنه الأسوة والقدوة للمؤمنين، فلم يُنْقل عن عظيم من العظماء، أو نبيٍّ من الأنبياء، مانُقل عن سيد المرسلين من أقواله، وأفعاله، وحركاته، وسكناته، بدقةٍ فائقة، تفوق التصور والخيال، ولاسيما بعد أن سمعوا ترغيبه ﷺ لحفظ حديثه، وضبطه، وتبليغه للناس، في قوله ﷺ: «**نضَّر الله امرءاً سمع منَّا حديثاً، فحفظه حتى يبلِّغه غيره، فربَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، وربَّ حامل فقهٍ ليس بفقيه**»[1].

كما سمعوا منه حفز هممهم، إلى تبليغ العلم للناس في قوله عليه الصلاة والسلام: «**بلِّغوا عنِّي ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[2] فصحابة رسول الله رضوان الله عليهم، وعلماؤنا المتقدمون، نقلوا لنا هذا الدين وعلومه، بضبطٍ وإتقان، يُضاهي أشرطة التسجيل اليوم «الكاسيت» حتى مايغيب عنهم شئ من أحوال النبي ﷺ، أو أقواله،

---

(١) أخرجه الترمذي رقم ٢٦٥٨ في العلم، وأبوداود رقم ٣٦٦٠.

(٢) أخرجه البخاري في الأنبياء ٦ / ٣٦١ والترمذي في العلم رقم ٢٦٧١.

وأفعاله، إلا ورووه لنا بدقَّة فائقة، وأدَّوْا الأمانة العلمية على خير وجوه الأداء، فجزاهم الله عن العلم والإسلام والمسلمين خير الجزاء.

كلام العلامة ابن الجوزي:

وأنا أنقل هنا ماقاله الإمام البارع المتقن «ابن الجوزي»- رحمه الله- مشيراً إلى ماخُصَّت به هذه الأمة المحمدية، في كتابه اللطيف «الحثُّ على حفظ العلم وذكرُ كبار الحفاظ» حيث قال فيه مانصُّه:

«أمَّا بعدُ، فإن الله عزَّ وجلَّ خصَّ أمتنا، بحفظ القرآن والعلم، وقد كان مَنْ قبلَنا، يقرأون كتبهم من الصُّحُف، ولايقدرون على الحفظ، فلما جاء «عُزَيْر» فقرأ التوراة من حفظه، قالوا: هذا ابن الله.

فكيف نقومُ- نحن معشر المسلمين- بشكر من خوَّلَنا أنَّ ابنَ سبع سنين منَّا، يقرأ القرآن عن ظهر قلب.

ثم ليس في الأمم، ممن يَنقُل عن نبيِّه، أقواله وأفعاله، على وجهٍ يحصل به الثقة إلاَّ نحن، فإنه يروي الحديثَ منَّا خالفٌ عن سالف- أي متأخرٌ عن متقدِّم- وينظرون في ثقة الراوي، إلى أن يصل الأمر إلى رسول الله ﷺ، وسائر الأمم يروون مايذكرونه عن صحيفةٍ، لايُدْرى من كتبها، ولايُعْرف من نَقَلَها!!

وهذه المنحةُ العظيمةُ نفتقر إلى حفظها؛ وحفْظُها بدوام الدراسة ليبقى المحفوظ، وقد كان خلق كثيرٌ من سلفنا، يحفظون الكثير من العلم، فآل الأمرُ إلى أقوامٍ يَفرُّون من الإعادة ميلاً إلى الكسل، فإذا احتاج أحدهم إلى محفوظ لم يقدر عليه»[1] انتهى.

---

(١) من كتاب «الحث على حفظ العلم» لابن الجوزي، نقلاً عن كتاب «صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عن المحدِّثين» لشيخنا الجليل المحدِّث الأديب، العلامة الشيخ عبدالفتاح أبي غدة صفحة ٤٨.

أقـول: كان العلم يؤخذ في القديم عن الشيوخ، من أفواههم، ومن الجُثُيِّ على الركب بين أيديهم، فأصبح اليوم يؤخذ من الكتب، ولهذا ضَعُفَ العلمُ، وقلَّ الضبط والفهمُ، وظهر الخطأ والخللُ، وأصبح من لايُفرق بين الحَمَل والجَمَل، وبين البُرِّ والدُّر، إماماً مجتهداً، يلقي بالقول على عواهنه، ويعلكُ بين أضراسه هذه المقالة: هم رجالٌ ونحن رجال!! ولله درُّ الحافظ ابن عساكر، حيث يقول هذه الروائع من الأبيات:

أَلاَ إِنَّ الحديثَ أجلُّ علمٍ ... وأشرفُه الأحاديث العوالي
وأنفعُ كلِّ نوعٍ منه عندي ... وأحسنُه الفوائــد والأمالي
وإنك لن ترى للعلم شيئاً ... يُحـقِّقه كأفـواه الرجـالِ
فكنْ ياصاح ذا حِرْصٍ عليه ... وخُذه عن الرجال بلا مَلاَلِ
ولاتأخذْهُ من صُحُفٍ فتُرمى ... من التصحيف بالداء العُضالِ[1]

***

(١) كتاب الوفيات لابن خلكان ٣ / ٣١٠ نقلاً عن المرجع السابق.

الفصل الثاني

حُجيّة السُنة النبوية

ويشمل عدة أبحاث منها :

١ - تعريف السنة النبوية في لسان العرب.

٢ - تعريف السنة النبوية في الشريعة الغراء.

٣ - السنة القولية والفعلية.

٤ - الجمع بين السنة القولية والفعلية.

٥ - السنة التقريرية.

٦ - السنة الوصفية.

٧ - فضائله صلى الله عليه وسلم.

٨ - السنة النبوية جامعة لشؤون الدنيا والدين.

حجية السنة النبوية

ولنتحدث الآن بشيء من التفصيل، عن معنى السنة، وحجيّتها، وأهمية الإسناد فيها، وطريقة تلقِّي المسلمين للأحاديث النبوية الشريفة.

تعريف السُنّة:

السنة في كلام العرب، تطلق على الطريقة والسيرة، فهي لغة: الطريقة التي يسلكها الإنسان ويعتادها، سواءً كانت حسنة أَو سيئة، فكلٌّ من أتى أمراً، عمل به قوم بعده، يقال: هو الذي سنَّه، قال الشاعر:

كأني سَنَنْتُ الحُبَّ أوَّلَ عَاشِقٍ: من النَّاسِ إذْ أحببتُ من بينهم سَلْمى[1].

وفي الحديث الشريف:

«من سنَّ في الإسلام سُنَّةً حسنةً، فله أجرها وأجر من عملَ بها بعده، من غير أن يَنْقُصَ من أجورهم شيْءٌ؛ ومن سنَّ في الإسلام سُنَّة سيِّئة، كان عليه وزرُها ووزرُ من عمل بها بعده، من غير أن يَنْقُصَ من أوزارهم شيء»[2].

---

(١) انظر لسان العرب لابن منظور مادة «سنن».

(٢) أخرجه مسلم في الزكاة رقم ١٠١٧ وهو طرف من حديث طويل في فقراء مضر.

وفي الشريعة الغراء:

السُنَّةُ هي: كلُّ ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وصفٍ، وهي ترادف كلمة «الحديث الشريف».

وإذا أُطلقت كلمة «السنة» أُريد بها سنَّةُ المصطفى ﷺ وهديُه الشريف، الذي أُمرنا بالتمسك به، كما قال عليه الصلاة والسلام:

«ومن يَعِشْ منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنَّتي، وسنَّة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كلَّ بدعة ضلالة»(١).

السنة القولية:

أما أقوال النبي ﷺ، فهي أحاديثه الشريفة، التي نطق بها، وسمعها منه أصحابه، فحفظوها ودوَّنوها، بالنقل الصحيح الثابت، وهي كثيرة مستفيضة، تكفَّلت بها كتبُ الصحاح والسنن، كصحيح البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجة.

ثم المسانيد كمسند الإمام أحمد، ومسند الدارمي، والطيالسي، وغيرها من كتب الحديث الشهيرة المستفيضة.

مثال القول: حديث **«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»**(٢).

---

(١) أخرجه أبوداود، والترمذي، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم.

وحديث «**سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لاظلَّ إلا ظله..**»(١) الحديث.

وحديث «**اتقوا النار ولو بشقِّ تمرة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة**»(٢).

وحديث الصحيحين «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر مانهى الله عنه**»

وأمثلتها كثيرة شهيرة تحتاج إلى مجلدات.

السنة الفعلية:

أما السنة الفعلية: فهي ما صدر عن رسول الله ﷺ من أفعاله وأعماله، وهي كثرة كثيرة لا تكاد تحصى، ونذكر على سبيل المثال ماروته كتب الصحاح والسنن منها:

١- ماروي عن عائشة أنها قالت: «**كان ﷺ إذا اشتكى، نفث على نفسه بالمعوِّذات، ومسحَ عنه بيده**»(٣).

٢- وحديث عُبادة «**كان إذا أخذ مضجعه، قرأ ﴿قل ياأيها الكافرون﴾**»(٤).

٣- وحديث أنس «كان إذا اشتدَّ البردُ بكَّر بالصلاة، وإذا اشتدَّ الحرُّ، أبرد بالصلاة»(٥) أي تأخر في أدائها رحمة بالناس.

٤- وحديث ابن عمر «**كان إذا اعتمَّ- أي لبس العمامة- سَدَل عمامته بين كتفيه**»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم.

(٤) أخرجه الطبراني.

(٥) أخرجه الشيخان.

(٦) أخرجه الترمذي.

٥- وحديث أبي سعيد الخدري «**كان إذا جلس احتبى بيديه**»[١].

وأفعاله ﷺ قد نُقلت إلينا عن طريق صحابته الكرام، أو عن طريق أزواجه الطاهرات «أمهات المؤمنين» فقد حُكيت لنا تفاصيل حياته ﷺ اليومية، في نومه ويقظته، وسَفَره وحَضَره، ومدخله ومخرجه، ومأكله ومشربه، وملبسه ومركبه، حتى مايتصل بحياته الزوجية مع أزواجه، لأنها كلها مكان التأسي والاقتداء ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴿٢١﴾﴾ [**الأحزاب**: ٢١]

كقول عائشة: رضي الله عنها «**كان ﷺ يُقبِّل أزواجه، ثم يصلِّي ولايتوضأ**»[٢].

وكقول ميمونة: «**كان ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه وهي حائض، أمرها أن تتَّزر- أي تضع الإزار- ثم يباشرها**»[٣].

أي يلاعبها بالملامسة والتقبيل، وليس معنى المباشرة: الجماعُ كما فهمها بعض الجهلاء. وكحديث عائشة «كان ﷺ يُقبِّل وهو صائم»[٤].

وقولها أيضاً: «كان إذا أراد سفراً أقْرعَ بين نسائه، فأيتهنَّ خرج سهمها خرج بها معه»[٥].

إلى غير ماهنالك من أفعاله التي لاتُحصى، نُقلت لنا بالأسانيد الصحيحة، فهذه الأفعال التي حُكيت عنه ﷺ كلُّها تدخل في إطار

---

(١) أخرجه أبوداود.
(٢) أخرجه أبوداود وأحمد.
(٣) أخرجه البخاري.
(٤) أخرجه الشيخان.
(٥) أخرجه البخاري ومسلم.

«السنة المطهرة»، وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم، يقتدون به عليه السلام في أفعاله، ولو لم يظهر فيها دواعي الحكمة، وذلك من كمال حُبِّهم له، وشدة حرصهم على اتباعه في كل شؤونه، وعلى رأس هؤلاء «عبدالله بن عمر» و«أنس بن مالك» رضي الله عنهما.

روي عن مجاهد أنه قال: «كنَّا مع ابن عمر في سفر، فمرَّ بمكان فحاد عنه- أي ابتعد عنه- فسُئل: لمَ فعلتَ ذلك؟ فقال: رأيتُ رسول الله ﷺ فعل ذلك ففعلت»[1].

وعن زيد بن أَسْلَمَ قال: «رأيتُ ابن عمر يُصلِّي محلولاً أزراره، فسألته عن ذلك، فقال: رأيت رسول الله ﷺ يفعله»[2].

وحكى أنسٌ خادم النبي ﷺ أنه رأى رسول الله وقد وُضع له طعام، فجعل عليه الصلاة والسلام **يتتبَّع الدبَّاء- أي القرع- قال أنس**: فمنذ ذلك اليوم أحببت الدباء.

الجمع بين السنة القولية والفعلية:

ومن الأحاديث ماجمع بين القول والفعل، كرواية ضحكه ﷺ في قصةٍ مع عمر، وذلك في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص قال:

«استأذن عمرُ على النبي ﷺ، وعنده نسوةٌ من قريشٍ يسألنه ويستكثِرْنهُ- أي يطلبن منه المال والعطاء- عالية أصواتهنَّ على صوته، فلما استأذن عمر، ابتدرن الحجاب- أي اختبأن منه- فدخل عمرُ

(١) رواه أحمد بإسناد جيد.

(٢) رواه ابن خزيمة والبيهقي.

والنبيُّ ﷺ يضحك، فقال عمر: أضحك الله سنَّك يارسول الله، بأبي أنت وأمّي، ما أضحكك؟- أي ممَّ تضحك- فقال رسول الله ﷺ: «**عجبتُ من هؤلاء اللاتي كنَّ عندي، فلما سمعْنَ صوتك ابتدرن الحجاب**»!!

فقال عمر: فأنت يارسول الله أحقُّ أن يهبن!! ثم قال عمر: ياعدوات أنفسهن أتهبنني ولا تهبنَ رسول الله ﷺ؟ قلن: نعم، أنت أفظُّ وأغلظُ من رسول الله ﷺ- أي أنت فظٌّ غليظ ورسول الله ليس كذلك- فقال رسول الله ﷺ: «**إيه يا ابن الخطاب- أي دعهنَّ- فوالذي نفسي بيده، مالقيك الشيطانُ سالكاً فجا- أي طريقاً- إلاَّ سَلَكَ فجّاً غير فجّك**»[1] فهذا الحديث الشريف يحكي لنا مادار في قصة النسوة مع عمر، وقد جمع بين قول النبي ﷺ وفعله، ومثل هذا كثير في الأحاديث الشريفة، وانظر جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير كتاب المناقب والفضائل.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في مناقب عمر ٧/ ٣٧ ومسلم رقم ٢٣٩٦ في فضائل الصحابة.

السنة التقريرية:

٣- السُّنَّةُ التقريرية: هي ما أقره رسول الله ﷺ، مما صدر عن الصحابة من أقوالٍ وأفعالٍ، وذلك بسكوته ﷺ وعدم إنكاره، أو بموافقته وإظهار استحسانه ورضاه، فيكون إقراره وموافقته على القول أو الفعل، كأنه صادرٌ عنه لأنه مشرِّعٌ للأحكام من عند الله، وهو لايسكت على شئ منكر، ولا يقرُّ على باطل، فكان ذلك دليل الجواز، كما هو معلوم في أصول الفقه، كما أن السكوت دليل الرضى، كما جاء في حديث زواج البكر «**لاتُنكح البكر حتى تُستأذن، وإذنها صمتها**» أي سكوتُها، وفي رواية أخرى «**قالوا يارسول الله: وكيف إذنها؟ قال: أن تسكت**»[1].

وأمثلة هذا النوع كثيرة، مثلُ إقراره ﷺ لمن تيمَّم من الصحابة، لعدم وجود الماء، ثم وجده بعد الصلاة، ولم يُعدْ صلاته[2].

ومثل إقراره لعلي رضي الله عنه في بعض أقضيته.

وإقراره لمن أكل لحم الضَّب[3]، ولحم حمار الوحش.

وإقراره لصلاة العصر في الطريق لمن صلَّى، وذلك في قصة غزوة بني قريظة.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري ١٦ / ٣٢١ من عمدة القاري على البخاري للعيني، ورواه أبوداود وابن ماجة.

(٢) نص الحديث الشريف عن أبي سعيد الخدري قال: «خرج رجلان في سفر، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيمما صعيداً طيباً فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء، ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ. فذكرا ذلك له، فقال للذي لم يعد: أصبت السنة، وأجزأتك صلاتك، وقال للذي توضأ وأعاد: لك الأجر مرتين» أخرجه أبوداود، والنسائي.

(٣) وذلك كما ورد في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قدم له طعامٌ فيه لحم، فأهوى بيده ليأكل منه، فأخبر أنه لحم ضب، فرفع يده ولم يأكل منه، فقالوا يارسول الله: أهو حرام؟ قال لا، ولكني أرى نفسي تعافه، وأكل الصحابة منه وأقرهم ﷺ ولم ينههم. كما أكل بحضرته لحم حمار الوحش.

وإقراره لقول القائف في نسب أسامة بن زيد.

واستحسانه لقول معاذ حين بعثه والياً على اليمن، وقال له: **«كيف تقضي إذا عَرَض لك قضاءٌ؟ قال: بكتاب الله عزَّ وجل، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهدُ رأيي ولا آلُو- أيَ لا أُقصِّر-، فاستحسن ﷺ ذلك منه، وضرب في صدره وقال له: الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسولِ الله ﷺ لما يُرضي رسول الله»**[1].

ويدخل في التقرير قولُ الصحابي «كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ».

كما في حديث مسلم عن جابر بن عبدالله ﷺ أنه قال: «كنا نعزل على عهد النبي ﷺ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلم ينهنا»[2].

وفي رواية البخاري: «كنا نعزلُ على عهد النبي ﷺ والقرآنُ ينزل»[3].

وأخرج أبوداود في سننه «أن رجلاً قال يارسول الله: إنَّ لي جاريةً، وأنا أعزلُ عنها، وأنا أكره أن تحمل، وأنا أريد مايريد الرجال- يعني الاستمتاع بالنساء- وإن اليهود تُحدِّثُ أن العزل هو الموؤدة الصغرى؟

فقال ﷺ: كذبتْ يهودُ، لو أراد الله أن يخلقه، ما استطعت أن تصرفه»[4].

ومعنى العزل: أن يجتنب صبَّ المنيِّ في الفرج عند الجماع، فيعزل عنها.

---

(١) أخرجه ابوداود والترمذي، وانظر جامع الأصول ١٠/ ١٧٧.

(٢) أخرجه مسلم رقم ١٤٣٨ في النكاح، باب حكم العزل،

(٣) أخرجه البخاري ٩/ ٢٦٨ في النكاح.

(٤) أخرجه أبوداود رقم ٢١٧٣ باب ماجاء في العزل، والترمذي رقم ١١٣٦.

فإقرار النبي ﷺ على أمرٍ من الأمور، يدلُّ على جوازه، كما أقرّهم على بيع السَّلَم الذي كانوا يتبايعونه في الجاهلية، وشرط عليهم بعض شروط فيه(١).

السنة الوصفيَّة:

أما السنة الوصفية: فهي كل ماورد من الأحاديث الشريفة، في ذكر أوصاف النبي ﷺ الخَلْقيَّة، والخُلُقية، ممَّا زخرت به كتب السنة، من الفضائل الذاتية، والمناقب الحميدة التي تحلَّى بها عليه الصلاة والسلام، وأمثلة ذلك كثيرة أيضاً، نذكر منها بعض هذه الأحاديث:

١- حديث علي يصف الرسول ﷺ فيقول: «لم يكن رسول الله ﷺ بالطويل ولا بالقصير، كان ربْعةً من القوم- أي معتدل القامة- وكان أبيضَ مشرباً بحمرة، إذا مشى يتكفأ تكفُّؤاً، كأنما ينحطُّ من صبَبٍ- أي يمشي مشية الرجال الأشداء، بقوة وحزم، كأنما ينحدر من موضع عال- بين كتفيه خاتم النبوة، وهو خاتم النبيين، أجودُ الناس صدراً، وأشجعهم قلباً، وأصدقهم لهجة، وألينهم عريكة- أي انقياداً- وأكرمهم عِشْرة، من رآه بديهةً هَابَه، ومن خالطه معرفةً أحبَّه، يقول ناعته- أي واصفه- لم أر قبله ولابعده مثله، لايسرد الحديث سرداً- أي لايسرع في كلامه وحديثه- يتكلَّم بكلامٍ فصل، يفهمه من سمعه»(٢).

٢- وحديث الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: «كان رسولُ الله ﷺ أحسن الناس وجهاً، وأحسنَهُم خَلْقاً،

---

(١) انظر أمثلة ذلك في كتاب إرشاد الفحول ص٤١ وشرح الكوكب المنير ٢/١٦٦.
(٢) أخرجه الترمذي في المناقب رقم ٣٦٤٢.

ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير، كان مربوعاً- أي متوسط القامة- بعيد مابين المنكبين، له شَعَرٌ يبلغ شحمة أذنيه، لقد رأيته في حُلَّة- أي بردة- حمراء، لم أر شيئاً قطّ أحسن منه»[١].

٣- وحديث مسلم عن أبي سعيد الخدري، قال قلتُ لأبي الطُّفْيل: هل رأيت رسول الله ﷺ قال: نعم، لقد رأيتُه ﷺ وما على وجه الأرض اليوم رجلٌ رآه غيري!! قال فقلت كيف رأيته؟ قال: كان أبيض مليح الوجه»[٢].

٤- وأخرج الشيخان عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «كان رسول الله ﷺ أزهر اللون، كأنَّ عَرَقَهُ اللؤلؤ، ومامَسِسْتُ حريراً، ولا ديباجاً ألين من كفِّ رسول الله ﷺ، ولاشَمَمْتُ ريحاً قطُّ ولا عَرْفاً، أطيب من رائحة النبي ﷺ وريحه»[٣].

٥- وفي رواية الترمذي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: «خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، فما قال لي: أفٍّ، وماقال لي لشيءٍ صنعته: لم صنعته؟ ولا لشيءٍ تركته: لمَ تركتَه؟

وكان رسول الله ﷺ من أحسن الناس خُلُقاً، ومامَسِسْتُ خزّاً قطُّ، ولا حريراً، ولا شيئاً كان ألين من كفِّ رسول الله ﷺ ولا شَمَمْتُ مسْكاً قطُّ، ولا عنبراً، كان أطيبَ من عَرَق رسول الله ﷺ»[٤].

٦- وأخرج البخاري عن محمد بن سيرين رحمه الله قال: «قُلتُ لعُبيد: عندنا من شَعْر النبي ﷺ، أصبْناه من قِبَل أَنَسٍ- أي

---

(١) أخرجه البخاري في الأنبياء ٦ / ٤١٢ ومسلم في الفضائل رقم ٢٣٤٧.
(٢) أخرجه مسلم في الفضائل رقم ٢٣٤٠.
(٣) أخرجه البخاري ١٠ / ٤٢٠ ومسلم رقم ٢٣٣٠.
(٤) أخرجه الترمذي رقم ٢٠١٦ في البر والصلة.

عن طريقه– قال: لأَنْ يكون عندي شَعَرةٌ منه، أحبُّ إِليّ من الدنيا ومافيها»[١].

٧– وروى مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال:

«رأيت رسول الله ﷺ والحلاَّقُ يحلقُه، وأطاف به أصحابُه– أي أحاطوا به– فمايريدون أن تقع شعرة إلاَّ في يد رجل»[٢].

٨– وروى مسلم عن أنس رضي الله عنه أنه قال:

«كان النبي ﷺ يدخل بيت أمِّ سُلَيم – وهي أم أنس– فينام على فراشها وليست فيه، فجاء ذات يوم فنام على فراشها، فقيل لها: هذا النبي ﷺ نائم في بيتك على فراشك، فجاءت أمي بقارورة، وقد عَرِق النبي ﷺ، فجعلت تسلتُ العَرَق فيها، فاستيقظ النبي ﷺ فقال: ماهذا الذي تصنعين ياأمَّ سُليم؟ قالت: هذا عَرَقُكَ يارسول الله نجعلُه في طيبنا، وهو أطيبُ الطِّيب»[٣].

٩– وأخرج الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت:

«ماخُيِّر رسولُ الله ﷺ بين أمرين قطُّ، إلاَّ أخذ أيسرهما، مالم يكن إثماً– أي مالم يكن في الأمر المخيَّر معصية لله– فإن كان إثماً كان أبعدَ الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه في شئٍ قطُّ، إلا أن تُنْتَهك حرمةُ الله، فينتقم لله عزَّ وجلَّ»[٤].

١٠– وأخرج البخاري عن عَطاء بن يَسار قال: «لقيتُ عبدالله ابن عمرو بن العاص، فقلت: أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة– وكان عبدالله يقرأ التوراة– فقال: أجَلْ، والله إنه لموصوف في

---

(١) أخرجه البخاري في الوضوء ١/ ٢٣٨.
(٢) أخرجه مسلم في الفضائل رقم ٢٣٢٥.
(٣) أخرجه مسلم رقم ٢٣٣١ في الفضائل.
(٤) أخرجه البخاري في الأنبياء ٦/ ٤١٩ ومسلم في الفضائل رقم ٢٣٢٧ وأبوداود في الأدب رقم ٤٧٨٥.

التوراة ببعض صفته في القرآن ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً ﴿٤٥﴾﴾ [الأحزاب: ٤٥] وحرْزاً للأميين- أي ملجأً وحصناً للعرب لأنهم اشتهروا بالأمية- أنت عبدي ورسولي، سمَّيتُك المتوكِّل، ليس بفظ ولا غليظٍ، ولا سَخّاب- أي صيَّاحٍ يرفع الصوت- في الأسواق، ولايدفع بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويصفح، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملَّة العوجاء- أي الانحراف الذي حلَّ باليهودية والنصرانية- بأن يقولوا: لا إله إلا الله، ويفتح به أعيناً عمياً، وآذاناً صُمَّاً، وقلوباً غُلْفاً»[1] - غلفاً جمع أغلف، وهو الذي عليه غطاء وحجاب- والمراد أن قلوبهم عمياء لاتبصر الهدى.

فضائله صلى الله عليه وسلم:

هذا غيض من فيض، وقليلٌ من كثير، من السُّنَّة الوصفية التي تحدثت عن شمائله ﷺ وفضائله، فهناك روايات كثيرة شهيرة في شجاعته عليه السلام، وجوده، وكرمه، وصبره، وحلمه، وعطفه على الفقراء والمساكين، وممازحته لأصحابه، وحسن معاشرته للناس، وعظيم نُبله، وشدة حيائه، وبشاشته في وجه الصديق والعدو، ولو أردنا أن نستقصي هذه الشمائل والفضائل، لاحتجنا إلى مجلدات، ولكن نشير إلى كتابين هما «الشمائل المحمدية» للإمام الترمذي المحدِّث المشهور، وكتاب «الشفا في فضائل المصطفى ﷺ» للإمام الكبير القاضي عياض، كما نوصي بالرجوع إلى السيرة النبوية ففيها الكثير من أخلاق هذا النبي المختار، سيد الأولين والآخرين ﷺ، اللهم ارزقنا محبته وشفاعته، ياأكرم الأكرمين.

---

(١) أخرجه البخاري في التفسير باب ﴿إنا أرسلناك شاهداً ومبشرا ونذيراً﴾ وفي البيوع ٤ / ٢٨٧.

شناعة أقوال المستشرقين :

ومن إدراك هذه الأمور، في تعريف معنى السنة النبوية، وأنها ليست أقوال النبي فحسب، وإنما هي « كلٌّ ما أُثر عن رسول الله ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقرير، أو صفة » يتضح لنا شناعة قول بعض المستشرقين، عن كثرة الأحاديث الشريفة، في أنها تزيد على مائة ألف حديث، قولهم: « كأن الرسول ليس له همٌّ إلا الكلام » .

والجواب أن هذا من السفه والجهل بمعرفة السنة النبوية، وهو كلام لايصدر إلا عن أحمق، لايدري معنى الحديث النبوي، والسنة المطهرة، فهو يهرف بما لا يعرف، وكفانا الله شر الجهل وأهله، فإن هؤلاء المستشرقين، لايتركون فرصة سانحة لهم، إلاَّ وينفثون سمومهم، في نفوس الناشئة من أبناء المسلمين لزعزعة عقيدتهم بالإسلام، وبنبيِّهم عليه الصلاة والسلام، والمستشرقين مادرسوا « الاستشراق » إلاَّ من أجل الهدم، لصرح الشريعة الغراء، فهم يكيدون للإسلام والدين، باسم العلم والمعرفة، وأكثرهم من القسس والرهبان، يدرسون الإسلام لا ليهتدوا، بل ليشكّكوا ويضلِّلوا البسطاء من المسلمين ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾** ﴾ [**البقرة** : ١١] .

فالحذر الحذر من هؤلاء الثعالب، ممن يرتدون ثياب المصلحين، وهم أعداء ألدَّاء للإسلام، يُعملون فيه المعاول، لتقويض صرحه وبنائه، وقد عرفوا أنه لايمكن التغلب على المسلمين، إلاَّ عن طريق العبث في تراثهم، والتشكيك في المصدرين الأساسيين، للشريعة

الغراء، وهما: «**الكتاب، والسنة**»، فأخذوا ينفثون سمومهم في التشكيك في السنة النبوية، بعد أن عجزوا عن التشكيك في القرآن الكريم، لأنه منقول إلينا بالتواتر، جيلاً عن جيل، أما السنة فقالوا عنها: إن معظمها مكذوب ومدسوس على رسول الله ﷺ، وتولّى كبر هذه التهمة المفتراة، المستشرق اليهودي «جولدتسهير» وتابعه المستشرق الفرنسي «ليون بورشيه» في كتابه «دراسات في السنة الإسلامية» وسنخصِّص- إن شاء الله- بحثاً مستقلاً للرد على شبهات بعض المستشرقين المغرضين، الكائدين لدين الله، الذين ينفثون سمومهم بين شباب الإسلام، ليشوِّهوا صورة الدين، وعظمة هذا النبي في نفوس المؤمنين، وبئس مايصنعون!.

«السنة النبوية جامعة لشؤون الدنيا والدين»

لو تأملنا في أحاديث المصطفى ﷺ، لرأينا أنها جمعت أسس الدين، وشؤون الحياة، فما من أمرٍ من أمور الدين، إلاَّ وللنبيِّ ﷺ فيه بيان، سواءً أكان ذلك في العقائد، أم العبادات، أم المعاملات، أم الأخلاق، أم نظم التعامل مع الدول، كلُّ ذلك للنبي ﷺ فيه توجيهٌ وتعليم، وإرشادٌ وبيان، حتى تركنا الرسول الكريم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لايزيغ عنها إلاَّ هالك» وضرب لنا هذا المثل الرائع، في تصوير حقيقة دعوته ورسالته، ونجاة من تمسَّك بها وهلاكِ من تمرَّد وأعرض عن قبولها!!

يقول ﷺ: «إن مَثَلي ومَثَلَ مابعثني الله به، كمثل رجلٍ أتى قومه فقال ياقوم: إني رأيتُ الجيش بعينيَّ، وإنِّي أنا النَّذير العُرْيانُ- يعني العاري من الثياب إشارة إلى الخطر- فالنَّجَاء النَّجَاء- أي اطلبوا لأنفسكم النجاة، وخلِّصوها من الهلاك- فأطاعَهُ طائفةٌ من قومه فأدلجوا- أي خرجوا مسرعين من أول الليل-فانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذَّبتْ طائفة منهم، فأصبحوا مكانهم، فصبَّحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم- أي استأصلهم- فذلك مَثَلُ من أطاعني، واتَّبع ماجئت به، ومَثَلُ من عصاني، وكذَّب ماجئت به من الحقِّ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري ١٤/ ٩٨ في كتاب الرِّقاق، ومسلم رقم ٢٢٨٣ في الفضائل.

وهذا مَثَلُ المعرضين عن طاعة رسول الله، الرافضين لسنَّته المطهَّرة، يوضِّحه لنا الرسول الكريم، بأوضح صور التمثيل والبيان، فياخيبة من أعرض عن هديه، ورفض قبول قوله، وهو يدَّعي الإسلام؟

﴿ **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰ إِلَى الإِسْلامِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** (٧) ﴾ [**الصف** : ٧].

كلام نفيس لابن القيّم :

للإمام ابن القيِّم- رحمه الله- كلام نفيسٌ رائع، عن الهدي النبويِّ والنور المحمدي الذي جاء به الرسول ﷺ :حيث يقول : «وقد تُوفِّي رسول الله ﷺ، وماطائرٌ يُقلِّبُ جناحيه في السماء، إلاَّ ذَكَرَ للأمَّة منه علماً، وعلَّمهم كلَّ شئ حتى آداب التخلِّي[1]، وآداب الجماع، والنوم والقيام والقعود، والأكل والشرب، والركوب والنزول، والسفر والإقامة، والصمت والكلام، والعُزْلة والخُلْطة، والغنى والفقر، والصحة والمرض، وجميع أحكام الحياة والموت، ووصَفَ لهم العرش والكرسي، والملائكة والجنَّ، والنار والجنة، ويوم القيامة ومافيه، حتى كأنه راي عين، وعرَّفهم معبودهم وإلههم أتمَّ تعريف، حتى كأنهم يرونه ويشاهدونه بأوصاف كماله، ونعوت جلاله، وعرَّفهم الأنبياءَ وأممهم، وماجرى لهم وماجرى عليهم، حتى كأنهم كانوا بينهم، وعرَّفهم من طرق الخير والشرِّ، دقيقها وجليلها، مالم يُعرِّفه نبيٌّ لأمَّته قبله، وعرَّفهم ﷺ من أحوال الموت ومايكون بعده في البرزخ،

---

(١) آداب التخلي: هو مكان آداب قضاء الحاجة- وهو- مايعرف بالحمام اليوم، حيث ورد الحث على الاستعاذة من الشياطين عند الدخول، ،والاستغفار عند الخروج. اهـ مصححه.

ومايحصلُ فيه من النعيم والعذاب، للروح والبَدَن، مالم يُعرِّفْ به نبيٌّ غيره، وكذلك عرَّفهم من أدلة التوحيد، والنبوَّة، والمعاد، والردِّ على جميع أهل الكفر والضلال، وعرَّفهم من مكايد الحروب، ولقاء العدوِّ، وطُرق النصر والظفر، مالوعلموه وعقلوه ورَعَوْه حق رعايته، لم يقم لهم عدوٌّ أبداً- أي لم يثبت أمامهم عدو- وكذلك عرَّفهم من مكايد إبليس وطرقه التي يأتيهم منها، ومايتحرَّزون به من مكره وكيده، ومايدفعون به شرَّه عن أنفسهم مالامزيد عليه.

وبالجملة فقد جاءهم بخير الدنيا والآخرة بأكمله، ولم يحوجهم الله إلى أحدٍ سواه، فشريعته كاملة، ماطرقَ العالَمَ شريعةٌ أكمل منها»[1]!!

أقول : هذه نبذةٌ عن شريعة سيد المرسلين، كتبها هذا الإمام العالم الجليل، فكيف يستغنى المسلم عن هدي الرسول ﷺ وعن تعاليمه السديدة الرشيدة؟ وكيف يُعرض عن كل هذا النور المبين؟

اللهم نوِّر قلوبنا بهدي سيد المرسلين، ياأرحم الراحمين.

---

(١) أعلام الموقعين ٤ / ٣٧٥ لابن القيِّم.

الفصل الثالث

« تحكيم السنة النبوية واجبٌ ديني »

ويشمل عدة أبحاث منها:

١ - الهجوم على السنة النبوية.

٢ - أمثلة لضرورة التمسك بالسنة المطهرة.

٣ - الرسول صلى الله عليه وسلم المرشد والمربي.

٤ - العبادات كلها مجملة في القرآن.

٥ - رفض السنة المطهَّرة رفض للقرآن.

٦ - كل ما جاء في السنة وحيٌ من عند الله.

٧ - فتنة ومكر وتضليل.

«تحكيم السنة النبوية واجب ديني»

مافتِئَ أعداء الإسلام منذ بزوغ شمس الرسالة المحمدية، من الكيد لهذا الدين العظيم المبارك - دين الإسلام - الذي ختم الله عزَّ وجلَّ به الرسالات السماوية، واختاره للناس شرعاً، ورضيه لعباده ديناً ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا** ۝٣ ﴾ [**المائدة** : ٣].

ولايزال خصوم الإسلام، من فِرَق اليهود والنصارى، ومن تابعهم من المذبذبين المنافقين، -الذين استهواهم الشيطان بوساوسه وحبائله-، يبذلون جهوداً مضنية لإطفاء نور الله، عن طريق الطعن في الوحي الإلهي، المبلَّغ إلينا عن طريق رسول الله ﷺ في سنته النبوية المطهرة.

الهجوم على السنة النبوية :

ولما كان الوحي المتلوُّ، وهو القرآن العظيم، الذي نزل به جبريل الأمين، على خاتم الأنبياء والمرسلين، لايمكن اقتحام أسواره، لأنه منقول إلينا بالتواتر، جيلاً عن جيل، ومحفوظٌ بحفظ الله عزَّ وجلَّ له من التحريف والتبديل ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ۝٩ ﴾ [**الحجر** : ٩] لذلك اتجهت جهودهم، إلى الكيد والطعن والدسِّ، في المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ألا وهو السنة النبوية المطهَّرة، التي هي شرحٌ وتوضيحٌ للقرآن الكريم، بنصِّ الكتاب العزيز **الذي يقول فيه ربُّ العزة والجلال** :

﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** (٤٤) ﴾ [**النحل**: ٤٤].

ومن هذا النص الإلهي المقدَّس، الساطع القاطع، يتَّضح لنا بجلاء، مهمة الرسول ووظيفته في شرح الكتاب العزيز، وتبيينِ أهدافه وأحكامه، فليس ثمة طريقٌ لفهم القرآن، وإدراك مقاصده، ومعرفة أحكامه، إلاَّ عن طريق السنة النبوية المطهرة، فالكتابُ والسنة توأمان لاينفصل أحدهما عن الآخر، كما لاتنفصل الروح عن الجسد، وهما المصدران الأساسيان للشريعة الغراء.

إن القرآن الكريم دستور، جاء بأحكام إجمالية، وتشريعاتٍ موجزة عامة، لايمكن تطبيقها إلاَّ إذا عرف المسلمُ ماورد فيها عن رسول الله ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقرير.

نضرب على ذلك بعض الأمثلة، التي لا مراء فيها لأحدٍ ولاجدال، والتي يستوي في فهمها الصغير والكبير، والعاميُّ الجاهل، والعالمُ النحرير!!

أمثلة على ضرورة التمسك بالسنة المطهّرة:

نبدأ بأركان الإسلام، التي لايصحُّ لأحدٍ جهلُها، لأنها عمادُ الدين وأساسه، فقد فرض الله على عباده المؤمنين الصلاة والزكاة، بقوله جلَّ ذكره ﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ** (٤٣) ﴾ [**البقرة**: ٤٣] جاء النصُّ القرآني هنا مجملاً، في غاية الإيجاز، دون تفصيلٍ ولاتبيينٍ لأحكامها، وشروطها وأركانها، وعدد ركعاتها وسجداتها، وما يقرأ فيها في القيام، ومايفعله في الركوع والسجود،

فكيف يؤدي المسلم هذه الصلاة؟ هل نجد في القرآن العظيم أن صلاة الفجر ركعتان، وأن صلاة المغرب ثلاث ركعات، وأن الظهر والعصر أربع ركعات؟ أم أنَّ ذلك مأخوذٌ من هدي الرسول وبيانه؟ وهل باستطاعة أحدٍ أن يعرف شروط الصلاة وأركانها، ومواقيتها وأحكامها، وسننها وواجباتها من القرآن العظيم، دون أن يرجع إلى هدي سيد المرسلين، فيعرف ماذا كان يفعله عليه الصلاة والسلام في صلاته وعبادته لربِّ العالمين؟

الرسول هو المرشد والمربي:

لقد علمنا رسول الله، عليه أفضل الصلاة والتسليم، أوقات الصلاة، وعدد ركعاتها، وماذا نقرأُ فيها في القيام، وبماذا نُسبِّح في الركوع والسجود، وكيف نتشهَّد ونصلي ونسلِّم عليه في القعود، وبماذا نبدأ الصلاة ونختتمها، وقال لنا «**صلُّوا كما رأيتموني أصلي**»!!

هذه الصلاة التي هي أهمُّ أركان الإسلام، التي لايصحُّ لمسلم جهلُها، ولاينجو من عذاب الله، إلا من أتى بها على الوجه الكامل، الذي أرشدنا إليه رسول الله ﷺ بقوله وفعله، لأنها الفارق بين الإيمان والكفر، كما قال عليه الصلاة والسلام «**بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة**»(1) كيف نؤديها إذا لم نتأسَّ برسول الله ﷺ في عبادته لله رب العالمين؟ ألم يقلِ الله تعالى ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (٢١)**﴾ [**الأحزاب**: ٢١].

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في الإيمان، وأبوداود، والترمذي.

الزكاة مجملة فصَّلها الرسول عليه الصلاة والسلام :

والزكاة أيضاً جاءت مجملة في القرآن، لم يحدِّد الله تعالى مقدارها، ولم يبيِّن كيفية أدائها، ولم يذكر سبحانه متى تؤخذ، وممن تؤخذ؟ وإنما جاء النصُّ القرآني في غاية الإيجاز والإجمال ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ** (٤)﴾ [**المؤمنون**: ٤] وبيَّن تعالى أنها حقٌّ واجبٌ في أموال الناس، بقوله تقدست أسماؤه ﴿**وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ** (١٩)﴾ [**الذاريات**: ١٩] ولكن مامقدار هذا الحق؟ وهل يشمل جميع الممتلكات، من دور، وعقار، وزروع، وثمار؟ وهل يشمل المعامل والمصانع، وآلات الحراسة، والأواني التي يستعملها الإنسان في منزله؟ وهل تجب الزكاة في الإبل، والبقر، والغنم؟ وماهو حدُّ النصاب الذي يملكه الإنسان، حتى تجب عليه الزكاة؟ كلُّ هذا لم يبينه القرآن الكريم، وإنما تركه لبيان الرسول وتوضيحه، وأوكل له مهمة تبيين الأحكام، وتوضيح الحلال والحرام!!

أحكام الحج والصيام مجملة في القرآن :

وقُلْ مثلَ ذلك في الحج، والصيام، كلها جاءت مجملة، لايعرف المسلم كيف يحجُّ ولا كيف يصوم، إلاَّ عن طريق هذا الرسول، الذي بعثه الله هادياً ومعلماً، ومربياً ومؤدباً، ففصَّل الأحكام، ووضح للناس الحلال والحرام، وقال ﷺ عن نفسه «**إنما أنا لكم بمنزلة الوالد، أعلِّمكم، فإذا أتى أحدُكم الغائطَ، فلا يستقبل القبلَة ولايستدبرها، ولايَستَطِبْ - أي يستنجي - بيمينه، ولكنْ شرِّقوا أو غرِّبوا**»(١).

---

(١) الحديث أخرجه أبوداود رقم ٨ والنسائي ١ /٣٨ في الطهارة وأخرج طرفاً منه البخاري ومسلم.

معظم أحكام القرآن مجملة في نصوصها :

وهكذا يتضح لنا بجلاء، أن القرآن العظيم وردت معظم النصوص فيه مجملة، لم يأت فيها التفصيل، إلاَّ في بعض الأحكام الخاصة، كأمور المواريث، حيث بيَّنها تعالى بنفسه، ولم يتركها لأحد من خلقه، وكأمور المحرَّمات من النساء، حيث وضحها تعالى في آية التحريم ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا (٢٣) وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (٢٤)** ﴾ [**النساء** : ٢٣، ٢٤].

حتى هذه الآية الكريمة، آية المحرمات من النساء، ذكر تعالى فيها أحكام الرضاعة، والمصاهرة، بإيجاز، وجاء هدْيُ الرسول ﷺ، ليوضح بقية الأحكام، التي لم يذكرها القرآن، فقال ﷺ «**يحرم من الرضاعة مايحرم من النسب**»(١). وورد في القرآن الكريم قول الله عزَّ وجل ﴿ **وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ** ﴾ وجاءت السنة النبوية المطهَّرة،

(١) أخرجه مسلم رقم ١٤٤ وفي رواية أخرى للشيخين «يحرم من الرضاعة مايحرم من الولادة».

لتلحق بهذا الحكم، الجمعَ بين «المرأة وعمتها» والجمع بين «**المرأة وخالتها**» ، **وذلك فيما رواه البخاري ومسلم، عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ نهى أن يُجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها**»(١) .

فالقرآن العظيم نصوصه قطعية، محكمة الدلالة، وهو متنٌ جاء شرحُه وتفصيل أحكامه، وتقييدُ مطلقه، وبيان مجمله، وتوضيحُ غامضه، وتعيينُ مراده، عن طريق النبي ﷺ، في سنَّته المطهَّرة، فكانت السنة النبوية كالشرح للمتن، ثم جاء الفقهاء رضوان الله عليهم، فاستنبطوا من هذين المصدرين العظيمين، الأحكامَ التفصيلية، سواءً كان ذلك في العبادات، أو المعاملات، أو الأحوال الشخصية، واغترفوا من منهلها العذب الصافي، تلك الأحكام الشرعية، فكان عملُهم كالحاشية على الشرح والمتن، بها يكتمل فقه المسلم، فيعبد ربّه على بصيرةٍ من أمر دينه، بمعرفة أمور الحلال والحرام.

فضل التفقه في الدين:

ومن هنا ندرك سموَّ عظمة الإسلام، في وضوح أحكامه، وروعة تشريعه، ونعلم فضل التفقه في الدين، حيث رغَّب فيه المصطفى ﷺ بقوله: «**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين**»(٢) .

وبقوله عليه الصلاة والسلام «**ماعُبدَ الله بشئٍ أفضلَ من فقهٍ في دينٍ، ولفقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطان من ألف عابد**»(٣)

وقال ﷺ: «**فضلُ العالم على العابد كفضلي على أدناكم، وإن**

---

(١) أخرجه البخاري ٩/ ١٣٨ ومسلم رقم ١٤٠٨هـ.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في العلم رقم ٧١.

(٣) الحديث رواه الدار قطني والبيهقي، وانظر الترغيب والترهيب للمنذري ١/ ١٠٢.

اللّٰه وملائكته وأهلَ السموات والأرض، حتى النملة في جُحرها، وحتى الحوت، ليصلُّون على معلِّمي النَّاسِ الخير»[1].

رفضُ السنة رَفضٌ للقرآن:

إن فكرة رفض العمل بالسنة النبوية، في حقيقتها وجوهرها معناها: رفضُ العمل بالقرآن، وتكذيبُ السنة المطهرة، تكذيبٌ في الواقع للقرآن الكريم، فاللّٰه جلَّ وعلا أوحى إلى رسوله ﷺ بالقرآن، والسنة، فجعل الوحي على قسمين:

١- وحيٍ متلوٍّ منزَّلٍ من عند الخالق جلَّ وعلا، وهو «القرآن العظيم».

٢- ووحيٍ مبلَّغ منقول إلينا عن طريق الرسول عليه الصلاةُ والسلام، وهو «السنة المطهرة».

وأشار تعالى إلى الوحيين إشارة دقيقة لطيفة، في قوله سبحانه ﴿ **ويُعلِّمهم الكتابَ والحكمة** ﴾ [الجمعة: ٢].

ماهي الحكمة التي أشار إليها القرآن؟:

ولايراد بالحكمة إلاَّ سُنَّةُ النبيِّ الكريم باتفاق المفسرين، بدليل الربط بينها وبين القرآن العظيم في مواطن عديدة من كتاب اللّٰه الجليل كقوله تعالى ﴿ **وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ** (٣٤) ﴾ [**الأحزاب**: ٣٤] وقوله ﴿ **وأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا** (١١٣) ﴾ [**النساء**: ١١٣] فالسنَّة

(١) أخرجه الترمذي رقم ٢٦٨٥ وقال: هذا حديث غريب.

النبوية وحيٌ من عند الله تعالى، وهي من الوحي المبلَّغ عن الرسول لا من الوحي المنزّل بواسطة جبريل، وقد أوضح الله ذلك في قوله تقدست أسماؤه عن رسوله الكريم ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤)** ﴾ [**النجم** : ٣، ٤] فعدَّ قولَ الرسول ونُطقَه وحياً، يجبُ الإيمانُ به، والتصديقُ والعملُ بما فيه، وأمر المؤمنين بطاعة الرسول، في جميع مايبلِّغه عن الله عزَّ وجل، والاستمساك به، من غير تردُّد ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٧)** ﴾ [**الحشر** : ٧].

كل ماجاء في السنة وحي من عند الله :

فكلُّ ماورد عن رسول الله ﷺ من قولٍ، أو فعل، أو بيان، أو تقرير، هو من الوحي الذي أُمرنا بنصِّ الكتابِ العزيز، بالأخذ به، والعمل بمقتضاه، لأنه تشريعٌ من الله لعباده، مبلغٌ لنا بواسطة الرسول ﷺ . فمن لم يأتمر بأمر الرسول، وينته عمَّا نهى عنه، يكون قد عصى أمر الله، ورفَضَ قبولَ شرعه وحكمه، بل يكون في الحقيقة قد كذَّب كلام، الله، لأنه تعالى أمرنا في كتابه العزيز بتصديق الرسول والعمل بسنته، وعدم الخروج عن طاعته وأمره، استمع إلى قول العلي الكبير منذراً ومحذراً ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا (٣٦)** ﴾ [**الأحزاب** : ٣٦] .

واقرأ معنى هذه الآية الكريمة ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا (٨٠)** ﴾ [**النساء** : ٨٠].

سبب نزول آية الأحزاب :

روى الحافظ ابن كثير في سبب نزول هذه الآية، قصة زواج زينب بزيد بن حارثة، فروى عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ انطلق ليخطب على فتاه «زيد بن حارثة» فدخل على زينب بنت جحش الأسدية – وكانت من أشراف نساء قريش – فخطبها لزيد، فامتنعت من قبوله زوجاً لها، وامتنع أخوها عبدالله من قبول تزويجه، لنسبها من قريش، وكانت زينب امرأة فيها حدَّةٌ أي سريعة الغضب، فلما عَرَض عليها الرسول الزواج به، قالت: لستُ بناكحته، فقال لها الرسول الكريم: بلى فانكحيه، فقالت يارسول الله: أُؤامرُ في نفسي؟– أي أُرغم على الزواج منه بدون رضى نفسي – فبينما هي تتحدث مع رسول الله عليه الصلاة والسلام، إذ تغشاه الوحي، فأنزل الله عزَّ وجل هذه الآية الكريمة ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا** (٣٦) ﴾ [**الأحزاب**: ٣٦] فلما سمعتها زينب قالت يارسول الله: قد رضيتُه لنفسي منحكاً – أي زوجاً – ولا أعصي أمر رسول الله ﷺ، وقد أنكحته نفسي، وقال أخوها عبدالله: يارسول الله مرني بما شئت، لا أعصي لك أمراً!! قال: فزوجها من زيد، فقام وزوَّجها له»[١].

---

(١) انظر تفسير ابن كثير ٣/ ٤٩٧ وجامع الأحكام للقرطبي ١/ ١٨٧

قصة جُلَيْبِيب كما في رواية الإمام أحمد

وروى الإمام أحمد في المسند عن أنسٍ رضي الله عنه قال: خطب النبي ﷺ امرأة من الأنصار لرجلٍ من أصحابه يسمى «جُلَيْبِيب» - وكان رجلاً أسود فقيراً - خطبها من أبيها، فقال الرجل: حتى استأمر أمّها - أي أعرض الأمر على أمها وأطلب رأيها - فقال له النبي ﷺ: فنعم إذاً، فانطلق الرجل إلى امرأته، فأخبرها الخبر، فقالت: لا والله لا أزوجها له، ماوجد لنا رسول الله ﷺ إلاَّ جُلَيْبِيباً نزوجه إياها، وقد منعناها من فلان وفلانٍ!! قال: والفتاةُ المخطوبة في سترها تسمع، فانطلق الرجل يريد أن يخبر الرسول بذلك، فقالت الفتاةُ: أتردُّون على رسول الله أمره!! إن كان قد رضيه زوجاً لي فأنكحوه، فقالا: صدقت، فذهب أبوها إلى رسول الله ﷺ وقال له: إن كنت رضيته زوجاً لابنتنا فقد رضيناه، فزوجّه رسول الله ﷺ منها، ثم فزع أهلُ المدينة يوماً، فخرج بعض الأنصار وخرج معهم جُلَيْبِيب، فوجدوه قد قُتل، وحوله ناس من المشركين قد قتلهم، فأتاه رسول الله ﷺ فقام عليه، فقال: قتل سبعةً ثم قتلوه!! هذا مني وأنا منه، فوضعه على ساعده ثم وضعه في قبرهٍ، ودعا رسول الله ﷺ لزوجته فقال: «**اللهمَّ صبَّ عليها الخير صباً، ولاتجعل عيشها كداً**»، فسرعان ماخطبت بعد انتهاء عدتها وجاءها الخير والرزق ببركة دعاء النبي ﷺ لها»[1].

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤ / ٤٢٢ وذكر بعضه مسلم. رقم ٢٤٧٢.

طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فريضة

إنَّ امتثال أمر الرسول ﷺ، إنما هو مفروض بأمر الله عزّ وجلّ، وبحكمه وقضائه ﴿ **وما أرسلنا من رسول إلاَّ ليطاع بإذن الله ولو أنَّهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابًا رحيمًا** (٦٤) ﴾ [**النساء** : ٦٤] فقوله تعالى ﴿ **بإذن الله** ﴾ أي بأمره تعالى وتكليفه، بل قد نفى تعالى الإيمان، عمّن لم يرض بحكم الرسول ﷺ، وجعل الانقياد والإذعان والتسليم لحكمه ﷺ، شرطاً لصحة إيمان الإنسان، فقال سبحانه ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** (٦٥) ﴾ [**النساء** : ٦٥] .

فيمن نزلت هذه الآيات ؟

وقد ذكر المفسرون في نزول هذه الآية، أنها نزلت في شأن يهودي، كانت بينه وبين مسلم خصومة، فقال له اليهودي: تعال نتحاكم إلى محمد بن عبدالله، فقال له المسلم- الذي يزعم الإيمان- بل تعال نتحاكم إلى «كعب بن الأشرف» رئيس المنافقين، الذي سمّاه الله تعالى بالطاغوت فقال له اليهودي: أدعوك إلى نبيّك محمد الذي تؤمن به فتأبى؟ فخشي أن يبلغ الخبرُ إلى رسول الله ﷺ فذهب معه مكرهاً، فعرضا الأمر عليه، فحكم لليهودي على ذلك المسلم.. فلما خرجا من عنده، رفض المسلم أن يقبل بالحكم، وقال اليهودي: تعال نتحاكم إلى عمر بن الخطاب، فأتيا عمر في بيته، فقال اليهودي: كان بيني وبين هذا خصومة، فتحاكمنا إلى محمد، فقضى لي عليه،

فأبى أن يرضى بحكمه وقضائه، وزعم أنه يخاصمني إليك!!

فقال عمر: أصحيح مايقول؟ قال: نعم، فقال: مكانكما حتى أفصل بينكما، فدخل عمر منزله، واشتمل عليه سيفه، وأخفاه وراء ظهره، ثم خرج فضرب به عنق ذلك الرجل الذي يزعم الإسلام، ضربةً شديدة أطاحت برأسه عن جسده، وقال قولته الشهيرة: هكذا أحكم فيمن لم يرضَ بحكم الله وحكم رسوله، وفي هذه الحادثة نزلت هذه الآيات الكريمة ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا (٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (٦٢) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا (٦٣) وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا (٦٤) فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ** ﴾ [**النساء**: ٦٠ – ٦٥][١] والمعنى: أقسم لك يامحمد قسماً مؤكداً، أن هؤلاء المتحاكمين عندك، لايصحُّ إيمانهم ولايثبتُ، حتى يَرْضوا بحكمك فيما تنازعوا فيه واختلفوا من الأمور..

ثم لم يكتف القرآن بتحكيم الرسول ﷺ بل فرض الإستسلام والانقياد والطاعة لأمر الرسول وحكمه فقال سبحانه ﴿ **ثُمَّ لا يَجِدُوا**

---

(١) إقرأ الآيات من سورة النساء آية ٦٠ إلى آية ٦٥ وانظر سبب النزول في تفسير ابن كثير، والقرطبي، والكشاف.

فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥] أي ثم لاتضيق نفوسهم من حكمك، وينقادوا انقياداً تاماً كاملاً لقضائك، مع الخضوع والإذعان؛ فماذا نقول عن أولئك الذين يرفضون السنة النبوية المطهرة رفضاً كاملاً، بحجة أن فيها أحاديث ضعيفة، وأحاديث غير صحيحة، وأنها أخبارُ آحاد، ثم يقولون: نكتفي بالقرآن فإنه قطعيُّ الثبوت والدلالة؟ هل مزاعمهم صحيحة أنهم يؤمنون بالقرآن؟ أم هو مجرد ذرّ للرماد في العيون؟..

من شروط الإيمان الإذعان لحكم الرسول عليه الصلاة والسلام:

إن الله عزّ وجلّ نفى الإيمان، عمن لم يقبل بحكم الرسول في حادثةٍ جزئية، فكيف بمن أنكر جميع ماجاء به الرسول ﷺ، ورفض قبول أقواله، وأفعاله، وأعماله، بل جميع ماوردَ عنه، سواءً كان ذلك واصلاً إلينا بالطرق الثابتة الصحيحة– طريق التواتر–، أو بطريق رواية الآحاد؟!

هل هم حقاً مسلمون، يؤمنون بالقرآن، ويريدون تطبيق الشرع؟ أم هم مراوغون، يزعمون الإسلام، ثم يرفضون تطبيق أحكام القرآن؟ وكيف يمكنهم العمل بالقرآن، وقد نزعوا عنه أرسخ وأمتن دعائمه، وهي «السنة المطهرة» التي هي أساسُ فهم القرآن، وعمودُ جلائه وبيانه؟ وهل هذه الدعوة المبرقعة ببرقع الدفاع عن القرآن، تتفق مع القرآن القائل في محكم الآيات البينات ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴿٧﴾**﴾ [**الحشر**: ٧] ماقال الله عز وجل: وماجاءكم في القرآن فاعملوا به، ومانهاكم عنه القرآن فانتهوا عنه،

وإنما قال ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ** ﴾ فكيف نترك قول الرسول، ونضرب به عُرْضَ الحائط، بحجة أننا نريد العمل بالقطعي الثابت، لا بالظني المشكوك به؟

حقاً إنَّ هذه الفكرة الضالة الخبيثة، ماهي إلاَّ من نزغات الشيطان، وتلبيس إبليس اللعين، على هؤلاء المساكين!!

علامة محبة الله اتباع رسوله صلى الله عليه وسلم:

لقد جعل الله تعالى طاعة الرسول، واتِّباع أوامره، جزءاً من طاعة الله تعالى، بل جعلها عنوان المحبة لله عزَّ وجل ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ** (٣١) ﴾ [**آل عمران**: ٣١] وذلك لأن الرسول ﷺ سفيرٌ من عند الله، مرسلٌ لتبليغ أوامره ونواهيه، فطاعته طاعةٌ لله، ومخالفته معصية لله، كما قال سبحانه متوعداً ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا** (١١٥) ﴾ [**النساء**: ١١٥] ومعنى يشاقق: أي يخالف ويعاند أمر الرسول، لأن الشقاق في اللغة معناه الخلاف مع الخصومة والبغضاء، فقد حكم الباري جلَّ وعلا بشقاء وضلال من خالف وعصى أمر الرسول، وحكم بخلوده في جهنم، إن كانت المخالفة قد وصلت إلى درجة الكراهية والبغضاء، فهؤلاء الذين ينادون بالاكتفاء بالقرآن، ورفض قبول حديث الرسول، مخالفون للقرآن، مشاقون ومعادون للرسول، وهم على خطر عظيم، إن لم يثوبوا إلى رشدهم، ويرجعوا إلى هدى الرسول فيستمسكوا به، ويعملوا بمقتضاه!!

اللهم ارزقنا محبة رسولك وطاعته، واجعلنا من المستمسكين

بسنته العطرة ياأرحم الراحمين!!.

معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر مغيّب:

وكأني بهذا الصنف من الناس، هم الذين عناهم الرسول ﷺ، وحذَّر منهم وأخبر عنهم بطريق الغيب– وهذا من معجزاته ﷺ– حيث يقول عليه أفضل الصلاة والتسليم «**يوشك الرجل متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر مما أمرتُ به، أو نهيتُ عنه، فيقول: لا أدري، ماوجدنا في كتاب الله حلالاً استحللناه، وماوجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإن ماحرَّم رسول الله ﷺ كما حرَّم الله**»[1].

وفي رواية لأبي داود: «**أَلا إني أوتيت الكتاب ومثله معه– يعني به سنته المطهَّرة– أَلا يوشك رجلٌ شبعان على أريكته، يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه، أَلا لا يحلُّ لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كلِّ ذي نابٍ من السَّبُع..**»[2] الحديث.

فالقرآن الكريم لم ينصَّ على تحريم لحم الحمار الأهلي، ولا على تحريم لحم السَّبُع، والأسد، والضَّبُع، والذئب، وكلِّ مايفترسُ بنابه، وإنما حرّمه ﷺ في أحاديثه الشريفة، وبيّن لأمته أنَّ ماحرَّمه الرسول، مثل الذي حرَّمه الله، الحكمُ فيهما واحدٌ، لأنه أوحي إليه بالقرآن والسنة ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤)**﴾ [**النجم**: ٣، ٤] وليس القرآن وحده هو الوحي المنزّل، بدليل قوله ﷺ

(١) أخرجه ابن ماجه رقم ١٢ باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، وأخرجه الترمذي رقم ٢٦٦٤ وأبوداود رقم ٤٦٠٤.

(٢) سنن أبي داود ٥/ ١٠ وله تتمة.

«**ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه**» فما هو الوحي الذي أوتيه، والذي يشبه القرآن في وجوب العمل به؟ إنه بلاشك سنَّتُه النبويةُ المطهَّرة عليه الصلاة والسلام.

فتنة ومكرٌ وتضليل:

ومن تلبيس إبليس، على هؤلاء الزائغين عن طريق الهداية، المتطاولين على السنة النبوية، أنهم إذا أُسقط في أيديهم، وشعروا بأن العمل بالقرآن وحده، لا يكفي لإقامة الشعائر الدينية، فضلاً عن المعاملات وسائر الأحكام التشريعية، وأيقنوا أنه لابد من الاعتراف بالسنة النبوية، لأداء العبادات من الصلاة، والصيام، والحج، والزكاة، وإلاَّ ضاعت معالم الدين، فإذا أُحرجوا قالوا: إنما أخذنا هذه الأحكام منن أفعاله ﷺ لا من أقواله، ونحن لا ننكر الأخذ بما ثبت عن رسول الله ﷺ من أفعاله، فإنها تشريعٌ يجب العمل به، والسير على منهاجه، اقتداءً برسول الله عليه السلام، ولكننا ننكر الاعتماد على الأقوال، لأن فيها الصحيح، والضعيف، والموضوع، وهناك أحاديث كثيرة مدسوسة على الرسول ﷺ، ولهذا نرفض السنة القولية!!

وهذه الفكرة- في مضمونها- فكرة شيطانية، هي من وحي إبليس وتوجيهه لهؤلاء التعساء، كما قال الله في كتابه العزيز:

﴿ **وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ** (١٢١) ﴾ [**الأنعام**: ١٢١] ونحن نقول لهؤلاء المفتونين: رويدكم فقد أقمتم الحجة على أنفسكم من حيث لاتشعرون!!

الحديث النبوي الشريف- كما عرَّفه المحدِّثون- هو كلُّ ماروي

عن رسول الله ﷺ ونُقل إلينا من أقواله، وأفعاله، ووصفه، وتقريره. فكلُّ ماوصل إلينا بالسند المتصل، من كلامه ﷺ، أو عمله، أو وصفه، أو تقريره، حديث نبويٌّ، يجب العمل بمقتضاه، تنفيذاً لأمر الله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴿٧﴾﴾ [**الحشر**: ٧] فلماذا تعتمدون على الأعمال دون الأقوال؟ من الذي نقل لنا أفعال النبي ﷺ؟ أليس هم الرواة؟ فإذا كنتم ترفضون الأقوال لأن فيها الصحيح وغير الصحيح، فكذلك يجب أن ترفضوا الأعمال، التي فعلها رسول الله ﷺ، لأن الشكَّ فيها واردٌ أيضاً لعدم الثقة بالرواة! ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴿٨٥﴾﴾ [**البقرة**: ٨٥] كما فعل اليهود والنصارى؟

حكم الوصية للوارث هل أخِذَ من القرآن أم من السنة؟

ونحبُّ أن توضِّحوا لنا حكم «الوصية للوارث» هل ثبت بالقرآن أم بالسنة؟ وهل أخذنا حكم التحريم من عمل النبي ﷺ وفعله، أم من قوله ﷺ فيما رواه عنه العدول الثقات، حيث قال ﷺ: «**إن الله قد أعطى كلَّ ذي حقٍ حقَّه، ألاَ لا وصيَّة لوارث**»[١]؟ وحكمُ الجمع بين الأختين في النكاح، ثابت بالنص القرآني القاطع ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إَلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ ﴿٢٣﴾﴾ [**النساء**: ٢٣] وأما حكم الجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها، فلم يذكر في القرآن الكريم، وإنما حرَّمه النبي ﷺ بقوله لا بفعله، فقال صلوات الله وسلامه عليه فيما رواه عنه الشيخان، من رواية الثقة أبي هريرة

(١) أخرجه أبوداود، والترمذي.

« رضي الله عنه، حيث روى عن النبي ﷺ أنه « **نهى أن يُجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها**»[1] وفي رواية لمسلم «**لاتنكح العمة على بنت الأخ، ولا إبنة الأخت على الخالة**»[2] والحكمة في ذلك خشية قطيعة الأرحام، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**نهى رسول الله ﷺ أن يتزوج الرجل المرأة على العمة، أو على الخالة، وقال: إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم**» فهذا الحكم من قوله ﷺ لا من فعله.

أحكام الرضاعة هل هي مفصلة في القرآن ؟

وكذلك **الحكم في أمر الرضاع**، لم يذكر تبارك وتعالى في المحرمات من الرضاع، إلا الأم، والأخت ﴿**وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ** ﴿٢٣﴾﴾ [**النساء**: ٢٣] وجاءت السنة النبوية ببيان بقية المحرمات حيث قال ﷺ فيما رواه مسلم «**يحرم من الرضاعة مايحرم من النسب**»[3] وفي روايةٍ في الصحيحين «**يحرم من الرضاعة مايحرم من الولادة**»[4].

فجاء حكم التحريم من السنة النبوية، من قوله ﷺ، حيث جعل العمة من الرضاعة، والخالة من الرضاعة، يحرم الزواج بهما كما يحرم الزواج من العمة والخالة من النسب، وكذلك بنت الأخ وبنت الأخت من الرضاعة، حكمها في التحريم كحرمة نكاح بنت الأخ، وبنت الأخت من النسب، فمن أين عرفنا حرمة نكاح هؤلاء؟ أليس من

---

(١) أخرجه البخاري ٩ : ١٣٨ ومسلم رقم ١٤٠٨. (٢) صحيح مسلم رقم ١٤٠٨.
(٣) أخرجه مسلم برقم ١٤٤٧. (٤) أخرجه البخاري ٩ / ١٤٠ ومسلم في الرضاع رقم ١٤٤٥.

السنة النبوية المطهَّرة، ومن قوله ﷺ؟ فكيف نكتفي بالقرآن، في معرفة المحرمات من النساء، دون الرجوع إلى هديه ﷺ، والاستنارة بأقواله وأحاديثه الشريفة؟ وقد ثبت في الصحاح عنه ﷺ أنه قال عن ابنة حمزة: «**إنها لا تحل لي، إنها ابنة أخي من الرضاعة**»[1].

تحريم نكاح المتعة مأخوذ من السنة:

وقل مثل ذلك في حرمة نكاح المتعة، فإنها محرَّمة بإجماع الصحابة، وبإجماع فقهاء المسلمين من الأئمة الأربعة، المعتدِّ بفقههم وعلمهم، فمن أين عرفنا حرمة التحريم؟ أليس من هدي الرسول ﷺ وقوله «**إن الله حرَّمها إلى يوم القيامة**»؟

لقد كان نكاح المتعة في صدر الإسلام جائزاً، ثم نسخ ذلك الحكم، واستقر على ذلك النهي والتحريم المؤبد، فقد روى مالك والبخاري ومسلم عن عليٍّ رضي الله عنه «**أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحُمُر الأهلية**»[2].

وروى **مسلم وأبوداود وابن ماجة** عن سَبْرَة الجُهني أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته فقال ﷺ «**ياأيها الناسُ إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرَّم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهنَّ شيءٌ فليخلِّ سبيله، ولا تأخذوا ممَّا آتيتموهنَّ شيئاً**»[3].

وجاء في رواية أخرى في صحيح مسلم عن سَبْرَة الجهني أن رسول

---

(١) أخرجه مسلم برقم ١٤٤٦.　(٢) أخرجه مسلم رقم ١٤٠٧.

(٣) صحيح مسلم كتاب النكاح حديث رقم ١٤٠٦.

الله ﷺ نهى عن المتعة وقال: «**ألا إنها حرامٌ من يومكم هذا إلى يوم القيامة، ومن كان قد أعطى شيئاً فلا يأخذه**»[1] فكلٌّ هذه الأحاديث الشريفة دلَّت على حرمة نكاح المتعة، وهي من قوله ﷺ وليست من فعله، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يستمتع بواحدة من النساء، وإنما رَخَّص لأصحابه لأنهم كانوا قريبي عهد بجاهلية، ثم نهاهم عنها في خيبر، وعام فتح مكة.

قال ابن أبي عمرة: إنها كانت رخصةً في أول الإسلام، لمن اضطرَّ إليها، كالميتة والدَّم، ولحم الخنزير، ثم أحكم الله الدِّين، ونهى عنها»[2].

وماروُي عن ابن عباس من القول بحلّها، فقد ثبت رجوعه عن ذلك بعد أن بلغه النسخ، كما أخرج الترمذي عنه أنه قال: «**إنما كانت المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة، ليس له بها معرفة، فيتزوَّج المرأة بقدر مايرى أنه مقيم، فتحفظ له متاعه، وتُصلح له شأنه**، حتى نزلت الآية الكريمة ﴿**إلاَّ علَىٰ أزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ** ⦗٦⦘﴾ [المؤمنون: ٦] **فكلُّ فرجٍ سواهما فهو حرام**»[3].

---

(١) صحيح مسلم ٢/١٠٢٧.

(٢) انظر كتاب النكاح من صحيح مسلم ٢/١٠٢٢ باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نُسخ، ثم أبيح ثم نسخ، واستقرَّ تحريمه إلى يوم القيامة.

(٣) رواه الترمذي عن ابن عباس في النكاح برقم ١١٢٢ وهو حديث حسن، وانظر جامع الأصول ١١/٤٤٦.

نكاح المتعة باطل بقضاء الرسول واجماع المسلمين

ومن زعم أن نكاح المتعة جائز، واستدل بقوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً (٢٤)﴾ [النساء: ٢٤] على حلِّ هذا الزواج، فقد استعجم عليه فهم القرآن، فقال الزور، وامتطى صهوة الجهل والغرور، فإن قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ﴾ لا يراد به نكاح المتعة، وإنما يُراد بالاستمتاع الانتفاع والتلذذ بالنساء، بطريق النكاح الشرعي الصحيح، بإجماع المفسرين، وبدليل القيد في الآية الكريمة ﴿أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾أي تطلبوا العفة بالزواج بالحرائر، وتدفعوا لهنَّ المهور ﴿مُّحْصِنِينَ﴾ أي محصنين أنفسكم من الوقوع في البغاء ﴿غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ أي غير زانين، تسفحون المنَّي لنيل الشهوة فحسب، ومن المعلوم أن نكاح المتعة لا يقصد به إلا قضاء الشهوة، ونيلُ الوطر، ولايُقصد به التناسل، ولا المحافظة على الذرية، وهي المقاصد الأصلية من وراء الزواج، فهو يشبه الزنى من حيثُ قصدُ الاستمتاع، دون غيره من الأغراض الأساسية، فليس مقصود المتمتع إلاَّ قضاء الشهوة، وصبَّ الماء لتفريغ الطاقة المخزونة، فقد تحقَّق في المتمتع عنصر السفاح، ولم يتحقق فيه رغبةُ النكاح الدائم، الذي يُقصد به الدوام والاستمرار، وعمارة الدنيا بالذرية والبنين، وقد روى البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سُئل عن المتعة؟ فقال: هي الزنى بعينه.

وروي عن ابن عمر أنه قال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرّمها، والله لا أعلم أحداً تمتَّع وهو محصنٌ إلاَّ رجمته بالحجارة.

وينبغي أن نعلم أنَّ كلَّ ماحرَّمه رسول الله ﷺ، هو مثلُ ماحرّمه الله تبارك وتعالى، سواء بسواء، لايختلف حكمُه أبداً، لأن الله تعالى جعل لرسوله هذه الصلاحية «**التحليل والتحريم**» بأمره سبحانه، لأنَّ الرسول مبلِّغٌ عن الله، فما أحلَّه رسولُ الله هو الحلال، وماحرَّمه هو الحرام، ولنستمع إلى قول الله عزَّ وجلّ ﴿ **الَّذين يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبيَّ الأُمّيَّ الَّذي يَجدُونَهُ مَكْتُوبًا عندَهُمْ في التَّوْرَاة وَالإنجيل يَأْمُرُهُم بالْمَعْرُوف وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَر وَيُحلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَات وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذينَ آمَنُوا به وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٥٧)** ﴾ [**الأعراف** : ١٥٧].

ألا ترى أنه وَكل إلى رسوله أمر «**التحليل والتحريم**» بحكمه وقضائه؟ ثم أقرأ معي هذه الآية الكريمة:

﴿ **قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (٢٩)** ﴾ [**التوبة** : ٢٩].

فقد جعل تعالى تحريم الرسول لأمرٍ من الأمور، كتحريم الله عزَّ وجل سواءً بسواء.

إن دعوى الاكتفاء بالقرآن، دعوة أثيمة باطلة، ظاهرها الرحمة وباطنها الضلال والعذاب، فما أحرانا أن نرجع إلى كتاب الله، لنفقه ما أمرنا به سبحانه من طاعة الرسول، والالتزام بما جاء عنه ﷺ من تشريعات وأحكام، لنسلم من نزغات ووساوس أهل الضلال!!

الفصل الرابع

الأمثلة على أن السنة ضرورة لفهم القرآن

ويشمل عدة أبحاث منها :

١- التوجه إلى القبلة فريضة.

٢- اعتزال النساء حالة الحيض.

٣- متى تحل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول.

٤- ماهو الحساب اليسير الوارد في القرآن الكريم.

٥- خطأ في فهم آية من كتاب الله الجليل.

٦- انخداع بعض المسلمين بآراء المستشرقين.

الأمثلة على أن السنة ضرورة لفهم القرآن

وقبل أن نتحدث عن واجب اتباع الرسول ﷺ يجب أن نبين أن بعض الآيات الكريمة، لايمكن فهمها ولامعرفة أحكامها، ولا إدراك أسرارها، إلا بالرجوع إلى السنة النبوية، وماورد فيها عن رسول الله ﷺ، فالكتاب والسنة كما بيَّنا صنوان، لايمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر، فهما أصلان في التشريع، ودعامتان يرتكز عليهما صرح الشريعة الغراء، إنهما بمنزلة «الروح» و«الجسد» إن ضاع أحدهما ضاع الآخر، والاستمساك بهما جميعاً فيه النجاة والسلامة للإنسان، كما وضَّح ذلك المصطفى ﷺ بقوله:

«تركت فيكم أمرين إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله، وسنة رسوله».[1] ولنضرب بعض الأمثلة على ماقلنا، من أن بعض الآيات لايمكن فهمها ومعرفة حكمها، إلا إذا ربطناها بقرينها الآخر «السنة النبوية» التي هي شرح وتفصيل للقرآن.

التوجه إلى القبلة فريضة:

أولاً: قول الله عزَّ وجلَّ ﴿**وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** (١١٥)﴾ [**البقرة**: ١١٥] فإن ظاهر هذه الآية الكريمة، أن الصلاة تصحُّ إلى أيِّ جهة كانت، ولايشترط أن يتوجه المسلم إلى الكعبة المشرّفة التي هي قبلةُ الصلاة.. ولكنَّ هذا الفهم

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ، وانظر جامع الأصول لابن الأثير ١١/٢٧٧.

الخاطئ يزول، إذا عرفنا أنها نزلت بشأن بعض الصحابة حيث كانوا في سفرٍ، ولم يعرفوا جهة القبلة في ليلةٍ من ليالي الشتاء، فصلَّى كلُّ واحدٍ إلى جهة ظنَّ أنها القبلة، فلما رجعوا أخبروا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأقرّهم على ذلك ولم يأمرهم بإعادة الصلاة، ونزل قول الله تعالى ﴿ **فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ** ﴾ فهي إذاً فيمن أضاع القبلة ولم يدر جهتها، فيتحرى عند ذلك ويصلي إلى أي جهة غلبت على ظنه، وليست عامة لجميع المصلين.

اعتزال النساء حالة الحيض :

ثانياً : قول الله تعالى ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ (٢٢٢)** ﴾ [**البقرة**: ٢٢٢] ظاهر الآية أنه يجب الاعتزال الكلي للنساء، في حالة الحيض، بأن لاينام معها في فراشٍ واحد، ولايقبِّلها ولايلمسها بشهوة، ولايلتصق جسده بجسدها، وهذا مافهمه بعضُ الصحابة، حتى سأل بعضهم رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال لهم ﷺ : « **افعلوا كل شئ إلاَّ النكاح** » أي الجماع، فعُرف من قول الرسول وهديه معنى الآية.

روى الامام مسلم في صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال: « كانت اليهود إذا حاضت امرأةٌ فيهم، لم يؤاكلوها ولم يجامعوها في البيوت– أي لم يجتمعوا معها في غرفة واحدة– فسئل النبي ﷺ عن ذلك، فأنزل الله ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ (٢٢٢)** ﴾ فأمرهم النبي ﷺ أن يؤاكلوهنَّ، ويشاربوهن، وأن يكونوا معهن في البيوت، وأن يفعلوا كلَّ شئ إلا النكاح »[١].

---

(١) أخرجه مسلم ١ / ٢٤٦ في الحيض.

فهذا توضيحٌ وبيان لمعنى الاعتزال من قول النبي ﷺ، ولولا هذا التوضيح لعسر علينا فهم الآية.

متى تحل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول؟!

ثالثاً: ورد في الآية الكريمة في المطلقة ثلاثاً ﴿**فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ** (٢٣٠)﴾ [**البقرة**: ٢٣٠].

النكاح في اللغة: يراد به العقدُ «عقد الزواج» تقول العرب: نكح فلان فلانة أي عقد عليها عقد الزواج، وظاهر الآية أن المطلقة ثلاثاً، تَحِلُّ لزوجها الأول بالعقد على الثاني، وهذا الرأي باطل غير صحيح، فقد وضحت السُنَّةُ النبوية، أن المراد من لفظ النكاح في الآية الكريمة، هو «الجماعُ» لا العقد، بدليل مارواه أصحاب السنن عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «جاءت امرأة رفاعة إلى رسول الله ﷺ فقالت يارسول الله: كنتُ عند رفاعة فطلّقني فبتَّ طلاقي- أي طلقني ثلاثاً- فتزوجت عبدالرحمن ابن الزَّبير، وإنَّ مامعه كهُدبة الثوب- كناية عن ارتخاء ذَكَره- فقال لها ﷺ: «**أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ قالت: نعم، قال: لا، حتى تذوقي عُسيْلته، ويذوق عُسيْلتك**»[1].

المراد بالعسيلة: الجماعُ، شبَّه اللَّذة فيه بالعسل، فهو كناية عن الجماع، وعلى ذلك أجمع الفقهاء، أنها لا تَحِلُّ لزوجها الأول، إلاَّ بالوطء لابمجرد العقد، ولولا الحديث الشريف ماعرفنا هذا الحكم.

---

(١) أخرجه أصحاب السنن، وانظر جامع البيان والطبري/ ٤٧٦.

ماهو الحساب اليسير الوارد في القرآن ؟!

رابعاً : ورد في القرآن الكريم قوله سبحانه ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ (٧) فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا (٨)** ﴾ [**الانشقاق** : ٧ ، ٨] وورد عن رسول الله ﷺ أنه قال : «**من حُوسِبَ عُذِّب**» وقد أشكل ذلك على بعض الصحابة، حتى وضّح لهم الرسول ﷺ أن المراد بالحساب اليسير: العَرْضُ، وكلٌّ من نُوقش الحساب هَلَك وعُذِّب. روي أن عائشة رضي الله عنها لمّا سمعت من رسول الله ﷺ قوله « من حُوسب عُذِّب » قالت يارسول الله: أوليس الله عزَّ وجل يقول ﴿ **فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا** ﴾؟ فقال ﷺ إنما ذلك العَرْضُ، ولكن من نُوقش الحسابَ عُذِّب »[١].

ومعنى العَرْض هو مابيَّنه ﷺ بقوله : «**إن الله يُدني العبد يوم القيامة ، حتى يَضَع عليه كنَفَه- أي ستره- فيقول له : فعلت يوم كذا ، كذا وكذا ، ويُعدِّد عليه ذنوبه ، ثم يقول له : سترتُها عليك في الدنيا ، وأنا أغفرها لك اليوم**»[٢]. فلولا بيانُ الرسول ﷺ في هذه الآية، ماعرفنا المراد من الحساب اليسير.

ماهي العدة التي أمر الله بها في الطلاق؟

خامساً : قوله تعالى ﴿ **إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ** ﴾ [**الطلاق** : ١] لولا هدى رسول الله ﷺ وبيانه، ماعرفنا معنى قوله تعالى ﴿ **فَطَلِّقُوهُنَّ**

---

(١) أخرجه البخاري في التفسير ٣/٢١٣ ورواه مسلم، والترمذي، والنسائي.
(٢) أخرجه السيوطي في الدر المنثور ٣/٣٢٩.

لعدَّتهنَّ﴾ وقد بيَّن لنا الرسول عليه السلام المعنى المراد من الآية، وذلك بأن يطلِّقها طلقةً واحدة، في طهرٍ لم يمسَّها فيه، ويتركها حتى تنقضي عدتّها، فإن طلَّقها وهي حائض فهو طلاق بدعيٌّ مخالفٌ لأمر القرآن **﴿فطلِّقوهنَّ لعدَّتهنَّ﴾**.

روى **البخاري ومسلم** عن نافع عن ابن عمر أنه قال: «طلقتُ امرأتي على عهد رسول الله ﷺ وهي حائضٌ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فتغيَّظ رسول الله ﷺ، ثم قال: مُره فليراجعها، ثم ليدْعها حتى تطهر، ثم تحيض، حيضةً أخرى، فإذا اطهرت فليطلقها قبل أن يجامعها، أو يمسكها، فتلك العدة التي أمر الله أن يُطلَّق لها النساءُ **﴿فطلِّقوهنَّ لعدَّتهنَّ﴾**.

وكان عبدالله قد طلقها تطليقة واحدة، فحسبت من طلاقها، وراجعها عبدالله كما أمره رسول الله ﷺ»[1].

ما المراد بالحسنى والزيادة في الآية الكريمة؟!

سادساً: كيف نفهم معنى الآية الكريمة **﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ (٢٦)﴾** [**يونس**: ٢٦] إذا لم نرجع إلى بيان الرسول ﷺ وتوضيحه؟ فما المراد بالحسنى؟ وماهي الزيادة التي أخبرنا الله عزَّ وجلَّ عنها؟ هل باستطاعتنا أن نفهم ذلك إلا عن طريق الرسول ﷺ؟ لقد فسَّر لنا النبي ﷺ الحسنى بالجنة، والزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم فقد سُئل ﷺ عن الآية فقال: «**الحسنى**»: الجنة، «**والزيادة**»: النظر

---

(١) أخرجه البخاري ٩ / ٣٠٦ ومسلم رقم ١٤٧١

إلى وجه الله عزَّ وجلَّ»[1] .

هذا توضيح النبي ﷺ للآية الكريمة، ولا عطر بعد عروس.

وروى مسلم وأحمد في المسند عن صُهيب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية ﴿ **لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ (٢٦)** ﴾ فقال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النَّار، نادى منادٍ ياأهل الجنة، إنَّ لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون: وماهو؟ ألم يَثقّل موازيننا؟ ألم يبيِّض وجوهنا، ويدخلنا الجنة ويُجرنا من النار؟ قال: فيكشف لهم الحجاب، فينظرون إليه عزَّ وجلَّ، فوالله ما أعطاهم الله شيئاً أحبَّ إليهم من النظر إليه، ولا أقرَّ لأعينهم منه**»[2] .

قال الحافظ ابن كثير: وقد روى تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم، الجمهور من السلف والخلف، وروى ذلك عن النبي ﷺ أنه سئل عن الحسنى فقال: الجنة، والزيادة: النظر إلى وجه الله عزّ وجل[3] .

هذا غيضٌ من فيض مما ورد عن رسول الله ﷺ، في تفسيره وتوضيحه للقرآن الكريم، ذكرنا بعض النماذج منها، ولو أردنا بيان الكثير، لضاق بنا المقام، وحسبنا أن الله عزَّ وجلَّ، قد أوكل إلى الرسول، مهمة توضيح القرآن وبيانه، وصلى الله وسلم على نبيه محمد الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم من حديث زهير، وانظر تفسير ابن كثير ٢ / ٤٣٠.
(٢) رواه مسلم وأحمد في المسند.
(٣) تفسير ابن كثير ٢ / ٤٢٩.

خطأ في مفهوم آية كريمة:

سابعاً : وهذه هي أم المؤمنين، الصديقة، الفقيهة، المتبحرة في أمور الدين «عائشة» رضي الله عنها، تخطئ في فهم آية، من كتاب الله عزَّ وجل، فيبيِّنُ لها الرسول المعنى ويرشدها إلى الفهم السليم، الصحيح من الآية الكريمة، قرأت ذات يوم قول الله تعالى ﴿ **وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ** ﴿٦٠﴾ ﴾ [**المؤمنون**: ٦٠] فقالت يارسول الله بأبي أنت وأمي: هو الذي يسرقُ، ويزني، ويشرب الخمرَ، وهو يخاف الله عزَّ وجلَّ؟ فقال لها الرسول الكريم: «**لا يابنت أبي بكر، يابنت الصدِّيق ولكنهم الذين يصومون، ويصلون، ويتصدقون، ويخافون ألا يتقبل الله منهم**، ﴿ **أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ** ﴿٦١﴾ ﴾ [**المؤمنون**: ٦١]»[1].

فلولا توضيح النبي ﷺ لمعنى الآية الكريمة، لأخطأنا الفهم كما أخطأت أم المؤمنين فهم هذه الآية الكريمة، فظاهر الآية يوحي بأنهم الذين يرتكبون المحرَّمات، وهم يخافون من الله عزّ وجلّ، ولكنَّ توضيح النبي ﷺ أزال الإشكال، وبيَّن الوجه الصحيح السليم لها، ومن أمعن النظر فيها، أدرك ما أدركه الرسول ﷺ بنور النبوة، فإن تتمة الآية يدلُّ على ما أشار إليه رسول الله ﷺ، فإن الله تعالى ختم الآية بقوله ﴿ **أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ** ﴿٦١﴾ ﴾ [**المؤمنون**: ٦١] حيث جعلهم تعالى من السابقين إلى درجات الفضل والكمال، ولو كانوا ممن يشربون الخمر ويسرقون ويزنون، ويخافون

---

(١) أخرجه الترمذي في التفسير رقم ٣١٧٥ ورواه أحمد في المسند.

من الله، لكانوا من المقصرين في فعل الخيرات، لا من السابقين إليها!

هذه بعض الأمثلة والنماذج على الترابط الوثيق بين الكتاب والسنة، ولولا خشية التطويل، لسردنا كثيراً من هذه النماذج، التي لايستطيع الإنسان فهم كتاب الله، إلاَّ عن طريق السنة النبوية، التي جعلها الله سبيلاً لفهم كتابه، وحسبنا في هذا المقام قول الله عزَّ وجلّ: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** (٤٤) ﴾ [**النحل**: ٤٤] ..

فهل بعد هذا البيان الساطع، في بيان مهمة الرسول عليه الصلاة والسلام، في توضيح معاني القرآن وبيانه، مقالٌ لقائل، أو ادّعاءٌ لجاهل يرفض السنة النبوية؟ ولو كان القرآن وحده يكفي لبيان الأحكام التشريعية، فلماذا يأمر تعالى بطاعة الرسول، في جميع ماجاء به من أحكام، ويجعل طاعته طاعةً لله عزَّ وجل ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** (٨٠) ﴾ [**النساء**: ٨٠] ويجعل مخالفته سبباً لسخط الله وعذابه ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** (٦٣) ﴾ [**النور**: ٦٣]

انخداع بعض المسلمين بآراء المستشرقين:

وإننا لنأسف أن بعض المسلمين- من المنتسبين إلى العلم، الذين يحملون بعض الشهادات العالية في الشريعة الغراء -، ينخدعون بآراء أعداء الإسلام، من المستشرقين وغيرهم من الكائدين لدين الله، وأن يَدْعموا آراءهم في رفض السنة النبوية، بشبهٍ عليلة، وآراء واهية، هي أوهى من بيت العنكبوت، والغرضُ من نفث هذه السموم، هو إبعاد

الإسلام عن قيادة البشرية، وعن تطبيق شرع الله، لئلا يكون منهجاً ونظاماً للحياة، لتظلَّ النظُم الجاهلية تتحكم في مجتمعاتنا الإسلامية، ولكنَّ سعيهم سيبوء بالفشل والخذلان، لأن الله لايصلح عمل المفسدين، وقد أخبرنا القرآن الكريم، عن غرض هذا الكيد لدين الله، في قوله عزَّ وجلَّ ﴿ **يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (٨) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ (٩)** ﴾ [**الصف** : ٨، ٩] .

الفصل الخامس

أقوال العلماء في وجوب العمل بالسنة النبوية

ويشتمل عدة أبحاث منها:

١- استدلال بديع من الامام الشافعي رحمه الله.

٢- باب فرض طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله.

٣- أمر الله طاعة رسول الله عليه الصلاة والسلام مفردة.

٤- معظم الأحكام الشرعية ثابتة بالسنة النبوية.

٥- حادثة عمر بن الخطاب مع رسول الله الكريم.

٦- ترك اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ضلالة.

أقوال العلماء في وجوب العمل بالسنة النبوية

لقد وضَّح علماؤنا رحمهم الله تعالى، ضرورة الاعتصام بالسنة النبوية، والعمل بها، باعتبارها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وبيَّنوا ثبوتها، وحجيَّتها بالدلائل الساطعة، وبذلوا جهوداً مضنية لتنقيتها من الشوائب، والأخبار العليلة التي ألحقها بها أعداء الإسلام، وقدّموا لنا «دراسات علمية» موضوعية، عن الخصوصية الكبرى التي اختص الله بها هذه الأمة المحمدية، ألا وهي «حفظ الحديث النبوي» ذلك الكنز الثمين، والتراث النبوي العظيم، الذي تركه لنا سيد المرسلين ﷺ، فحفظته الأمة غضّاً طرياً على مدى العصور والأزمان.

وها نحن اليوم- وقد مضى القرن الرابع عشر، ودخلنا في القرن الخامس عشر، من هجرة سيد المرسلين- نقرأ حديث نبينا ﷺ ونسمعه، ونحفظه، كما نطق به رسول الله، ويُخطب به ويُذاع على العالم، نقياً صحيحاً، وكأن رسول الله ﷺ حيٌّ بين أظهرنا يتحدث به هذه الساعة، ولم يكن مثل هذا لأمة من أمم الأرض، أُمة حفظت ورعت كلام نبيها، كما رعته وحفظته هذه الأمة المحمدية، على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، ليبقى دين الله خالداً دائماً مدى الأزمان.

استدلال بديع من الإمام الشافعي رحمه الله :

وللإمام الشافعي رحمه الله كلامٌ بديع رائع، حول وجوب العمل بالسنة النبوية ننقله من كتابه «الرسالة»؛ فقد استدل الإمام الشافعي رضي الله عنه، على وجوب التمسك بالسنة المطهّرة، بأدلة شهيرة مستفيضة من القرآن العظيم- الذي يزعم منكرو السُنَّة أنهم يكتفون به- فقال :

باب بيان فرض الله في كتابه اتباع سنة نبيه :

قال الشافعي : وضع الله رسوله من دينه وكتابه، الموضع الذي أبان جلّ ثناؤه أنه جعله عَلَماً لدينه، بما افترض من طاعته، وحرّم من معصيته، وأبان من فضيلته، وذلك بما قَرَن من الإيمان برسوله، مع الإيمان به، فقال تبارك وتعالى :

﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٥٨) ﴾ [**الأعراف** : ١٥٨] .

وقال جلَّ ذكره **﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُوْلَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٦٢) ﴾** [**النور** : ٦٢] .

قال : فجعل كمَالَ الإيمان بالله، ثم برسوله، فلو آمن عبد به ولم يؤمن برسوله، لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً، حتى يؤمن برسوله ﷺ معه .

وفرض الله على الناس اتباع وحيه، وسنن رسوله، فقال في كتابه العزيز: ﴿ **رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** (١٢٩) ﴾ [**البقرة**: ١٢٩].

وقال جلَّ ثناؤه: ﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ** (١٥١) ﴾ [**البقرة**: ١٥١].

وقال عزَّ شأنه: ﴿ **لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ** (١٦٤) ﴾ [**آل عمران**: ١٦٤].

وقال جلّ وعلا: ﴿ **وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** (٢٣١) ﴾ [**البقرة**: ٢٣١].

وقال تقدّست أسماؤه: ﴿ **هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ** (٢) ﴾ [**الجمعة**: ٢].

وقال سبحانه: ﴿ **وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً** (١١٣) ﴾ [**النساء**: ١١٣].

وقال تبارك وتعالى: ﴿ **وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً** (٣٤) ﴾ [**الأحزاب**: ٣٤].

قال الشافعي: فذكر الله «**الكتاب**» وهو القرآن العظيم، وذكر «**الحكمة**» وهي سنّة رسول الله ﷺ كما قال أهل العلم بالقرآن، لأن

القرآن ذُكر ثم أتبع بالحكمة، وذكر تعالى امتنانه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يَجُزْ أن يقال عن الحكمة ههنا: إلا أنها سُنَّةُ رسول الله ﷺ، وذلك لأنها مقرونةٌ مع كتاب الله.

وإنَّ الله عزَّ وجل افترض طاعة رسوله، وحتّم على الناس اتباع أمره، فلايجوز أن يقال لقول: إنه فرضٌ إلاَّ لكتاب الله، ثم سنَّة رسوله ﷺ، وذلك لما وصفنا من أن الله جعل الإيمان برسوله مقروناً بالإيمان به.

قال: وسُنَّةُ رسولِ الله ﷺ مُبيِّنةٌ عن الله معنى ما أراد، ولم يجعل هذا لأحدٍ من خلقه، غير رسوله عليه الصلاة والسلام.

ثم قال الشافعي رحمه الله: مستدلاً بالآيات الكثيرة، على وجوب طاعة الرسول ﷺ، مع طاعته عزَّ وجلّ، وذلك للرد على الزائغين، الذين يكتفون بالقرآن عن هدي الرسول ﷺ، منبهاً إلى أنَّ طاعة الرسول، مفروضةٌ بأمر الله عزَّ وجلَّ على المؤمنين، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله، ومن عصى الرسول فقد عصى الله، والإيمانُ لايصحُّ ولايثبتُ إلا بالأمرين معاً: طاعة الله، وطاعة رسوله، وإلا كان الإنسان كاذباً في دعوى الإيمان بالله، وهو يُصرُّ على مخالفة أمر الرسول ﷺ، فقال رحمه الله.

باب فرض طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله :

١ـ قال الله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا (٣٦)**﴾ [**الأحزاب**: ٣٦]

٢ـ وقال جلَّ ثناؤه ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا**

الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ (٥٩) ﴾ [**النساء**: ٥٩]

قال: وأولو الأمر: هم أمراء سرايا الرسول- يعني الذين أمَّرهم رسول الله ﷺ على الجيش، تجب طاعتهم لئلا يضطرب أمر الجند- الذين أمَّرهم رسول الله ﷺ.

ثم قال تعالى ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ (٥٩)**﴾ [**النساء**: ٥٩] يعني: إن اختلفتم في أمرٍ من الأمور، مع أمرائكم الذين أُمرتم بطاعتهم، فردُّوا الأمر إلى ماقال الله والرسول، أي إلى قضاء الله، ثم قضاء رسوله ﴿**إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**﴾ أي إن كنتم مؤمنين حقاً بالله ولقائه، وبيوم البعث والجزاء ﴿**ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾ أي الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، خيرٌ لكم وأصلح، وأحسن عاقبة ومآلاً.

ففرض الله تعالى الرجوع عند التنازع والاختلاف، إلى كتابه وسنة رسوله ﷺ.

٣- وقال جلّ ذكره: ﴿**وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا (٦٩)**﴾ [**النساء**: ٦٩].

٤- وقال تباركت اسماؤه ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ (٢٠)**﴾ [**الأنفال**: ٢٠]. أي لاتعرضوا عن طاعة الرسول، وأنتم تسمعون الآيات والمواعظ.

ثم توعَّد تعالى من ترك طاعة الله وطاعة رسوله، فجعلهم شرَّ الخلق بل شرَّ البهائم التي تدبُّ على وجه الأرض، فقال ﴿**إِنَّ شَرَّ**

الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ (٢٢) ﴾ [**الأنفال** : ٢٢] .

قال المفسرون : هذه الآية غايةُ الذمِّ للكافرين، المعرضين عن كتاب الله وسنَّة رسوله، حيث جعلهم أشرَّ من الكلاب، والخنازير، والحمير، لأنهم لم يستفيدوا من عقولهم وحواسهم، فصاروا أخسَّ من كل خسيس[1].

ثم قال الشافعي رحمه الله :

باب أمر الله طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم مفردةً :

١- قال جلَّ ثناؤه : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا (١٠)** ﴾ [**الفتح** : ١٠] .

٢- وقال سبحانه : ﴿ **مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** ﴾ [**النساء** : ٨٠] فأعلمهم سبحانه أن بيعتهم لرسوله بيعةٌ له، وأنَّ طاعتهم طاعةٌ له .

٣- وقال عزَّ شأنه ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا**

---

(١) قال في تفسير روح البيان : وإنما جعلهم تعالى شرَّ مايدبُّ على وجه الأرض، أو شرَّ البهائم، لإبطالهم ماميِّزوا به، وفُضِّلوا لأجله، وهو الحواسُّ والعقلُ، لأن الأصمَّ الأبكم، إذا كان له عقلٌ، ربما يفهم بعض الأمور، وأمّا إذا كان فاقدا العقل أيضا، فهو الغايةُ في الشرِّ وسوء الحال. ثم قال : واعلم ان الإنسان خُلق في أحسن تقويم، قابلا للتربية والترقي، فهو في بدء الخلقة دون الملك، وفوق الحيوان، فبتربية الشريعة يصير فوق الملك، فيكون خير البريَّة، وبمخالفة الشريعة ومتابعة الهوى يصير دون الحيوان، فيكون شرَّ البرية، فعلى العاقل ألاّ يخالف أمر الرسول وشريعته، وكلُّ ما أمر به النبي عليه الصلاة والسلام، أو نهى عنه، ففيه حكمةٌ ومصلحة، ولست بمأمور بالتفتيش عنها، وإنما يلزم عليك الطاعة والانقيادُ، افترضى لنفسك ان تصدِّق ابن البيطار فيما ذكره من العقاقير والأحجار، فتبادر إلى امتثال ما أمرك به، ولا تصدِّق سيد البشر فيما يخبر عنه، مما فيه خيرك وسعادتك؟ ولايمكن الوصول إلى رضى الله ومحبته إلا بأمرين : أحدهما بمحبته ﷺ، والثاني : بطاعته ﷺ ومتابعته في جميع ما أمر به أو نهى عنه، وبذلك يحصل لك الارتفاع إلى أوج الكمال. آهـ من تنوير الأذهان من تفسير روح البيان للبرسوي بتحقيقنا ٢ / ١٤ .

شجر بينهم ثُمَّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممَّا قضيت ويسلِّموا تسليماً (٦٥) ﴾ [**النساء** : ٦٥] .

وهذا القضاءُ سُنَّةٌ من رسول الله ﷺ، وقد نزلت الآية في رجلٍ خاصم الزُّبير في أرضٍ، فقضى النبي ﷺ بها للزبير(١).. وقد أقسم تعالى على أن من لم يرض بحكم الرسول فليس بمؤمنٍ، وهو كمن يردُّ حكماً جاء في كتاب الله عزَّ وجل.

٤- وقال تبارك وتعالى: ﴿ **لا تجعلوا دُعاء الرَّسول بينكُم كدُعاء بعضكُم بعضاً قد يعلمُ اللَّهُ الَّذين يتسلَّلون منكُم لواذاً فليحذر الَّذين يُخالفون عن أمره أن تُصيبهم فتنةٌ أو يُصيبهم عذابٌ أليمٌ (٦٣)** ﴾ [**النور** : ٦٣].

جعل تعالى مخالفة أمر الرسول، موجبةً لعذاب الله الأليم، لأنها ردٌّ لأمر الله الذي فرضه على عباده، بطاعة رسوله ﷺ التي هي طاعةٌ لله عزَّ وجل.

هذه خلاصة عمَّا كتبه عمدةُ الفقهاء المجتهدين، الإمام « الشافعيُّ » رضي الله عنه وأرضاه، في كتابه العظيم « الرسالة » وقد أبان فيها بالأدلة القاطعة، إلى أن رفض السنة في حقيقته وجوهره رفضٌ للقرآن الكريم.!

---

(١) أخرج البخاري في كتاب التفسير عن عروة قال: « خاصم الزبير رجلا في شراج الحرَّة - أي ماءٍ كانا يسقيان به أرضهما ونخلها - فقال النبي ﷺ: اسق يازبير ثم أرسل الماء إلى جارك!! فقال الأنصاري يارسول الله: أنْ كان ابن عمتك؟! - أي حكمت له بالسقي لأنه قريبك وابن عمتك - فتلوَّن وجهه ﷺ، ثم قال: اسق يازبيرُ ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر، ثم أرسل الماء إلى جارك، واستوعى النبي ﷺ للزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الانصاري - أي أغضبه - وكان أشار عليهما بأمرٍ لهما فيه سعة، قال الزبير: فما أحسب هذه الآيات إلاَّ نزلت في ذلك ﴿ فلا وربك لايؤمنون... ﴾ الآية.

معظم الأحكام الشرعية ثابتة بالسنة النبوية:

وهكذا فإن معظم الأمور التشريعية، في أمر الحلال والحرام، ثبتت أحكامها بالسنة النبوية، ولم يعرض لها القرآن الكريم، كتحريم لبس الحرير على الرجال، وتحريم الأكل بآنية الذهب والفضة، ومنع النساء من التشبه بالرجال في الملبس، وتحريم سفر المرأة وحدها بدون محرم، وتحريم الخلوة بالأجنبية، وحرمة وصل المرأة شعرها بشعر غيرها من النساء، وكذلك في البيوع والمعاملات، وردت الأحاديث النبوية بالنهي عن بيع وشرط، وتحريم بيع الثمار، قبل نضجها وبُدوِّ صلاحها، والنهي عن بيعتين في بيعة، والنهي عن الاحتكار، ومنع بيع الشئ قبل قبضه، وبيع مالايملكه الإنسان، وتحريم بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، إلاَّ مثلاً بمثل، يداً بيد أي بشرط التقابض، والنهي عن التَّصرية– وهي حبس اللبن في ضرع الماشية–، وجواز بيع السلم بالشروط التي حدَّدها ﷺ، وكذلك في أمور الشركات، والرهن، والحدود، والديات، وأمور الحلال والحرام، فيما يحلُّ ومالا يحلُّ من الأطعمة والأشربة، وغير ذلك مما يضيق عن ذكره المقام، وقل مثل ذلك في أمور العبادات، كلُّ هذه إنما رويت ووضحت لنا فيها الأحكام عن رسول الله عليه الصلاة والسلام! . فكيف يمكننا إذا ألغينا الأحاديث الشريفة، واقتصرنا على القرآن، أن نعرف هذه الأحكام الشرعية؟ وكيف يمكن للمسلم أن يعبد الله عزَّ وجلَّ، دون الرجوع إلى ماورد عن رسول الله ﷺ في أمور الشريعة والدين؟ فبطل بهذا، دعوى القائلين برفض السنة، والاقتصار على القرآن العظيم وأحكامه.

كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وحيٌ من عند الله :

بينَّا فيما سبق أن أقوال الرسول ﷺ وحيٌ من عند الله، لأنه مبلِّغٌ عن الله عزَّ وجلَّ أوامره ونواهيه، فكلُّ ماجاء عن الرسول ﷺ من أمر أو نهيٍ فإنما هو وحيٌ مبلّغ عن الله يجب العمل به، لقوله جلّ ثناؤه ﴿ **وما ينطِقُ عنِ الْهَوَىٰ (٣) إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤)** ﴾ [**النجم** : ٣، ٤].

قال الحافظ ابن كثير : أي مايقول ﷺ قولاً عن هوى وغرض، إنما يقول ما أمره الله به، يبلغه إلى الناس كاملاً موفوراً، من غير زيادةٍ ولانقصان.

قصة عبد الله بن عمرو بن العاص :

روى أحمد عن «عبدالله بن عمرو» قال: «كنت أكتبُ كلّ شئ أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه، فنهتني قريشٌ فقالوا: إنك تكتب كل شيءٍ تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله بشرٌ، يتكلم في الرضى والغضب!!

قال: فأمسكت عن الكتابة، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام: أكتب فوالذي نفسي بيده ماخرج منّي إلاَّ الحق»[١].

وفي رواية عن أبي هريرة «أن بعض أصحاب النبي ﷺ، قالوا يارسول الله: إنك تداعبنا؟ فقال ﷺ: إني لا أقول إلاَّ حقاً»[٢].

---

(١) تفسير ابن كثير ٤ / ٢٦٤ والحديث أخرجه أحمد وأبوداود.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣ / ٢٤٠ والترمذي في البر رقم ١٩٩٠ وقال: حسنٌ صحيح.

فإذا كان ﷺ في ممازحته لأصحابه، لايقول إلاَّ الحق، كما ورد ذلك صريحاً في صفته ﷺ «**كان يمزح ولايقول إلاَّ الحق**» فكيف فيما يذكره لأصحابه من أمور الحلال والحرام، أومايبلغه عن الله عزَّ وجلَّ من أمور التشريع والتبليغ في الدين؟!

وقد عدَّ النبيَّ ﷺ ترك أمره، واتباعَ غيره من الأنبياء ضلالاً - مع أنهم جميعاً جاءوا بالنور والهدى- فكيف بمن يرفضُ قول الرسول ويُعرض عنه، أو يضربُ به عُرْضَ الحائط؟ أليس هذا عين الضلال!؟

حادثة عمر بن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم :

حكى جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أتى النبيَّ ﷺ بكتابٍ أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه على النبي ﷺ، فغضب ﷺ أشدّ الغضب، وقال: أمتهوِّكون فيها[1] يا ابن الخطاب؟ والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقيّة، لاتسألوهم عن شئٍ فيخبروكم بحق فتكذِّبونه، أو بباطلٍ فتصدِّقونه، والذي نفسي بيده لو أنَّ موسى كان حيّاً ماوسعه إلاَّ أن يتبعني»[2].

وفي رواية أخرى في المسند :

«عن عبدالله بن ثابت قال: جاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال يارسول الله: إنِّي مررتُ بأخٍ لي من قريظة، فكتب لي جوامع من التوراة، ألا أعرضُها عليك؟ فتغيِّر وجهُ رسول الله ﷺ، قال عبدالله ابن ثابت: فقلت: ألا ترى مابوجه رسول الله ﷺ؟ فقال عمر:

---

(١) التهوُّك: التحيُّر والاضطراب في الأمر، والمراد هل أنتم مضطَّربون في أمر الشريعة؟

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣ / ٣٨٧.

رضينا بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً»!!.

قال: فسُرِّي عن النبي ﷺ – أي ذهب عنه مابه من الغضب– فقال عليه الصلاة والسلام: **«والذي نفسُ محمد بيده، لو أصبح فيكم موسى، ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم، إنكم حظي من الأمم، وأنا حظّكم من النبيين»**[1].

ترك اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ضلالة:

لقد عدَّ رسولَ الله ﷺ اتباع أحدٍ من الرسل، وترك اتباع شريعته، بعد بعثته ﷺ ضلالاً، وخروجاً عن جادة الحقِّ والهدى، لأن شريعته نسخت الشرائع السابقة، فالتمسك بها بعد مجئ النبي ﷺ بالنور، والهدى المبين، عدولٌ عن المنهج القويم، والصراط المستقيم، الذي ترك أمته عليه، ويكفي هذا أن يكون برهاناً ساطعاً، على وجوب التمسك بجميع ماجاء به خاتم الأنبياء والمرسلين، ليسلم للمسلم دينُه، وينجو من عذاب الله، الذي أوعد به من خالف أمر الرسول، ورفض اتّباعه، بعد أن ترك فينا ذلك الكنز الثمين: الكتاب، والسُنَّة، كما بينه ﷺ بأوضح بيانٍ، وأوجز تعبير، حيث قال صلوات الله وسلامه عليه:

«تركتُ فيكم أمرين، لن تضِلُّوا ماتمسّكتُم بهما: كتاب الله، وسُنّة رسوله»[2] ﷺ.

وروى أبوداود والترمذي عن العرباض بن سارية أنه قال:

---

(١) أخرجه أحمد من حديث عبدالله بن ثابت ٤ / ٣٦٦.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ في القدر بلاغاً رقم ٣ وانظر جامع الأصول ١ / ٢٧٧.

«وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب - أي فزعت وارتعدت - فقال رجل يارسول الله: كأنَّ هذه موعظة مودِّعٍ، فماذا تعهد إلينا؟

فقال ﷺ: «**أوصيكم بتقوى الله، والسَّمع والطاعة، وإن عبداً حبشياً**- أي وإن كان الأمير عليكم عبداً حبشياً فأطيعوه - **فإنه من يعشْ منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسَّكوا بها، وعَضُوا عليها بالنواجذ**- أي احْرِصُوا على التمسك بها غاية الحرص، كالذي يعضُّ على الشئ بأنيابه وأضراسه - **وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كلّ محدثة بدعةٌ وكل بدعةٍ ضلالة**»[1].

وهكذا يتضح لنا بجلاء، أن رفض سُنَّة رسول الله ﷺ، هي غاية الجهل، والحماقة، والضلال، والبعد عن كتاب الله، الذي أمر بالأخذ بما جاء به المعصوم ﷺ، فما يسلك هذا الطريق - طريق رفض السنة النبوية - إلاَّ من أعمى الله بصيرته، وختم على سمعه وقلبه، فسار بقيادة سيِّده «إبليس» إلى دركات الشقاء والضلال، وصدق الله العظيم حيث يقول ﴿**وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ** (١٢١)﴾ [**الأنعام**: ١٢١].

---

(١) أخرجه أبوداود رقم ٤٦٠٧ باب لزوم السنة، والترمذي في العلم رقم ٢٦٧٨ وإسناد صحيح.

الفصل السادس

شبهات المنكرين للسنة المطهرة والردُّ عليها

ويشمل عدة أبحاث منها:

١- الشبهات الأربع والردُّ على تلك الشبهات.

٢- تحامل المستشرقين على السنة النبوية المطهرة.

٣- من هم جماعة أهل القرآن؟.

٤- فتاوى علماء المسلمين في النحلة القاديانية.

شبهات المنكرين للسنة والردُّ عليها

أثار المستشرقون شبهات حول السنة النبوية المطهَّرة، منها أنها غير متواترة، وفيها الضعيفُ، والحسنُ، والموضوع- أي المكذوب على رسول الله ﷺ- وفيها أحاديث نُقلت بالمعنى، لا باللفظ، وفي بعض الروايات اختلاف، إلى غيرما هنالك من الشبهات الواهية، والأقوال العليلة، والأفكار التي لاتعتمد على منهجٍ علميٍّ واضح، إنما هي مجرد آراء ودسائس مغرضة، لزعزعة الثقة بالسنة النبوية المطهَّرة، ولتسميم أفكار شبابنا المسلم، حتى يصلوا إلى هدفهم المنشود، وهو تعطيل الشريعة الغراء، وإبطال العمل بالقرآن، تحت ستار «الاكتفاء بالقرآن العظيم» عن السنة النبوية، ممَّا هو طلاءٌ للصَّدأ، ومظهرٌ أخاذٌ برَّاق، ظاهره الرحمة، وباطنه العذاب.

كما احتجُّوا ببعض الحجج الضعيفة، التي هي أوهى من بيت العنكبوت، لتخدير مشاعر المسلمين، بالكلام المعسول، الذي يتأثر به من لم يكن متمكناً في العلم، لأنه يظنه ماءً، وماهو إلا سَرابٌ خادع، ليس فيه مايذهب العطش، أو يزيل نهمة الظمآن، وسنتعرض لهذه الحجج الهزيلة التي اعتمدوا عليها، فنبطلها بالحجة الدامغة، والبرهان النيِّر الساطع.

الشبهة الأولى:

قالوا: إن الله عزَّ وجلَّ أنزل كتابه المبين، ليكون نظاماً للمسلمين في حياتهم، وقد وضَّح في هذا القرآن كل مايحتاجه الإنسان في حياته الدنيوية والأخروية، وجعل العمل به فريضةً لازمة، فلايحتاج القرآن إلى غيره، لقوله تقدست أسماؤه ﴿**مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ** (٣٨)﴾ [**الأنعام**: ٣٨].

الرد على هذه الشبهة:

والجواب عن هذا، أن الآية تتحدث عن سعة علم الله عزَّ وجلَّ، وأن كلَّ أمرٍ من أمور البشر، أو المخلوقات، معلومٌ عنده تعالى، مسجَّل في اللوح المحفوظ، حتى شؤون الطير، والدواب، والأنعام، الله تعالى يعلم أحوالها وأطوارها، ومايحدث منها، فالمراد بالكتاب: اللوحُ المحفوظ، ويدلُّ عليه أول الآية الكريمة ﴿**وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ** (٣٨)﴾ [**الأنعام**: ٣٨]

قال شيخ المفسرين ابن جرير الطبري: والمعنى: مامن شيءٍ دبَّ على الأرض، صغير أو كبير، ولاطائر طار بجناحيه في الهواء، إلاَّ أصنافٌ مصنَّفة أمثالكم أيها الناس، ماضيَّعنا إثبات شئ من ذلك في اللوح المحفوظ، فالربُّ الذي لم يُضيِّع حفظ أعمال البهائم، والدواب والطيور، بل أثبت ذلك في أم الكتاب- وهو اللوح المحفوظ- كيف يُضيِّع أعمالكم، ويُفرِّط في حفظها، ويترك جزاءكم في الآخرة، مع أنه خصَّكم بالفهم والعقل، الذي لم يعطه البهائم والطير[1].

---

(١) مختصر تفسير الطبري ١/ ٢٢٨.

فظهر من هذا جهلهم بمعنى الآية الكريمة، فإنه لايراد بالكتاب «القرآن العظيم» إنما هو «اللوح المحفوظ» الذي سطَّر الله فيه كلَّ ماكان، وما يكون، إلى يوم القيامة، ولو كان الأمر كما زعموا، لما أوجب الله علينا اتباع الرسول وطاعته، في كل ماجاء به، لأن القرآن فيه كل شئ، وهذا لايقوله إلاَّ غبيٌّ جاهل بالقرآن العظيم وأحكامه.

الشبهة الثانية:

أما الشبهة الثانية التي استدلوا بها، على عدم الحاجة إلى السنة النبوية، والاكتفاء بالقرآن العظيم وحده في جميع الأحكام والتشريع، فهي قول الله عزَّ وجلَّ ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ** (٨٩)﴾ [**النحل**: ٨٩]

الرد على هذه الشبهة:

وللجواب عن هذه الشبهة نقول: إن هذا زعم باطل، وفهم سقيم لمعنى الآية الكريمة، بل هي دعوى مردودة، يردُّها القرآن نفسه، لأن الله تعالى وضَّح مهمة الرسول في القرآن بقوله ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** (٤٤)﴾ [**النحل**: ٤٤].. كما بين أن طاعة الرسول واجبة، لأنها من طاعة الله عزَّ وجلَّ. فشرحُ القرآن، وبيانه، وتوضيحُ معانيه، هو ممّا أمر به الله رسوله الكريم، في القرآن العظيم، فلوكان القرآن يغني عن السنة، لكان الأمر للرسول ببيانه عارياً عن الحكمة، إذ لافائدة في بيان الرسول، لأن كلَّ شئ موضَّح في القرآن، فيكون ذلك من تحصيل الحاصل، والتكليف بما ليس تحته طائل.

١- روى الإمام البيهقي بسنده عن أيوب السختياني «أن رجلاً قال لُمطرِّف بن عبدالله- أحد كبار التابعين- لاتُحدِّثونا إلاَّ بما في القرآن، فقال له مطرِّفٌ: إنا والله مانريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو بالقرآن أعلمُ منَّا!! يريد به رسول الله ﷺ، فإنه لاشكَّ أعلم بكلام الله من سائر البشر.

وقال أيوب : إذا حدّثت الرجل بسنة، فقال: دعنا من هذا، وأنبئنا عن القرآن، فاعلمْ أنه ضالٌّ[١].

٢- وأخرج الحاكم والخطيب البغدادي عن الحسن البصري أنه قال:

«بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة النبي ﷺ، إذ قال له رجلٌ: حدثنا بالقرآن، ولاتحدثنا بغيره!! فقال له عمران: إنك امرؤٌ أحمقُ: أتجد في كتاب الله تعالى صلاة الظهر أربعاً لايُجهر فيها؟ هل تجد في القرآن أن صلاة المغرب ثلاثاً، وأن صلاة العشاء أربعاً، وصلاة الغداة- أي الفجر- ركعتين؟ قال: لا، قال: أرأيت لو وُكلْتَ أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد أن الطواف بالبيت سبعاً، والسعي بين الصفا والمروة سبعاً؟ ثم قال له: عمّن أخذتم ذلك؟ ألستم أخذتموه عنا، وأخذناه عن النبي ﷺ[٢].؟

---

(١) لمحات من تاريخ السنة لفضيلة الشيخ عبدالفتاح أبي غدة صفحة ١٩.

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١/٧٧ وانظر المستدرك للحاكم ١/١٠٩.

الشبهة الثالثة:

أما الشبهةُ الثالثة التي احتجوا بها فقد قالوا: القرآن لايحتاج إلى بيان، بل هو تبيانٌ لكل شئ، وهو مفصَّلٌ موضَّح فيه كل شيء، لم يترك تعالى شيئاً إلاَّ ذكره على وجه التمام والكمال، وبيَّنه وفصَّله، لقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً** (١١٤)﴾ [**الأنعام**: ١١٤]..

فقد جعل الله القرآن تبياناً لكل شئ، وجعله واضحاً مفصّلاً مبيَّناً، لايحتاج إلى غيره، لأن فيه جميع الأحكام، من أمور الحلال والحرام، والترغيب والترهيب، والثواب والعقاب، وهو كافٍ شافٍ لمن أراد الاستنارة بنوره، والاهتداء بهداه..!

الردّ على هذه الشبهة:

والجواب عن هذه الشبهة، أنها من تلبيس إبليس عليهم، فإن القرآن الكريم مجمل في أحكامه، لأنه دستورٌ يأتي بالكليات لا بالجزئيات، وقصارى مافي الدستور، أن يأتي بالقواعد العامة، التي يبنى عليها نظام المجتمع، ومن المعلوم لدى كلّ مثقف، عالم بالنظم والقوانين، أن الفروع الجزئية لايتناولها الدستور العام، فدعوى أن القرآن فيه بيانٌ لكل شئ، دعوى باطلة مردودة، يردّها القرآن نفسه، لأن ممّا بينه القرآن، أن مهمة الرسول توضيح ماجاء مجملاً في القرآن، وتفصيل آياته، وبيان أحكام الله عزَّ وجلّ، التي أمر بها عباده ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** (٤٤)﴾ [**النحل**: ٤٤].

كما بيَّن تعالى أنَّ طاعة الرسول واجبة، والعمل بأوامره ﷺ لازم، لأنه مبيِّنٌ عن الله فروضه، وأوامره ونواهيه، وطاعةُ الرسول جزءٌ من طاعة الله تعالى ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** ﴿٨٠﴾ ﴾ [**النساء**: ٨٠] وكلُّ ماجاء به الرسول من أحكام، فهو بأمر الله عزَّ وجلّ، لايجوز مخالفته، ولا الإعراضُ عنه، لأنه برفضه له، يكون قد رفض تنفيذ أمر الله ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴿٧﴾ ﴾ [**الحشر**: ٧].

تحذير الله من مخالفة أمر رسوله:

وقد حذَّر تعالى من مخالفة أمر الرسول عليه الصلاة والسلام، وتوعّد على ذلك بأشدِّ أنواع الوعيد الشديد ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴿٦٣﴾ ﴾ [**النور**: ٦٣] ﴿ **وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا** ﴿٣٦﴾ ﴾ [**الأحزاب**: ٣٦] فقرن تعالى بين معصية الله، ومعصية رسوله، وحكم بضلال من خالف أمر الله، أو أمر رسوله ﷺ، لأن الرسول لا يأتي بشيءٍ من عنده، إنما هو مبلِّغٌ عن الله أحكامه وتشريعه، ولهذا قال سيد المرسلين «**كلُّ أمتي يدخلون الجنة إلاّ من أبى، قالوا: ومن يأبى يارسول الله؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**»[1].

والمراد من قوله تعالى ﴿ **وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً** ﴿١١٤﴾ ﴾ [**الأنعام**: ١١٤].. ليس كما زعموا أن فيه تفصيلاً لكل

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام ١٣ / ٢١٤ باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ.

الأحكام، لأنه لو كان كذلك، لما أمر الله رسوله بتبيين ما نُزل إلى الناس، لأن في القرآن غناءً وكفاءً عن بيان الرسول، ولكنَّ المراد بالآية، أن دلائل التوحيد والإيمان فيه مفصّلة واضحة، لايحتاج الإنسان في فهمها إلى كثير جهدٍ وعناء.

قال المفسرون: «**مفصّلاً**» يعني مفصّلاً فيه الحقُّ والباطل، موضحاً فيه الهدى من الضلال، وليس معناه أن فيه جميع الأحكام، لأنه لو كان كذلك، لما احتاج إلى بيان الرسول، واجتهاد الأئمة المجتهدين!!

الشبهة الرابعة:

أما الشبهة الرابعة فهي الاستغناء بالقرآن عن السنة، فقد قالوا: إن القرآن قطعيُّ الثبوت والسُّنَّة ظنيَّة، فلاينبغي الاعتماد في التشريع إلاَّ على ماكان قطعياً، دون الظنِّيِّ، لاحتمال عدم الصحة.

والجواب على هذه الشبهة نقول:

إن هذا جهلٌ بالسنة النبوية المطهرة، فإن معنى قول العلماء: إن السُّنَّة ظنيَّةٌ أي ثبتت بغير طريق التواتر، فلايكفر جاحدها، بخلاف القرآن الكريم، فإن من أنكر شيئاً منه، خرج عن ملَّة الإسلام، لأن القرآن مقطوعٌ بصحته، منقول إلينا بطريق التواتر عن الصحابة عن الرسول ﷺ عن جبريل عن رب العزة والجلال، فمن أنكر شيئاً منه فقد كفر، وأما السنة فمنها ماهو مرويٌّ بطريق التواتر، ومنها ماهو مرويٌّ بطريق الآحاد، فالعمل بها واجب بنصِّ القرآن، ولكنَّ الفارق بينها وبين القرآن، أنَّ من أنكر بعض الأحاديث لايكفر، وإنما يصبح فاسقاً، بخلاف من أنكر شيئاً من القرآن، فإنه كافرٌ بالإجماع.

وكذلك إنكار السُّنّة كاملة، وعدم الأخذ بشئ منها، هو كفر بالإجماع، لأنه رفضٌ لكتاب الله، الذي أمر بالرجوع إلى حكم الرسول، وطاعته في كل ماجاء به أو نهى عنه، لقوله سبحانه: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا (٧)** ﴾ [**الحشر**: ٧]

هذه خلاصة شبهات القائلين برفض السنة النبوية، وقد بيَّنا خطأها وسقوطها بالأدلة المقنعة والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

سفسطة فارغة من بعض المستشرقين:

والعجيب أنه كلَّما نعق ناعق من أعداء الإسلام، من المستشرقين وغيرهم ممن يكيدون للإسلام، وخفت صوته- لأنه كمن ينطح رأسه بصخرة، أو كمن يصيح في تيهٍ وصحراء- خرج من يجدِّد هذا النُّعاق، للتشكيك في حجيَّة السنَّة النبوية، ولهذا نسمع في هذه الأيام، بعض أصوات من أساتذة «دكاترة» ينتسبون إلى الإسلام، ممن تأثروا بآراء المستشرقين، يدعون إلى رفض السنة النبوية، والاكتفاء بالقرآن، وهي دعوى أثيمة ماكرة، يحمل وزرها هؤلاء المغفلون، من أبناء المسلمين، الذين لايدرون الهدف، من وراء هذه الدعوة الضالة المنكرة، يسيرون في ركاب أساتذتهم من شياطين الإنس، يقلِّدونهم في أفكارهم وآرائهم كالببغاوات، دون أن يدروا أن غرضهم من وراء هذا كله، هو تقويض صرح الشريعة الغراء، وهدم العمل بالشريعة الإسلامية، وإبطال أحكام الإسلام بالكلية، إذ كيف يمكن العمل بالشريعة، إذا أنكرنا السنة النبوية، ورفضنا هدي سيد الأنام؟ والله تعالى ينبهنا إلى أن عصيان أمر الرسول ضلالٌ مبين ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ**

وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا (٣٦)﴾ [الأحزاب : ٣٦]

لقد أشاع المستشرق اليهودي «جولدتسهير» و«مارغوليوث» وشاخت، بعض الزوابع في وجه السنة النبوية، حين رأوا ذلك الحشد الهائل من أحاديث المصطفى عليه الصلاة والسلام فقالوا: كيف نقبل الأحاديث ونعتبرها صحيحة، وقد بلغ عددها زُهاء (٧٠٠) سبعمائة ألف حديث؟ ألم يكن للنبي شغلٌ شاغل غير الكلام!؟

وهذا من غباء فهمهم، وسوء تصوُّرهم، للحديث النبوي الشريف، يظنون أن الحديث ليس هو إلاَّ قول الرسول عليه السلام، وما دروا أن الحديث هو كلُّ قولٍ قاله ﷺ، وكلُّ فعل فعله، وكلُّ حُكْمٍ أقره، وكلُّ وصفٍ اتصف به، حكاه هو أو حكاه عنه غيره، كما عرَّفه المحدِّثون، حيث قالوا في تعريف الحديث:

«هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقرير، أو وصفٍ وُصف به عليه الصلاة والسلام».

فالحديث أعمُّ من أن يكون كلاماً تحدَّث به الرسول ﷺ، ألا ترى إلى قول عائشة رضي الله عنها حين سئلت عن خُلُق رسول الله عليه السلام فقالت: «**كان خُلُقُه القرآن**»[١]؟!! فإنَّ هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه، ومع ذلك فهو ليس بقولٍ للرسول عليه السلام، وإنما هو ذكرٌ لأوصافه وشمائله العطرة ﷺ.

---

(١) طرف من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه رقم ٧٤٦ في كتاب صلاة المسافرين.

تحامل المستشرقين على السنة النبوية :

لقد بلغ عداء بعض المستشرقين للشريعة الغراء، أن زعموا أنَّ معظم الأحاديث مكذوبة على رسول الله ﷺ، ولم يصحَّ منها إلاَّ أقلُّ القليل، وادَّعى المستشرق «شاخت» بثاقب عبقريته- بعد بحث مضنٍ طويل- أن الأحاديث الفقهية المتعلقة بالأحكام، إنما هي من كلام علماء المسلمين في القرن الثاني والثالث من الهجرة، وليس هناك حديث واحد صحيح في أحاديث الأحكام، وإنما هي أقاويل العلماء نُسبت إلى النبيِّ زوراً وبهتاناً!!

وهذا القول من «شاخت» يدلُّ على عبقرية فذَّة، لم يسبقه بها أحدٌ من المستشرقين، بيد أنها عبقرية «إبليس» حيث يبالغ في العداء للإسلام، إلى هذا الحدِّ من الهذيان، ولسنا نعجب من هؤلاء المستشرقين الحاقدين على الإسلام، وعلى السنة النبوية على وجه الخصوص، وإنما العجب من أبناء المسلمين- أبناء جلدتنا- الذين يأخذون بأقوال هؤلاء المستشرقين، وكأنها بحوث علميةٌ مسلَّمة، فيردّدون أقوالهم، في غفلةٍ تامة عن الأهداف التي يقصدون إليها في مكرٍ وخبثٍ ودهاء، ثم هم ينادون بالاكتفاء بالقرآن عن السنة، ومادروا مافي هذا الرأى من خبطٍ وتخليط، ومايوصل إليه من تعطيل للشريعة الإسلامية، وهدم لأحكامها بالكلية، تحت ستار البحث العلمي، والإشادة بالقرآن العظيم الذي يرفعون رايته، ويهدمون أصوله وأحكامه ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** (١١)﴾ [البقرة: ١١]!!

ومن قبل «شاخت» كان المستشرق اليهودي «جولد تسهير» يتحامل على السنة النبوية، ويزعم أن علماء الحديث من المسلمين، فرَّطوا كثيراً في نقد «**متن الحديث**» واقتصر جهدهم على «**نقد السند**» فقط، ووافقه المستشرق الفرنسي «ليون بورشيه» على هذا البهتان والافتراء، فزعم كل منهما أن عدم عناية المحدثين بنقد المتن، واكتفائهم بنقد السند، أوجد أحاديث موضوعة دخلت إلى السنة دون تمحيص، لأن رجال سندها موثوقون، إلى آخر ماكتبه هؤلاء المستشرقون عن السنة المطهَّرة، وهي «**فِرْيَةٌ مافيها مِرْيَة**»، وسنظهر للسادة القراء بطلان هذا الادعاء والافتراء بالحجج الدامغة، فيما سيأتي -إن شاء الله تعالى-.

من هم جماعة أهل القرآن؟

عندما استعمر الإنكليز الهند في القرن الماضي، وأعلن المسلمون الجهاد ضدَّهم، شعر الإنجليز بخطورة روح الجهاد، فأوعزوا إلى بعض المنافقين، المتعاونين معهم ممن يزعم الإسلام، لتقويض هذه الروح المعنوية، بإنكار الجهاد بالسلاح، والطعن في أحاديث الجهاد، لشل حركة المقاومة الإسلامية.

وفي ذلك الحين، ظهر عددٌ من هؤلاء الدجَّالين، المنسوبين إلى الإسلام ظاهراً، من أمثال «ميرزا غلام أحمد القادياني» و«غلام أحمد برويز» وقد أسَّس هذا الأخير جمعيةً تحمل اسم «أهل القرآن» وأصدر مجلة شهرية، تموَّل من السفارة الإنكليزية، ونشر عدة كتب في هذا الموضوع، وادَّعى الاجتهاد لخداع البسطاء، وقام بفكرته الخبيثة الضالة، أنه لا ينبغي التعويل على غير القرآن!!

وأنكر إنكاراً تاماً، أن يكون للأحاديث النبوية، أيَّةُ قيمةٍ تشريعية، فلم يرفض أخبار الآحاد فحسب، بل رفض كلَّ مانُقل من سُنَّة سيد المرسلين، وأنكر جميع ماورد من الأحاديث النبوية الشريفة، بحجة أن القرآن الكريم وحده يكفي، ولاحاجة إلى غيره، وبذلك خالف إجماع أئمة علماء المسلمين، بل خالف القرآن نفسه، الذي أمر بالتمسك بجميع ماجاء به رسول الله ﷺ، كما قال تعالى ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ (٦٤)** ﴾ [**النساء**: ٦٤] أي بأمر الله وحكمه وقضائه.

وإذا عرفنا حقيقة هذه الجماعة، تأكَّد لدينا أن هذه المؤامرة فكرة استعمارية، نَسَج خيوطها أعداء الإسلام، فإن هذه الجماعة التي تتستر تحت راية القرآن، هم من جماعة أنصار المذهب «القادياني» الذي روَّج له الانكليز، وبذلوا الأموال الكثيرة لنصرة المذهب الضال، وعملوا جهدهم لبثِّ ضلالاتهم في أنحاء العالم الإسلامي، وقد عملت هذه الجماعات على هدم صرح الإسلام، بالأفكار الخبيثة التي يروِّجونها.

وأعانهم على هذا الرجس استلامُهم لمناصب رفيعة في الدولة، بمساعي الإنكليز، حين كانت الهند ترزح تحت وطأة الاستعمار البريطاني، وقد انتقلت هذه الدعوة الخبيثة الهدامة، من الهند إلى باكستان، فظهرت لهم جماعات تدين بمذهبهم، وتدعو إلى ترويج أفكارهم، ثم احتضنت انكلترا هذه الجماعة، لتنشر سمومها وإلحادها في البلاد الأوروبية، بين طبقات الشعب المسلم، وفي صفوف المسلمين، الجاهلين بإسلامهم، الذين يعيشون في تلك البلاد، بعد أن هاجروا إليها لطلب الكسب والرزق، ووجدوا لهم فيها مرتعاً خصباً.

وممَّا زاد الطين بلَّة، أن هذه الجماعة المنحرفة، تدعو– نفاقاً وتضليلاً– إلى الاعتداد بالقرآن وحده، ونبذ كل ماورد في السنة النبوية، ولهذا سمُّوا أنفسهم «أهل القرآن» وماهم والله بأهل القرآن، إنما هم «أعوان الشيطان» يضلِّلون عباد الله، ويزرعون سمومهم ليطفئوا نور الله ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١)** ﴾ [**البقرة**: ١١]

وقد صدرت فتاوى علماء المسلمين الجماعية، في المجامع الفقهية في كلٍ من الهند، وباكستان، والسعودية، بتكفير هذه الفئة الضالة، وخروجها عن هداية الإسلام، ومنهم «القاديانية» و«الاسماعيلية»

والجماعة التي تسمي نفسها «أهل القرآن» فكلُّهم من حزب الشيطان، ينبغي على المسلمين أن يحذروا من فتنتهم وضلالهم، وألاَّ تروج عليهم أمثال هذه الدعوات الهدامة!!

فتاوى علماء المسلمين في النحلة القاديانية وتكفيرهم لها

كتب الدكتور محمد عبده يماني عضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي مقالاً نشرته جريدة العالم الإسلامي رقم ١٤٣٣ وتاريخ ١٢ رجب سنة ١٤١٦هـ تحت عنوان «القاديانية واستخدام الأقمار الفضائية» جاء فيه مايلي:

«إن علماء المسلمين قد نظروا في القاديانية ودعواها منذ ظهورها، وأعلنوا كفر هذه النحلة، وكان فيمن وقف في وجههم المولوي «ثناء الله» الذي فضح القاديانية وزعيمها «غلام أحمد» وأفتى بكونها دجلاً وافتراءً وكذباً على الله، وعلى الرسول ﷺ وعلى السيد المسيح، ونشر فتواه ومقالاته المتعددة في جريدة «أهل الحديث» مما أدَّى بغلام القادياني أن يطلب المباهلة بأن يهلك الله من كان كاذباً منهما قبل الآخر.

وبعد هذا الدعاء والمباهلة[1] بنحو سنة واحدة، مات «غلام أحمد القادياني» بينما المولوي «ثناء الله» عاش بعد ذلك عشرات

(١) المباهلة: إشارة إلى قول الله تعالى ﴿ثم نبتهلْ فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾ [آل عمران: ٦١] ومعناها: الدعاء بالعذاب، والهلاك واللعنة، للكاذب من الفريقين.

السنين.

وقد مات الميرزا «غلام أحمد» ميتةً بشعة، حيث أصيب بالسهال «الدوسنتاريا» ودخل المرحاض ومات فيه، وبقي يوماً كاملاً لايدري عنه أحد، وكان ذلك في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨م في لاهور، فعليه اللعنة إلى يوم الدين.

وكان ممن ردَّ على هذا المجرم فيلسوف الإسلام «محمد إقبال» الذي صرَّح بأن القاديانية ثورةٌ على نبوَّة محمد ﷺ، ومؤامرة على الإسلام، وديانه مستقلة وأن القاديانية ليست جزءاً من الأمة المحمدية، وإنما هي خارجة عن الإسلام.

كما أفتى بخروج هذه الدعوة الباطلة عن ملة الإسلام، كبارُ علماء المسلمين في الهند وباكستان، أمثال فضيلة الشيخ أبي الحسن الندوي، وأبي الأعلى المودودي، وشيخ الأزهر «محمد الخضر حسين، وقد جُمعت رسائلهم الثلاث في كتاب واحد عن الحركات الهدَّامة بعنوان «القاديانية».!!

وقد اجتمع ثلاثة وثلاثون ممثلاً، من رؤساء الجمعيات والأحزاب والشخصيات الدينية في باكستان، في كانون الثاني سنة ١٩٥٣م في مدينة كراتشي، وطالبوا الحكومة في هذا الاجتماع أن تعتبر القاديانية أقليّة غير مسلمة، وأن تُخصَّص لهم المقاعد البرلمانية، بما يتناسب مع عددهم وكونهم أقلية غير مسلمة، حتى لايضايقوا المسلمين في دولتهم التي أسسوها بدمائهم، ولكنَّ الدولة التي كان يرأس وزارة خارجيتها «ظفر الدين خان» القادياني رفضت مطالبهم، ممَّا أثار حركةً شعبية في البلاد، لم يُشهد لها مثيل، وقد قمعتها

الحكومة بمساعدة من الاستعمار البريطاني، الذي ركّز في الجيش وسلاح الطيران على أعوانه القاديانيين.

كما ظهرت فتوى اثنين وعشرين عالماً من علماء الشام بتاريخ [١] من ذي القعدة سنة ١٣٧٥هـ وعلى رأسهم رئيس رابطة العلماء في بلاد الشام، ورؤساء الجمعيات الإسلامية، وجاء فيها الحكم بكفر هذه الطائفة، واعتبارها نحلة باطلة مفتراة على الله ورسوله، ومثلها فتوى علماء الحرمين الشريفين، ثم فتوى مفتي الديار المصرية «فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف»، وكلها تحكم بكفرهم وخروجهم عن ملة الإسلام.

ثم صدر القرار من الجمعية الوطنية الباكستانية «البرلمان» باعتبار القاديانية أقلية غير مسلمة في باكستان، وذلك في تموز سنة ١٩٧٤م وقد أضيف هذا القرار إلى الدستور الباكستاني، وأصبح مادة فيه.

كما صدرت فتوى مجلس المجمع الفقهي في مكة المكرمة، حيث أفتى بتكفير الطائفة القاديانية، واعتبارها طائفة غير مسلمة، والقرار مثبتٌ في مجلة المجمع الفقهي، وقد أعلن المجلس أن هذه النحلة وابنتها المسماة بـ «الأحمدية» هي نحلة مرتدة وكافرة، ودعوا إلى مكافحتها في كل مكانٍ من العالم.

وبعد : فهذه هي «القاديانية» ومن ورائها الصهيونية العالمية، وهذا هو واقعها، وبكل أسف فإنها تتحرك بين الأقليات المسلمة اليوم، بل وفي وسط الشعوب العربية والإسلامية وتحاول أن تستفيد من القنوات الفضائية لبثِّ سمومها، ومن واجب الأمة الإسلامية ألا تغفل عن هذه الناحية، وأن تواصل فضح هذه الفئة وتعريتها، حتى يعلم شباب

هذه الأمة، حقيقة هذه الفئة الضالة المضلّة، فلا ينخدعوا بها، ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [**يوسف** : ٢١].

«انتهى مقال الدكتور محمد عبده يماني -وفقه الله-، الذي كشف حقيقة هذه الفئة الضالة بهذا المقال الرائع.

الفصل السابع

منهج النقد عند المحدثين المسلمين

ويشمل عدة أبحاث منها:

١- اتفاق المحدّثين على أنّ الإسناد من الدين.

٢- قبل وقعة الجمل لم يسألوا عن الاسناد.

٣- جهود علماء السلف في خدمة السنة المطهرة.

٤- تطبيق المحدثين لمنهج النقد، سنداً ومتناً.

٥- شروط قبول الحديث من حيث العدالة والضبط.

٦- فرية المستشرق اليهودي جولدتسهير.

منهج النقد عند المحدثين المسلمين

لقد بذل سلفنا الصالح– رضوان الله عليهم–، جهوداً جبارة في سبيل نقل حديث رسول الله ﷺ إلينا على وجه الدقَّة والتحقيق، بعيداً عن الهوى، سليماً من الضعف، خالياً من التلبيس والتدليس، وشدَّدوا في قبول الرواية عن رسول الله ﷺ، حتى اشترطوا شروطاً في الراوي، لم تشترط في شهادة الشهود أمام القضاء والمحاكم، كما نقدوا المتن والسند في الأحاديث الشريفة، وبينوا ما في بعض الأحاديث من العلل، وذلك حفاظاً على سنة رسول الله ﷺ، أن يدخل فيها الدخيل، أو ينفذ إليها العليل، ولاسيما بعد أن عرفوا أن الكذب على رسول الله ﷺ، مهلكةٌ للإنسان، ومضيعة للإيمان، لما صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال:

«**إن كَذباً عليَّ ليس ككَذب على أحد، فمن كَذَبَ عليَّ متعمداً، فَلْيتبوأ مقعده من النار**»[1] أي فليحجز له مقعداً في نار جهنم، فلذلك حفزوا الهمم، للتثبت من حديث رسول الله ﷺ لأنه دينٌ، فاشترطوا العدالة في الراوي، والضبط في روايته ونقله، واتصال السند إلى رسول الله ﷺ، وخلوَّ الحديث من الشذوذ والعلة، وخلوَّ الراوي من البدعة في الدين، فإن المبتدع قد تُقْبل شهادته، ولكن لاتقبل روايته، وقد يكون الرجل ثقةً عدلاً، متين الدين في شخصه، ولكن لايؤخذ بروايته، لضعف حفظه، أو سوء فهمه، كما نبَّه على ذلك المحدِّثون.

---

(١) أخرجه مسلم رقم ٤.

الإسناد من الدين :

روى مسلم عن سفيان بن عُيينة عن مسْعَر قال: سمعت سعد بن ابراهيم يقول: «لايُحدِّثُ عن رسول الله ﷺ إلاَّ الثقات»(١).

وقال ابن سيرين : «إن هذا العلم دينٌ، فانظروا عمن تأخذون دينكم»(٢)!!

وروى الأصمعي عن ابن أبي الزِّناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائةً كلهم مأمونٌ- أي متين الدين، حسن السِّيرة- مايؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله» أي لضعف حفظه، وعدم تثبته في رواية الحديث، فقد يكون الإنسان من أعبد الناس، وأتقى الناس، ولايُعتدُّ بروايته.

وقال عبدالله بن المبارك: «الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ماشاء»(٣).

وإذا كان الراوي من أهل البدعة، يُضرب برواياته عُرْض الحائط، لأن شيطان الهوى قد يتلاعب فيه، فيُدْخِل في الحديث ماليس منه، اتباعاً للهوى، ونُصرةً لبدعته، ولهذا كان حِرْصُ السلف شديداً على سلامة الرواية عن رسول الله، بأخذ الحديث من الثقة العدل، المأمون في دينه، فلايقبلون رواية من هبَّ ودبَّ، حتى يثقوا من حفظه ومتانة دينه.

قال أيوب : إن لي جاراً صالحاً، ثم ذكر من فضله- أي ذكر بعض محاسنه- ثم قال: ولو شهد عندي على تمرتين، مارأيت شهادته جائزة»(٤).

---

(١) (٢) (٣) (٤) هذه الأقوال عن السلف من مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥-٢٠.

ولهذا ردَّ المحدِّثون روايات أهل الأهواء، كرواية جابر بن يزيد الجعفي والحارث الأعور، فقد روى مسلم في صحيحه قال: حدثنا الحميديُّ، حدثنا سفيان، قال: سمعت رجلاً سأل جابراً- يعني الجعفي- عن قوله عزَّ وجل ﴿ **فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ** ﴿٨٠﴾ ﴾ [**يوسف**: ٨٠].

فقال: لم يجئ تأويل هذه الآية، قال سفيان: وكَذَبَ- يعني كذب الجعفيُّ في هذا- فقلنا لسفيان: وما أراد بهذا؟ فقال: إن الرافضة تقول: إن علياً في السحاب، فلا نخرج مع من خَرَجَ من ولده، حتى ينادي مناد من السماء، يريد علياً أنه ينادي أخرجوا مع فلان، يقول جابر: فذا تأويلُ الآية، وكذب، كانت في إخوة يوسف ﷺ»[١].

قبل وقعة الجمل لم يسألوا عن الإسناد:

ورُوي عن ابن سيرين أنه قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد- أي في عهد التابعين- فلما وقعت الفتنة- أي فتنة وقعة الجمل- قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فَيُنْظر إلى أهل السُنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلايؤخذ حديثهم»[٢] ولهذا كان حبر الأمة عبدالله بن عباس، لايقبل كل حديث رُوي عن علي رضي الله عنه، حتى يتثبَّت من رواته، وكان يقول: إنَّا كنا نُحَدَّث عن رسول الله إذ لم يكن يُكذَب عليه، فلما ركب الناسُ الصعب والذلول- أي سلكوا كل

(١) مقدمة صحيح الإمام مسلم ١/ ٢١ باب بيان أن الاسناد من الدين، وأن الرواية لاتكون إلا عن الثقات.
(٢) المرجع السابق ١/ ١٥.

مسلك في رواية الحديث- تركنا الحديث عنه»[1] أي تركنا قبوله إلا ماجاء عن طريق الثقات.

وروى مسلم عن ابن أبي مُليكة قال: دعا ابن عباس بقضاء عليٍّ- أي بما روي عن عليٍّ رضي الله عنه في بعض المرويات-- فجعل يكتب منه أشياء، ويمرُّ به الشئ فيقول: والله ماقضى بهذا عليٌّ إلا أن يكون قد ضلَّ»[2] يريد بذلك كذب تلك الروايات عن عليٍّ رضي الله عنه.

وبهذا تعلم أن العناية بنقل أحاديث رسول الله ﷺ، وتنقية الصحيح من الضعيف، والسليم من العليل، كانت عنايةً دقيقة فائقة، تفوق التصور والخيال، فكان هناك البحث عن الرجال، ووضُعت كتبٌ في الجرح والتعديل، تبيِّن منزلة كل راوٍ، ودرجته من الثقة والضبط، أو الضعف وعدم العدالة، ومقدار تمسكه بالسنة وبعده عن الهوى، وشروط الحديث الصحيح المقبول، والضعيف المردود، أو الموضوع، وجعلوه جزءاً من الدِّين، لحفظ سنة سيد المرسلين.

جهود علماء السلف في خدمة السنة المطهرة:

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:

«وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لمافيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين، إنما تأتي بتحليلٍ أو تحريم، أو أمرٍ أو نهيٍ، أو ترغيبٍ أو ترهيب، فإذا كان الراوي ليس بمعدنٍ للصدق والأمانة، ثم أقدم على

---

(١) انظر ماذكره الإمام مسلم في صحيحه حول هذا الموضوع ١ / ١٤.

(٢) المرجع السابق ١ / ١٣.

الرواية عنه من قد عرفه، ولم يُبيِّن مافيه لغيره، ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوامِّ المسلمين، إذ لايؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، ولعلَّها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات، وأهل القناعة- أي الأمانة- أكثر من أن يضطرّ إلى نقل من ليس بثقةٍ، ولامقنع»[1].

فإذا كانت هذه بعض جهود علماء السلف، في تنقية الأحاديث، ومعرفة صحيحها من سقيمها، والعناية بدرجة رواتها، حتى لا يُنسب إلى رسول الله ﷺ إلاَّ ماصحَّ عنه بسندٍ صحيح، من رواية الثقة العدل، فكيف نعدل بعد هذا العمل الرائع عن السُنَّة النبوية، ونرفض الأحاديث جملةً وتفصيلاً بدعوى وجود غير الصحيح فيها، فهذه حجة واهية، لو تمسكنا بها، لتقوَّض صرحُ الدين، وتهدَّم بنيان الشريعة، وتعطلت الأحكام، وخالفنا أمر الله عزَّ وجلّ بطاعة رسوله، والأخذ بما جاء به عن الله جلَّ وعلا.

تطبيق المحدثين لمنهج النقد :

يقول فضيلة الأخ الدكتور «نور الدين عتر» في كتابه القيم الرائع «**السنة المطهَّرة والتحدِّيات**» حول تطبيق المحدّثين لمنهج النقد مانصّه:

«في مطلع عصرنا الحديث، ومنذُ أول القرن الهجري، أعاد التاريخ نفسه، باحتكاك العالم الإسلامي- الراقد في سنَة الغفوة- مع الشرق والغرب، ونتيجة الصِّدام العسكري، ومحاولات الاستعمار

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٨.

للغزو الفكري، الذي يفوق في خبثه وخطره كلَّ خطر.

وأخذت تتردَّد منذ ذلك الوقت وتتكرر، دسائس وأباطيل حول السُنّة، أثارها مستشرقون مغرضون متحاملون، وتلقّفها- للأسف- بعض أبنائنا من المنبهرين بحضارة الأجنبي، والمغترّين بزخارفها وزينتها، وصاروا يدندنون بما تلقَّفوا من آراء بعض المستشرقين المتحاملين، ويردِّدون دون علمٍ منهم، بما في هذه المقالات من عظيم البهتان، وزيف الباطل المختلق، أو توهُّم وسواسِ الجاهل، بأمر هذا العلم، ومنهجه المتعمق والمتكامل.

وقد نهض علماء الإسلام في هذا العصر بواجبهم، وتصدَّوا لهذه المحاولات، وصنَّفوا في الرّدِ على هذه الأباطيل والافتراءات، أبحاثاً قيِّمة مفيدة، أدَّوا بها واجب الأمانة والعلم- أجزل الله مثوبتهم- وأينعت جهودهم ثماراً عظيمة الفائدة.

ونحن في موقفنا ههنا، نودُّ أن نتعرَّض لبعض قضايا من هذه الإثارات، تمسُّ الحاجة إليها، وهي استشكالات تمسُّ تكوين «منهج المحدِّثين» بكلِّيته، وليست تقتصر على أمورٍ جزئيةٍ منه.

وأُلخِّصُ هذه القضايا، التي أودُّ أن أتناولها بالمناقشة، بعبارات صدرت عن المستشرق اليهودي «جولد تسهير»- أستاذ المتحاملين على الإسلام- في الشرق والغرب، وتابعه المستشرق «ليون بورشيه» في كتابه «دراسات في السنة الإسلامية» مع بعض عبارات صدرت عن بعض العصريين، المتأثرين بالفلسفة اليونانية، أو العقلية المادية[1].

---

(١) عن كتاب السنة المطهرة والتحديات، للدكتور نور الدين عتر، صفحة ٤٣.

فرية المستشرق اليهودي جولد تسهير:

وتحت عنوان الشكل والمضمون، يقول الدكتور العتر –وفقَّه الله– مايلي:

يدَّعي «جولدتسهير» ومن معه، أن فحص علماء الإسلام للسنة، ونقدهم للروايات، يعتمد على «النقد الخارجي» فقط، يريدون «نقد السند» دون النظر إلى «النقد الداخلي» يقصدون به «نقد المتن».

فعندما يُقدِّم هذا الإسناد، سلسلة متصلة لشيوخ جديرين بالثقة، فإنَّ الحديث يعتبر صحيحاً، حتى ولو كان قد نُقل به فكرةٌ مستحيلة، تدلُّ على الكذب والبهتان.

وهو ادعاءٌ قديم، وجَّهه إلى المحدِّثين، من لم يمعن النظر في صنيعهم، ثم كرَّره المستشرقون، وبعضُ من تلقَّى عنهم، فزعموا أن المحدِّثين، حملوا المتناقض من الروايات، وصحَّحوها بمبادئ شكلية، تستهدف إزالة التعارض.

ثم قال: وقد اغترَّ بهذا كثير، ممن لم يخبر واقع هذا العلم الدقيق، وحقيقة أصول المحدِّثين، في مواجهة هذه المشكلة، حتى تورّط بعض المسلمين، فاعترض على حديث «إن موسى عليه السلام لَمَّا جاءه ملك الموت، صكَّه– أي لطمه– ففقأ عينه...»[1] الحديث، فقال: لعلَّ عيسى ضربه أيضاً، ففقأ عينه الأخرى؟!

---

(١) حديث «لطم موسى لملك الموت وفقئ عينه» أخرجه البخاري، ومسلم، والنسائي، وقد أنكره بعض المتعسفين المتحذلقين، المتأثرين بآراء المستشرقين، الذين يحكمون بالهوى والعقل، دون الرجوع إلى آراء أهل الاختصاص، من أئمة علماء الحديث، فقالوا: كيف يلطم موسى ملك الموت، ويفقأ عينه؟ ولعلَّ عيسى قد فقأ عينه الثانية الخ =

وليست هذه المزاعم، أكثر من تخيّلات وأباطيل وأوهام، بعضها ملفَّقةٌ لم يحسن أصحابها حبك تلفيقها، وقد أرادوا أن ينتهزوا غفلة الناس، عن بنيان علم الحديث فأشاعوها»[1].

شروط قبول الحديث الشريف:

لايُقبل الحديث الشريف، حتى يتوفر في الراوي شرطان أساسيان هما:

١- **الشرط الأول**: (العدالة) وهي تساوي مايسمى في عصرنا الحديث «الأمانة العلمية» لكنَّ العدالة أوسع منها وأشمل، لأنها تُبنى على أمور ضرورية، لابدَّ أن تتوفَّر في الراوي، حتى تُقبل روايته، منها: العقلُ، والبلوغُ، والتقوى لله عزَّ وجلَّ، وترك كلِّ مايُخلُّ بالمروءة، كالكذب، والبول في الطريق، والنظر إلى النساء الأجنبيات، ومجالسة أهل الفسق والريبة، وكذلك ترك الكبائر من المعاصي، وعدم الإصرار على الصغائر، وغير ذلك ممَّا يجب أن يتوفر في الراوي

وكلامهم هذا مبنّي على أساس الجهل، بصحة الحديث وثبوته، والمعنى الصحيح للحديث الشريف، كما ذكره المحدِّثون «أن موسى عليه السلام، لم يعلم أنه مَلَكٌ جاءه من عند الله، وإنما ظنّ أنه رجل قصده بسوء، لأنه رأى آدمياً دخل داره بغير إذنه، فدافعه عن نفسه، ولطمه فأدت المدافعة إلى فقأ عينه، والملائكة لهم القدرة على التصور بأيِّ صورة شاءوا، فلما جاءه بصورة رجل، ودخل عليه بغير إذنه، وظنَّ فيه ظنَّ السوء، لطمه ففقأ عينه، وهذا هو نصُّ الحديث كما في الصحيحين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أُرسل مَلَكُ الموت إلى موسى عليه السلام. فلمَّا جاءه صكَّه ففقأ عينه، فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبدٍ لايريد الموت، فردَّ الله عليه عينه، وقال، ارجع إليه فقل له: يضع يده على متن - أي ظهر ثورٍ - فإن له بكلِّ ماغطَّت به يده، بكل شعرة سنة، قال: أي ربِّ ثم ماذا؟ قال: ثم الموت!! قال: فالآن، فسأل ربَّه أن يدنيه إلى الأرض المقدسة رمية بحجر، قال رسول الله ﷺ: فلو كنتُ ثمَّ - أي هناك - لأريتكم قبره، إلى جانب الطريق، عند الكثيب الأحمر» أخرجه البخاري ومسلم، قال العلماء: وقد جاءه في المرة الثانية بعلامة عرف منها أنه ملك الموت، فاستسلم.

(١) نقلا عن كتاب «السنة المطهرة والتحديات» بشئ من الإيجاز ص٤٤ إلى ٤٧.

من صفات العدالة.

قال شيخ علماء الحديث في عصره «أبوالحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري»[1] صاحب كتاب «صحيح مسلم» في مقدمة كتابه الصحيح «باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذّابين»:

«اعلم وفَّقك الله، أن الواجب على كل أحدٍ، عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، والثقات الناقلين لها، من المتهمين، ألاَّ يروي منها إلا ماعرف صحة مخارجه، والسِّتارة- يعني الصيانة- في ناقليه، وأن يتَّقي منها- أي يجتنب- ماكان عن أهل التُّهم، والمعاندين من أهل البدع.

والدليل على ماقلنا: قولُ الله جلَّ ذكره ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ** (٦)﴾ [**الحجرات**: ٦].

وقوله جلَّ ثناؤه: ﴿**مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ** (٢٨٢)﴾ [**البقرة**: ٢٨٢]

وقوله عزّ وجلَّ: ﴿**وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ** (٢)﴾ [**الطلاق**: ٢]

فدلَّ بما ذكرنا من هذه الآيات، أن خبر الفاسق ساقطٌ غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودةٌ.

ودلَّت السُّنَّة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور- يعني الحديث- عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من حدَّث عنِّي بحديثٍ يرى أنه كَذِبٌ،**

---

(١) هو الإمام مسلم صاحب الصحيح، الذي اشتهر هو والبخاري بأنهما الشيخان، لأنهما إماما هذا الفن، وكتاباهما يسميان بالصحيحين.

فهو أحدُ الكاذبين»[1].

وقال ﷺ : **«إنَّ كذباً عليَّ ليس ككذبٍ على أحدٍ، فمن كذب عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»**[2].

أي يحجز له مكاناً في نار جهنم.

وفي الحديث الصحيح : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ **«يكون في آخر الزمان دجّالون كذّابون، يأتونكم من الأحاديث بمالم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإيّاهم، لا يضلُّونكم ولايفتنونكم»**[3].

هذا هو الشرط الأول لقبول رواية الراوي، وبدونها لاتقبل روايته، حتى نصَّ المحدّثون على أن التائب من الفسق تقبل روايته، ولاتقبل رواية التائب من الكذب، متعمداً على رسول الله أبداً[4].

٢- **الشرط الثاني** : أما الشرط الثاني فهو «الضبط» وهو يساوي مايسمّى في عصرنا بـ «الأهلية العلمية» أو الكفاءة العلمية.

لكنَّ شرط المحدّثين أقوى وأدقُّ، من لفظ «الكفاءة العلمية» لأن الضبط عند أهل الحديث، يعني حفظ الحديث من حين سماعه، إلى أن يؤدِّيه ويرويه، إما عن ظهر قلب، أو مكتوباً عنده في كتاب محفوظ، موثوقٍ أنه بخطِّ المحدّث، وذلك للتأكد من وجود الثقة بالضبط.

(١) (٢) (٣) هذه الأحاديث كلّها استدل بها الإمام مسلم في صحيحه، وانظر المقدمة ص١٠و١٢.

(٤) انظر كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ص١٠٤.

من هو الذي تقبل روايته عند المحدّثين:

قال ابن الصلاح: في باب «معرفة صفة من تقبل روايته، ومن تردُّ روايته»: قال رحمه الله: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه، على أنه يشترط فيمن يُحتجُّ بروايته، أن يكون عدلاً، ضابطاً لمايرويه، وتفصيلُه أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه!

ثم قال: ويُعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفةُ نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتجَّ بحديثه[1].

فإذا اجتمع هذان الشرطان «العدالة» و«الضبط» في الراوي، قُبل حديثُه، وسُمِّي «ثقة» وإلاَّ رفض حديثُه ولم يُحتجَّ به.

ولا تُقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته، إذا لم يُحدِّث من أصلٍ صحيح، وكلُّ هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه[2].

كلمة موجزة عن علم الجرح والتعديل:

ويسمى العلم الذي يدرس أحوال الرواة، وماهم عليه من حفظ وضبط، أو تساهلٍ ونسيان، أو إخلال بالمروءة والعدالة، أو داعٍ إلى

(١) انظر كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ص٩٤.
(٢) المرجع السابق ص١٠٨.

بدعة، يُسمَّى: «**علم الجرح والتعديل**» وقد صُنِّفت فيه مؤلفات كثيرة، ووضعت شروطٌ لقبول الحديث أو رفضه، ومن غريب ماسمعت وقرأت، أن بعض المحدِّثين بلغه حديثٌ عن رجلٍ، في بلدٍ من البلدان فسافر إليه، ليسمع الحديث منه بنفسه، فلمَّا وصل بيته سأل عنه فقيل له: إنه يروِّض فرسه- يعني يرعى شرابه وطعامه- فذهب إلى الصحراء فوجده وقد ضمَّ إليه رداءه، كأنه يشير إلى الفرس، بوجود شعير فيه، يوهمه بذلك ليعود نحوه، فسلَّم عليه ثم نظر في الرداء، فلم يجد فيه شيئاً من الطعام، فرجع ولم يقبل حديثه، ورفض الرواية عنه، فقيل له لم لم تسمع منه؟ فقال: كذب على فرسه، فأخشى أن يكذب على رسول الله ﷺ!! وقيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ فقال «رأيته يركضُ على برذونٍ- أي حمار- فتركت حديثه» ومثلُ هذا ليس بجرح، ولكنه تشدُّدٌ من بعض علماء الحديث، لأن التبختر على حمارٍ، يذهب وقار الشيخ، ويخدش في نظرهم المروءة.

روايات الخطيب البغدادي عن أهمية الإسناد:

ولا تُقبل رواية كل من هبَّ ودبَّ، حتى ينظر في أحواله، هل هو ثبتٌ مستقيم، أم ضعيف الحفظ والدين.

روى **الخطيب البغدادي** بسنده عن عيسى بن صُبَيْح أنه قال:

«قد صحَّ أن النبي ﷺ قال: «**يحمل هذا العلم من كل خلفٍ**- أي جماعة متأخرين- **عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين**» (انظر تخريج الحديث ص١٩٤).

قال: «فسبيل العلم أن يُحمل عمَّن هذا سبيله ووصفه»[1].

وروى أيضاً عن أبي إسماعيل الترمذي قال: سمعتُ محمد بن عمرو الطيالسي يقول «لو أنَّ لرجلٍ عشرة دراهم، ثم جحدها، لم تستطع أن تأخذها منه إلاّ بشاهدين عدلين، فدينُ الله أحقُّ أن نطلب عليه العدول»[2].

وروى مسلم عن محمد بن سيرين أنه قال :

إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»[3].

وروى أيضاً عن ابن سيرين قال :

«لم يكونوا- يعني علماء السلف- يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنْظَر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[4].

وقال عبدالله بن المبارك : الإسناد من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاءَ ماشاء[5].

والمبتدعُ هو : من فُسِّق لمخالفته عقيدة أهل السنة، كالخوارج، والرافضة، وتنقسم البدعة إلى قسمين: بدعة مكفِّرة، وهذا تردُّ روايتُه قولاً واحداً، كمن يعتقد بنقصٍ في آيات وسور القرآن، أو بأنَّ جبريل أخطأ في الوحي، فنزل على محمد، وهو مرسل للنزول على عليٍّ، كغلاة الشيعة الضالين، أو اعتقد بعدم ختم نبوَّة سيد المرسلين،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي والسامع للخطيب البغدادي ١ / ١٢٩.

(٢) المرجع السابق نفسه ١ / ١٢٧.

(٣) صحيح مسلم المقدمة ١ / ١٤.

(٤) المرجع السابق ١ / ١٥

(٥) المرجع السابق نفسه ١ / ١٥.

كالقاديانية، والبُهَرَا، والاسماعيلية الباطنيين.

وبدعةٌ غير مُكفِّرة، فمن المحدثين من ردَّ روايته مطلقاً، لأنه فاسق ببدعته، ومنهم من قبل رواية المبتدع، إذا لم يكن يستحلُّ الكذب في نصرة مذهبه، أو لم يكن داعية إلى بدعته.

قال العلامةُ المحدِّث فضيلة الشيخ «عبدالفتاح أبي غدة» في كتابه «صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث» مانصه:

«وهذه صورة رائعة ممتعة، تُعرِّفنا بما كان عليه المحدِّثون الكبارُ، من الضبط والإتقان، والعناية البالغة، لرواية الحديث بالسماع والإسناد، في مجالسهم وفي أخذ الرواة عنهم.. فهي صورةٌ- غير ناطقة ولاصوتية- تُسجِّل تلك المجالس الحديثية، وحالَ المحدِّث، وحال العلماء الحاضرين فيها، سماعاً وتلقياً، وحضوراً وغياباً، ويقظة ونوماً، وانتباهاً واشتغالاً، وتحدثاً ونسخاً، كأنك تشهدهم في مجالس التحديث والتسميع، فهي صورةٌ صافيةٌ واعية، لسماعٍ وتحمُّلٍ وأداء، وأمانةٍ علمية بالغة، تميّز بها آباؤنا وعلماؤنا المحدِّثون -رضي الله عنهم-..».

ثم نقل فضيلته عن الحافظ الخطيب البغدادي قوله:

«والحديث يشتمل على المسند، والموقوف، والمرسل، والمقطوع، والقوي، والضعيف، والصحيح، والسَّقيم، وغير ذلك من الأوصاف المختلفة، والنعوت المتغايرة.

والأحاديث المسندات إلى النبي ﷺ، هي أصلُ الشريعة، ومنها تستفادُ الأحكام، وما اتصل منها سنده، وثبتت عدالة رجاله، فلا خلاف بين العلماء أن قبوله واجبٌ، والعمل به لازم، والرادَّ له آثم.

ثم نقل عن خاتمة شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية الشيخ مصطفى صبري قوله: «وكون نبيّنا ﷺ خاتم النبيين، يقتضي أن يكون جامع الفضائل، ومتمِّم مكارم الأخلاق، وأن تكون تلك الفضائل الجامعة، والمكارم الشاملة، مأثورةً عنه محفوظة، إذْ لا يأتي بعده نبيٌّ آخر يتمُّها، ويُصلح مافسد منها، فيلزم أن يكون نبينا ﷺ ممتازاً على أسلافه الكرام، بجمع أسباب العظمة في نفسه، وانتقال أنبائه وأحاديثه محفوظةً بحفظ الله تعالى إلى أمته، التي بُعث إليها إلى قيام الساعة»(١).

نقد المتن عند المحدثين :

ولم يقتصر النقد على الإسناد عند المحدثين كما زعم المستشرقون بل نقدوا المتن أيضاً، فشرطوا لقبول الحديث الصحيح، أن يخلوَ المتنُ عن «**شذوذ**» و«**علة**» وعرَّفوا الشاذَّ بأنه الحديث الذي يرويه الثقة، ولكنه يخالف فيه الجمهورَ الأثباتَ، فتكون روايته شاذَّة لا تُقبل، قال في البيقونية:

ومايخالف ثقةٌ فيه المَلاَ فالشاذ والمقلوب قسمان تلا

والعلَّةُ: هي الاطلاع على سببٍ من الأسباب، يقدح في صحة الحديث وقبوله، ويسمى المعلَّل، قال ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث».

«الحديث المعلّل هو الحديث الذي اطُّلع فيه، على علَّة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، ويُستعان على إدراكها بتفرد

(١) نقلاً عن كتاب صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث؛ لفضيلة الشيخ عبدالفتاح أبي غدة.

الراوي، وبمخالفة غيره له، كوقفٍ في المرفوع، أو دخول حديثٍ في حديث، أو وهم واهم، وكلٌّ ذلك مانعٌ من الحكم بصحته[1].

وقال رحمه الله: «ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، فمن أمثلة ماوقعت العلة في إسناده، من غير قدحٍ في المتن، مارواه الثقة «يعلى بن عُبيد» عن «عمرو بن دينارٍ» عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «**البيّعان بالخيار مالم يتفرّقا..**» الحديث، قال:

فهذا إسناد متصلٌ، بنقل العدل عن العدل، **وهو معلَّلٌ غير صحيح**، والمتنُ– على كل حالٍ– صحيح، والعلَّةُ في الحديث في قوله: «عن عمرو بن دينار» إنما هو عن «عبدالله بن دينار» عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوَهِمَ الراوي، فعدل عن عبدالله بن دينار، إلى «عَمْرو بن دينار»، وكلاهما ثقةٌ.

النقد في المتن:

ثم قال ابن الصلاح: ومثالُ العلة في المتن:

ماانفرد مسلم بإخراجه في حديث أنسٍ رضي الله عنه، من اللفظ المصرّح بنفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» فعلَّل قومٌ رواية اللفظ المذكور، لمَّا رأوا الأكثرين، إنما قالوا في الحديث: «فكانوا يستفتحون القراءة، بالحمد لله ربّ العالمين» من غير تعرُّضٍ لذكر البَسْملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح. ورأوا أن من

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨١.

رواه باللفظ المذكور، رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله «كانوا يستفتحون بالحمد لله» أنهم كانوا لايُبَسْملون.

فرواه على مافَهِم وأخطأ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يستفتحون بها من السور، هي «الفاتحة» وليس فيه تعرُّضٌ لذكر التسمية، وانضمَّ إلى ذلك أمور، منها: أنه ثبت عن أنسٍ أنه سُئل عن الاستفتاح بالتسمية، فذكَر أنه لايحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ[1].

وهكذا نجد علماءنا لم يقفوا عند نقد السند فقط، كما يقول المستشرق اليهودي «جولدتسهير» وعامة أهل الاستشراق، ليبرهنوا على بضاعتهم المزجاة، ويكشفوا القناع عن وجوههم، في الافتراء على أئمة أعلام المحدثين، فيقولوا: إن نقد المحدِّثين كان على السند فقط، واقتنع بفكرة هؤلاء المستشرقين، بعضُ كتَّاب المسلمين، فردّدوا كالببغاوات، آراء أعداء الإسلام، دون أن يُجهدوا أنفسهم في البحث والتنقيب، عمَّا قاله أئمتنا الأعلام، وممن قلَّد هؤلاء المستشرقين في هذه الأقوال العليلة من المسلمين، الدكتور أحمد أمين[2]، والدكتور أحمد عبدالمنعم البهي[3]، وبعض الدكاترة من إخواننا في تركيا، الذين يدرِّسون في كليات الإلهيات- أعني الشريعة- وقد حضرنا منذ بضعة شهور، المنتدى الفكري، الذي أقامه الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور «علي أوزاك» -جزاه الله خير الجزاء- في وقف

---

(١) علوم الحديث الشريف للإمام ابن الصلاح ص٨٣.

(٢) في كتابه «ضحى الإسلام» ٢ / ١٣٠.

(٣) في مقاله المنشور في مجلة العربي عدد (٨٩) وكلٌّ منهما يزعم أن علماء هذا الفن «المحدِّثين» لم يعتنوا بنقد المتن، وإنما كانت عنايتهم بنقد السند، وهي الفكرة التي أثارها أعداء الإسلام من المستشرقين، المغالين في تحاملهم على الإسلام.

الدراسات الإسلامية، دفاعاً عن السنة المطهَّرة، وسمعنا من يردِّد هذه الآراء العليلة، أن المسلمين المتقدمين، قصَّروا في نقد المتن، واكتفوا بنقد السند- وهي فريةٌ مافيها مِرْيَةٌ- ولو أنهم اطلعوا على أبسط كتب مصطلح الحديث الشريف، لما تكلَّموا بهذا الزور والبهتان!.

شروط قبول الحديث الصحيح:

لقد اشترط المحدِّثون لقبول الحديث، «العدالة والضبط، وعدم الشذوذ، وعدم العلَّة، واتصال السند» ومعنى اتصال السند: أن يكون كل واحدٍ من الرواة، أدرك الراوي الذي قبله، وتلقَّى الحديث عنه، إلى رسول الله ﷺ، فلا يكون في السند حلقةٌ مفقودة، وإذا كان فيه حلقة مفقودة، كان السند منقطعاً، وصار الحديث ضعيفاً، لا يُقبل في الأحكام التشريعية..

كيف يعرف الشاذ؟

وحتى نتحقَّق أن علماءنا- يرحمهم الله- نقدوا المتن كما نقدوا السند، وأنهم كانوا على بيِّنة وبصيرةٍ، من خدمة الحديث النبوي الشريف، فقبلوا منه الصحيح، الذي توفرت فيه الشروط الخمسة، ورفضوا الضعيف، والمنكر، والشاذَّ، والمعلول، وأنهم قاموا بتعريف الحديث الشاذ، وضربوا له الأمثلة؛ فلنستمع إلى ماقاله الأئمة الأعلام:

قال الإمام الشافعي: «ليس الشاذُّ من الحديث أن يروي الثقة مالايروي غيره، إنما الشاذُّ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس»[1].

---

(١) علوم الحديث للإمام العلامة ابن الصلاح ص٦٨.

يعني يخالف به جمهور المحدثين.

وقال الحافظ القزويني: «الذي عليه حُفَّاظ الحديث، أن الشاذَّ ماله إلاَّ إسنادٌ واحد، يشذُّ بروايته شيخ ثقةٌ أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروكٌ لايقبل، وماكان عن ثقة يتوقَّف فيه، ولايُحتجُّ به»[1].

مثال على الشذوذ في المتن:

ولنضرب مثالاً عن الشذوذ في المتن، بعد أن ذكرنا بعض الأمثلة عن الشذوذ في الإسناد، حتى يعلم المتطفّلون على هذا العلم، أنهم في جهلٍ كبير، وشر مستطير، حيث صدَّقوا أقوال أعداء الإسلام، من أمثال «جولدتسهير» و«ليون بورشيه» وأمثالهما.

مثال الشاذ: ما أخرجه الدارقطني في سننه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: «**كان يَقْصُر ويُتمُّ، ويصوم ويفطر**»[2].

فهذا الحديث رجال إسناده ثقات، صحَّح إسناده الدارقطني نفسه، فقال: إسناده صحيح.

لكنَّ المحدِّثين ردُّوه، وقالوا: إنه حديث شاذ، وشذوذه من حيث المتنُ، لأنه مخالفٌ للثابت الذي اتفق عليه الثقات، وهو أن النبي ﷺ كان يواظب على قصر الصلاة في السفر، فيكون حديث الدارقطني هذا شاذاً ضعيفاً، ولهذا اعتمد أبوحنيفة وغيره من الفقهاء، على رواية الثقات، فأوجبوا قصر الصلاة في السفر، للحديث المرويِّ في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «**الصَّلاة أولَّ**

---

(١) علوم الحديث للإمام العلامة ابن الصلاح ص٦٨.
(٢) سنن الدار قطني ٢/ ١٨٩.

يعني يخالف به جمهور المحدثين.

وقال الحافظ القزويني: «الذي عليه حُفَّاظ الحديث، أن الشاذَّ ماله إلاّ إسنادٌ واحد، يشذُّ بروايته شيخ ثقةٌ أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروكٌ لايقبل، وماكان عن ثقة يتوقَّف فيه، ولايُحتجُّ به»[1].

مثال على الشذوذ في المتن:

ولنضرب مثالاً عن الشذوذ في المتن، بعد أن ذكرنا بعض الأمثلة عن الشذوذ في الإسناد، حتى يعلم المتطفّلون على هذا العلم، أنهم في جهلٍ كبير، وشر مستطير، حيث صدَّقوا أقوال أعداء الإسلام، من أمثال «جولدتسهير» و«ليون بورشيه» وأمثالهما.

مثال الشاذ: ما أخرجه الدارقطني في سننه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: «**كان يَقْصُر ويُتمّ، ويصوم ويفطر**»[2].

فهذا الحديث رجال إسناده ثقات، صحَّح إسناده الدارقطني نفسه، فقال: إسناده صحيح.

لكنَّ المحدِّثين ردُّوه، وقالوا: إنه حديث شاذ، وشذوذه من حيث المتنُ، لأنه مخالفٌ للثابت الذي اتفق عليه الثقات، وهو أن النبي ﷺ كان يواظب على قصر الصلاة في السفر، فيكون حديث الدارقطني هذا شاذاً ضعيفاً، ولهذا اعتمد أبوحنيفة وغيره من الفقهاء، على رواية الثقات، فأوجبوا قصر الصلاة في السفر، للحديث المرويِّ في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «**الصَّلاة أولُ**

---

(١) علوم الحديث للإمام العلامة ابن الصلاح ص٦٨.

(٢) سنن الدار قطني ٢ / ١٨٩.

أما الأحاديث المتواترة: فهي التي نقلها لنا جمعٌ غفيرٌ من الصحابة، لايمكن اتفاقهم على الكذب، لأنه يستحيل أن يجتمع العدد الكبير، ثم يتفقوا على الكذب، فلهذا سميت أحاديث متواترة، ومثالُها أحاديث المسح على الخفين، فقد رواها جمع غفير عن رسول الله ﷺ، يقارب سبعين صحابياً، وحديث تحريم نكاح المتعة، فقد أعلن الرسول تحريم ذلك في فتح خيبر، على رءوس الأشهاد، كما أخبر بتحريمها في فتح مكة، في مشهدٍ عظيمٍ من الصحابة، فصار العلم بتحريم ذلك النكاح، مقطوعاً به، لأنه نُقل إلينا بأعداد كبيرة عن صحابة الرسول ﷺ، ولهذا أجمع الفقهاء على تحريم نكاح المتعة.

وكذلك حديث حجة الوداع وخطبة النبي ﷺ في ذلك الموقف الحاشد، حيث قرَّر ﷺ مبادئ حقوق الإنسان، وعلَّم أصحابه مناسك الحج، وقال لهم: «**لتأخذوا عني مناسككم**» وكحديث المصطفى ﷺ «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» رواه مسلم. فقد روى هذا الحديث نحو من مائتين من الصحابة، وأحاديث ختم النبوة بلغت أزيد من مائة وخمسين حديثاً. ومنها حديث نزول عيسى بن مريم في آخر الزمان، وحديث الشفاعة العظمى لسيد الأنبياء والمرسلين في يوم الحشر الأكبر، وأمثال ذلك كثير رويت بطريق التواتر[1].

والحديث المتواتر هو من أعلى مراتب الحديث الصحيح، وهو في الذروة العليا من الصحيح.

(١) انظر كتاب قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للإمام جلال الدين السيوطي تحقيق الشيخ خليل محيي الدين الميسي.

قال النووي : المتواترُ : هو مانقله جمعٌ كبير يحصل العلم بصدقهم، ضرورة عن مثلهم، من أوَله إلى آخره[١].

وقال البزدوي : المتواتر : الذي اتصل بك من رسول الله ﷺ اتصالاً بلا شبهة، حتى صار كالمعاين المسموع منه، وذلك أن يرويه قومٌ لايحصى عددهم، ولا يتوهَّم اتفاقهم على الكذب لكثرتهم، وعدالتهم، وتباين أماكنهم[٢].

أحاديث الآحاد :

أما أحاديث الآحاد، فهي الأحاديث المرويَّة عن رسول الله ﷺ، وهو مارواه صحابيٌّ واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، أو أكثر، مالم يصل إلى حدِّ التواتر، وهو الجمع الكبير الذي عرفناه في تعريف الحديث المتواتر.

وتحت هذا النوع من أحاديث الآحاد، يدخل الحديث الصحيح، والحديث الحسن، والحديث الضعيف الذي لم يشتدَّ ضعفه، وأما الحديث الموضوع- أي المكذوب- فلا دخل له هنا في أحاديث الآحاد، لأنه ليس من كلام الرسول ﷺ، ولا من فعله أو عمله، فلايتناوله اسم الحديث مطلقاً، وإنما يُذكر في أثناء الكلام على حديث رسول الله ﷺ للردِّ عليه، وبيان أنه كذب مختلقٌ على الرسول عليه الصلاة والسلام، لايصحُّ نسبته إلى الرسول الكريم المبلِّغ للوحي. وهذه الأحاديث النبوية، التي نقلت إلينا بطرقٍ صحيحة موثوقة، مسندةٍ إلى رسول الله ﷺ- سواءً منها ماكان بطريق الآحاد

---

(١) انظر تقريب النووي مع شرحه تدريب الراوي ٢ / ١٧٦.

(٢) كشف الأسرار : ٢ / ٣٦٠.

أو التواتر- كلُّها يجب العمل بها وقبولها، تنفيذاً لأمر الحقِّ جلَّ وعلا، الذي أمرنا بطاعته عليه الصلاة والسلام والتأسِّي به في جميع أمورنا ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (٢١)**﴾ [**الأحزاب**: ٢١] وبقوله تقدست أسماؤه ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ (٦٤)**﴾ [**النساء**: ٦٤]أي بأمر الله وحكمه وقضائه .

كيف نفرّق بين الحديث الصحيح والضعيف؟

قسم المحدِّثون الحديث إلى ثلاثة أقسام:

١ـ حديث صحيح.

٢ـ حديث حسن.

٣ـ حديث ضعيف.

أمّا الحديث الموضوع، فليس من أقسام الحديث الشريف أصلاً لأنه مكذوبٌ على رسول الله ﷺ، فهو ليس من السُّنَّة ولاينسب إليها، وإنما يُذكر ضمن الأحاديث للتنبيه على عدم صحته، وأنه مختلق ومنسوبٌ كذباً إلى الرسول ﷺ ليحذره الناس.

أمَّا كيف نفرِّق بين هذه الأقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف، فهو إنما يكون عن طريق دراسة سند رجاله، وخلوِّ متنه من علَّة قادحة، تمنع قبوله، وكذلك ألاَّ يخالف المتن رواية الثقات، وهذا مايُعبِّر عنه بعدم الشذوذ!

فإذا كان الحديث متصل الإسناد من بداية الراوي إلى نهاية الصحابي، الذي روى الحديث عن رسول الله ﷺ، وكان رجاله كلُّهم عدولٌ، ثقاتٌ، أهل ضبطٍ وحفظٍ، فهو إذاً حديث صحيح.

ودراسة السند، ومعرفة الرجال، والوقوف على أحوالهم وأطوارهم، ومعرفة مايتحلَّون به من الصدق، والأمانة، والعدالة، والضبط، هو العلم الذي يُعرف بـ «الجرح والتعديل» فإن أهل الفنِّ يضعون الراوي على المشرحة، كما يوضع المريض على طاولة التشريح.

نضرب لذلك بعض الأمثلة، في الحكم على الرُّواة، لنفرِّق بين الصحيح والضعيف.

الحديث الأول : روى البخاري في صحيحه قال: حدَّثنا أبواليمان، قال: حدَّثنا شعيب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيَّب، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال:

«إنكم تقولون إن أبا هريرة يُكثر الحديث عن رسول الله ﷺ!! وتقولون: مابالُ المهاجرين والأنصار لايُحدِّثون عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي هريرة!! وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفقُ بالأسواق- يعني أمر التجارة- وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا. وكان يشغل إخواني من الأنصار عملُ أموالهم- أي شغلهم بالزراعة لأنهم كانوا أهل نخيلٍ وزروع- وكنتُ امرءاً مسكيناً من مساكين أهل الصُفَّة- يعني فقراء المهاجرين الذين يسكنون صُفَّة المسجد لأنهم لامنازل لهم- أعي حين ينسون!! وقد قال رسول الله ﷺ ذات يومٍ: إنه لن يبسط أحدٌ ثوبه، حتى أقضي مقالتي هذه، ثم يجمع إليه ثوبه إلاَّ وعى- أي حفظ- ما أقول!! فبسطتُ نَمِرةً- أي كساءً- عليَّ، حتى إذا قضى رسول الله ﷺ مقالته جمعتها إلى صدري فما نسيت من مقالة رسول الله ﷺ تلك من شئ» أخرجه البخاري.

الدراسة : الراوي الأول «أبواليمان» واسمه الحكم بن نافع، ثقةٌ عدلٌ، ضابط.

الثاني: «شعيب» وهو شعيب بن أبي حمزة الحمصي، معروفٌ بالعدالة والضبط.

الثالث : «الزهري» واسمه محمد بن مسلم، من أشهر المحدثين وهو ثقةٌ، عدل، ضابط.

الرابــع : «سعيد بن المسيَّب» من أكابر التابعين، ثقةٌ، عدلٌ، ضابطٌ.

الخامس : «أبوهريرة» واسمه عبدالرحمن بن صخر الدوسي، من أعلام الصحابة الحُفَّاظ، فالحديث رجاله كلهم ثقات فهو حديث صحيح، وقد ذكره البخاري في صحيحه لأنه وافق شروطه التي قرَّرها.

الحديث الثاني : روى الترمذي عن عبد بن حُميد، عن الحسن بن موسى، عن حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أوس بن خالد، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**يُحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف:**

صنفاً مُشاةً.

وصنفاً رُكباناً.

وصنفاً على وجوههم.

قيل يارسول الله: وكيف يمشون على وجوههم؟ قال: «**إن الذي أمشاهم على أقدامهم قادرٌ على أن يمشيهم على وجوههم!! أَمَا إِنهم يتَّقون بوجوههم كل حَدَب وشَوْك**» أي كل مرتفع وغليظ من الأرض وكل شوك في طريقهم. أقول: ويؤيِّد هذا الحديث قول الله عزَّ وجلَّ ﴿**وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا**﴾ (٩٧) [**الإسراء**: ٩٧].

الدراسة :

هذا الحديث الشريف رواته «عبد بن حميد، والحسن بن موسى، وحمادُ بن سلمة، وعليُّ بن زيد، وأوسُ بن خالد» كل هؤلاء

الرواة معروفون بالعدالة، والصدق، والضبط، ولكنهم دون رجال الطبقة الأولى «رجال الصحيح» فالحديث حسنٌ مقبولٌ، لكنه ليس بمرتبة الصحيح المقطوع بحصته، لأن بعض الرواة حفظه وضبطه ليس بالقويِّ المتين، فلذلك حكم عليه الترمذي بأنه في مرتبة الحسن فقال: هذا حديث حسن، وهذه درجة أقلُّ من الصحيح بقليل، كما جاء في تعريفه قول صاحب البيقونية:

والحسن المعروف طُرْقاً وغدتْ رجاله لا كالصحيح اشْتهرتْ

وهذان النوعان: الحديث الصحيح، والحديث الحسن، هما المقبولان في الأحكام التشريعية.

الحديث الثالث : روى الترمذي في سننه قال: حدثنا عليٌّ بن حجر، حدثنا إسماعيل بن عبَّاس، حدَّثنا المُثَنى بن الصبَّاح، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، عن سُراقة بن مالك بن جعشُم أنه قال:

«حضرتُ رسول الله ﷺ يُقيد الأب من ابنه- أي يقتص للأب من ابنه- ولايقيد الابن من أبيه» أخرجه الترمذي وسنده ضعيف.

معنى الحديث : أن الابن إذا قتل أباه، يُقتصُّ منه، فيقتل به قصاصاً، وأما إذا قتل الأبُ ابنه، فيعزَّر، ولايُقتل الأبُ به قصاصاً.

الدراسة :

هذا الحديث في سنده ضعفٌ، فهو من قسم الضعيف، الذي لا يؤخذ به في الأحكام التشريعية لضعف بعض رواته، وأمَّا الفقهاء فقد استدلوا بغير هذا الحديث على الحكم الشرعي، ولهذا قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث مانصّه:

هذا حديث لا نعرفه من حديث سراقة إلاَّ من هذا الوجه، وليس إسناده بصحيح، رواه اسماعيل بن عباس عن المثنى بن الصبَّاح، والمثنىَّ بن الصبَّاح يُضعَّف في الحديث، وقد رُوي هذا الحديث عن عمرو بن شعيب مرسلاً - أي من غير ذكر اسم الصحابي - قال: وهذا حديثٌ فيه اضطرابٌ - أي ضعيف الاسناد والمتن - والعمل عند أهل العلم على هذا أن الأب إذا قتل ابنه لايقتل به، وإذا قذف ابنه لايحدُّ» ا.هـ.

أقول: الحديث ضعيف لا يحتج به في الأحكام، ولكن لماذا عمل به الفقهاء؟ الجواب أنهم أخذوا برواية أخرى تؤيد ماورد في هذا الحديث وهي ماروي عن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: «**لاتقام الحدود في المساجد، ولا يُقتل الوالد بالولد**» وسبب ذلك أن شفقة الوالد تمنع من قتل ابنه عمداً وقصداً، بخلاف الولد، فلهذا لايكون هناك قصاص، والله أعلم.

الحديث الرابع: عن أبي إدريس الخولاني، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «**من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه، اللهم اجعلني من التوَّابين، واجعلني من المتطهَّرين، فُتحت له ثمانية أبواب الجنة، يدخل من أيها شاء**» أخرجه الترمذي.

قال الترمذي: وهذا حديث في سنده اضطراب، وقد خُولف زيدُ ابن حُباب في هذا الحديث، ولا يصحُّ في هذا الباب كبير شئ. ا هـ

الدراسة: حكَمَ الترمذي بضعف الحديث، بسبب الاضطراب في سنده، لأن في بعض رواته «عُقبة بن عامر» يرويه عن عمر، وفي أخرى أن فيه

« جُبير بن نُفير » يرويه عن عمر، فاضطربت الرواية عنده، فلذلك حكم بضعفه.. ولما كان هذا الحديث لايُثبت حكماً شرعياً فيه حلال أو حرام، فلذلك يؤخذ به في فضائل الأعمال كما نبه على ذلك المحدِّثون، وقد جاءت روايات صحيحة، قريبة من اللفظ تؤيده، وأبوإدريس الخولاني اسمه « عائذ بن عبدالله » وهو من كبار التابعين، وهو ثقة، فأصل الحديث صحيح مستقيم الإسناد، وانظر تعليق الشيخ أحمد محمد شاكر على هذا الحديث، وطرق إسناده في سنن الترمذي ١ / ٧٩ فقد أفاد فيه وأجاد.

نموذج عن استنباط الفقهاء من الحديث النبوي الشريف

وحتى يظهر الفارق جلياً للعيان بين «المحدِّث» و«الفقيه» نذكر مثلاً واحداً على عناية الفقيه باستنباط الأحكام، وكيف يغوص في أعماق الفكر، ليستخرج الدرر واللآلئ من هدي سيد المرسلين، وإليكم هذا النموذج المضيء.

روى الإمام البخاري : في كتاب البيوع عن أبي مسعود «عُقبة بن عمرو الأنصاري» أنه قال: «جاء رجلٌ من الأنصار يُكنى «أبا شعيب» فقال لغلامٍ له قصَّاب- أي جزَّار- اجعل لي طعاماً يكفي خمسة- أي خمسة أشخاص- فإني أريد أن أدعو النبي ﷺ خامس خمسة، فإني قد عرفتُ في وجهه الجوعَ، فدعاهم، فجاء معهم رجل فقال النبي ﷺ «**إنَّ هذا قد تبعنا فإن شئتَ أن تأذن له فأذن له، وإن شئت أن يرجع رجع!!** فقال- يعني أبوشعيب الداعي- لا، بل قد أذنتُ له»[1] أخرجه البخاري.

إن المحدِّث- غير الفقيه- يروي لنا الحديث، وربما وقف عند حُكمٍ واحد، أو حكمين، استخرجهما من الحديث الشريف، فيقول مثلاً : لايجوز لأحدٍ أن يذهب إلى وليمة طعام بدون دعوة، وإذا أذن له الداعي يجوز أن يدخل ويأكل، أمَّا الفقيه فيُعْمِل رأيه، ويُجهد

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١١/١٩٧.

فكره، في كل كلمة وردت في الحديث الشريف، ويستنبط بثاقب ذهنه الأحكام الفقهية، فيقول، مثلاً عن هذا الحديث الشريف:

ذكر مايستفاد من الحديث:

١- فيه جواز الاكتساب بصنعة الجزارة، وإن كانت من المهن الوضيعة، وأنه لا بأس بها.

٢- وفيه جواز استعمال السيِّد المالك لغلامه، في الصنائع التي يطيقها، وأخذ كسبه منها.

٣- وفيه بيان ماكان عليه الصحابة، من شظف العيش، وقلَّة الأطعمة والأغذية.

٤- وفيه تأكيد إطعام الطعام والضيافة، خصوصاً لمن عُلم حاجته لذلك.

٥- وفي الحديث أنَّ من صنع طعاماً لغيره، فيجوز أن يرسله إليه ليأكله مع أهله، ولابأس أن يدعوه إلى منزله ليأكل معه عنده، واختار مالك الأول وقال: لاينبغي أن يأكل الطيبات ويترك أهله.

٦- وفي الحديث أيضاً أن من دعا صاحب منزلةٍ ومكانة، أن يدعو معه بعض أصحابه الذين هم أهل مجالسته.

٧- وفي الحديث كذلك أنه ينبغي لمن دعا جماعة، أن يصنع لهم من الطعام كفايتهم، ولايقلِّل الطعام، لأنه ربما جاء معه غيره، كما وقع في قصة أبي شعيب.

٨- وفيه الترغيب بإجابة الداعي، سواءً كانت دعوة عقد زفاف، أو دعوة عقيقة أو غيرها.

٩- وفيه حرمة التطفل، إلاّ إذا كان بينه وبين صاحب الدار انبساطٌ.

١٠- وفيه أنه ينبغي للمدعو، أن يستأذن صاحب المنزل فيمن تبعه، لئلا ينكسر خاطره.

١١- ويستفاد من الحديث أيضاً أنه ينبغي للمدعوِّ أن يتلطَّف في الاستئذان، ولايتحكم على صاحب المنزل بقوله: ائذن لهذا مثلاً، ونحو ذلك.

١٢- ويستفاد منه أن الأمر في الإذن للداعي، لقوله ﷺ «إن شئت أن تأذن له، أو أن يرجع»؟

١٣- ويستفاد منه أيضاً أن من طلب من الداعي أن يأذن لمن تبعه، أن يأذن له، وهذا من مكارم الأخلاق.

١٤- ويستفاد كذلك من الحديث أن يكون الإنسان سمحاً في تعامله مع الناس، ولو أخطأ الواحد منهم كما في قصة هذا الذي تبع الرسول ﷺ إلى طعام الوليمة بدون دعوة.

هذا بعض ماذكره أهل الفقه، استنباطاً من الحديث الشريف، وقد نقلنا هذه الفوائد- مع تصرف يسير- من كتاب عُمدة القاري للإمام العيني، في شرحه على صحيح البخاري، ليستدلَّ القارئ الكريم على سعة أفق الفقهاء، تحقيقاً لقول النبي ﷺ «**ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه، وربَّ مبلغٍ أوعى من سامع**» أخرجه الترمذي.

الفرق بين الرواية والدراية

لكي نعرف الفرق بين الرواية والدراية، ينبغي أن نتذكر لفظة «المحدِّث» ولفظة «الفقيه» والفارق بينهما.

فمن روى لنا حديث رسول الله ﷺ، ونقله لنا بالسَّند المتصل، إلى رسول الله ﷺ، فهو الراوي، ويسمى «المحدّث».

فعلمُ الرواية : هو العلم بمعرفة الرجال وأحوالهم، ومنزلتهم من الضبط والإتقان، وكيفية أدائهم للحديث الشريف، ومعرفة أحوال السَّند، من الاتصال أو الانقطاع، أو الرفع أو الوقف، ومعرفة الصحيح من الحديث، والحسن، والضعيف، والموضوع، وغير ذلك من أنواع الرواية.

وعلم الدراية : هو فقهُ الحديث، واستنباط الأحكام الشرعية منه، ومعرفة أمور الحلال والحرام، والمكروه والمندوب، وسائر مايتعلق بالأحكام الشرعية، من نهيٍ أو إباحة، وفرض أو ندب، وتحليلٍ أو تحريم، ومايستفاد من فقه الحديث، وفهم مراده، وهو الذي نُطلق عليه اسم «الفقيه».

والفرق كبير بين «المحدِّث» و«الفقيه» فليس كلُّ من حفظ الأحاديث والآثار، ورواها وحدَّث بها، يعتبر من الفقهاء، فإن المحدِّثين كثرةٌ كثيرة، وأهل الفقه قليلٌ، وقليلٌ جداً، لأن الفقه يحتاج إلى رويةٍ، وفهم ثاقب، ومعرفة واسعةٍ، باللغة العربية وأساليبها، ودقةٍ في استنباط الأحكام الشرعية، وعمقٍ لفهم النصوص.

ولهذا قال إمام أهل السنة «أحمد بن حنبل» رحمه الله، وقد سُئل عن الحافظ الكبير «عبدالرزاق الصنعاني» صاحب المصنَّف، وشيخ الإمام أحمد: «أكان له فقه»؟ فقال الإمام أحمد: «ما أقلَّ الفقه في أصحاب الحديث»[1]!! وهذا الذي قاله الإمام أحمد هو الحقُّ، فإن حفظ الحديث وروايته سهلٌ، ولكنَّ الصعب الذي تتقطّع دونه الأعناق، هو الفقهُ والفهم للحديث الشريف، واستنباط الأحكام الشرعية منه، بدقةٍ وبراعة، تحتاج إلى تمحيصٍ وتدقيق.

ولعلَّ هذا القول من الإمام أحمد، هو الذي دلَّ عليه حديث رسول الله ﷺ، بإشارة فائقة بديعة، حيث يقول صلوات الله وسلامه عليه: «**نضَّر الله امرءاً سمعَ مقالتي فوعاها، فأدَّاها كما سمعها، فربَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، وربَّ مبلِّغٍ أوعى من سامع**» أخرجه الترمذي.

وقد جمع الإمام «أحمد» بين الفقه والحديث، فكان محدِّثاً، وكان فقيهاً، وهو إمام أحد المذاهب الأربعة، المسمَّى بـ «المذهب الحنبلي».

٢- وقد جاء في كتاب «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي، عن اسحاق بن راهويه أنه قال: «كنتُ أجالسُ بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأصحابنا، فكنَّا نتذاكر الحديث من طريقٍ،

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلي ١/٣٢٩ والحافظ الذي يتكلم عنه الإمام أحمد هو «عبدالرزاق بن همَّام الصَّنعاني» المتوفي سنة ٢١١هـ، هو كبير المحدثين والحفاظ وهو شيخ الإمام أحمد نفسه، وشيخ إسحاق بن راهوية، ويحيى بن معين، ومحمد بن يحيي الذُّهلي، أركان علم الحديث في ذلك العصر، فكيف بمن يزعم في عصرنا هذا، أنه قد أحاط بكل شيءٍ علماً، لأنه يحفظ مائة حديث، ثم يدَّعي أنه بلغ مرتبة الاجتهاد، وأنه أفقه من الأئمة الفقهاء المجتهدين؟! ويقول بكل جرأة هم رجال ونحن رجال!؟

وطريقين، وثلاثة- أي يروون الأحاديث بأسانيد متعددة- فيقول يحيى بن معينٍ من بينهم: وطريق كذا، فأقول: أليس قد صحَّ هذا بإجماعٍ منَّا؟ فيقولون: نعم، فأقول: مامرادُ الحديث؟ ماتفسيره؟ مافقههُ؟ فيبقون ساكتين كلُّهم، إلاَّ أحمد بن حنبل»[1].

٣- ورُوي في ترجمة «يحيى بن مَنْده» الأصبهاني، في ذيل طبقات الحنابلة، هذه القصة التي تنبِّهنا إلى الفارق بين المحدِّث والفقيه، حيث جاء فيها: أن امرأة ماتت لبعض أهل العلم، فجاء يحيى بن معين، والدَّوْرقي، وبعض أهل الحديث، فلم يجدوا امرأةً تغسلُها إلاَّ امرأةً حائضاً!! وجاءهم أحمد وهم جلوسٌ، فقال ماشأنكم؟ فقال أهل المرأة: ليس نجد غاسلةً إلاَّ امرأة حائضاً!! فقال أحمد بن حنبل: أليس تروون عن النبي ﷺ «**ياعائشة ناوليني الخُمرة**- غطاءٌ يُغطَّى به الرأس- فقالت يارسول الله. إني حائضٌ!! فقال لها ﷺ: **إن حيضتك ليست في يدك**» فيجوز أن تغسلها ولو كانت حائضاً، فخجلوا وبقوا ساكتين[2].

فهذه الرواية تدلُّ على أن المحدِّث قد يحفظ الحديث، ولكنه لايستطيع أن يفقه معناه، أو يستنبط بعض الأحكام منه، فقد نبَّه أحمد بثاقب فهمه أن الحائض يجوز لها أن تناول الشيء، وتغسل الميت، وتحمل كتب العلم، لأن الحيض شيء معنوي، يمنعها من الصلاة والصيام، ولكن لا دخل له في غير ذلك من الأمور الدنيوية، كما دلَّ عليه الحديث الشريف.

---

(١) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي ص٦٣.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة للحافظ ابن رجب ١/ ١٣١.

٤- ومثل هذه القصة ماروي في مناقب الإمام أبي حنيفة، أنه اجتمع ذات يوم، مع أحد مشاهير الحفّاظ المحدثين، فسمع منه حديثاً عن رسول الله ﷺ، ثم التقيا بعد عدة شهور في أحد المجالس، فسئل أبوحنيفة عن مسألة، من المسائل الفقهية، فأجاب عنها، فكان أول المعترضين على أبي حنيفة ذلك المحدِّث، فقال له: من أين لك هذه الفتوى؟ ومادليلك عليها؟ فقال له أبوحنيفة: من حديث سمعته منك ترويه لنا عن رسول الله ﷺ وأخبره عن الحديث الذي كان قد سمعه منه، فقال له المحدِّث : «يامعشر الفقهاء، أنتم الأطباء، ونحن الصيادلة»[1].

يريد بهذه الكلمة الرائعة أن يقول: إن الطبيب يشخِّص الداء ويصف له الدواء، وأمَّا الصيدلي فتوجد عنده آلاف من الأدوية، ولكنه لايستطيع أن يصف للمريض الدواء، لأنه بحاجة إلى رأي الطبيب.

يقول فضيلة الشيخ عبدالفتاح أبي غدة، تعليقاً على قصة الإمام أحمد:

«وهذا النصُّ يفيد بجلاء، أن المعرفة التامة بعلم الحديث- ولو من أولئك الأئمة الكبار أركان علم الحديث- لا تجعل المحدِّثَ الحافظ «فقيهاً مجتهداً» إذْ لو كان الاشتغالُ بالحديث، يجعل الحافظ فقيهاً مجتهداً، لكان الحُفَّاظ الذين لايُحصى عددُهم، والذين بلغ حفظ كل واحد منهم للمتون والأسانيد، مالايحفظه أهل بلد من البلدان اليوم، أولى بالاجتهاد، ولكنَّهم صانهم الله فمازعموه لأنفسهم!.

---

(١) انظر الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان، والقصة جرت له مع المحدث الكبير الأعمش.

بل إن سيِّد الحُفَّاظ الإمام «يحيى بن سعيد القطان» إمامَ المحدِّثين، وشيخ الجرح والتعديل، كان لايجتهد في استنباط الأحكام، بل يأخذ بقول أبي حنيفة، كما في تذكرة الحُفَّاظ للذهبي، وقال أحمد القاضي: سمعت يحيى بن معين، يذكر عن شيخه يحيى القطان أنه قال: «لانكذبُ اللهَ، ماسمعنا رأياً أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله»(١).

وكان إمامُ أهل الحفظ في عصره «وكيع بن الجرَّاح» محدِّث العراق، لايجتهد أيضاً، ويفتي برأي أبي حنيفة، كما روى ذلك تلميذه ابن معين عنه حيث قال: «مارأيت أفضل من وكيع، كان يستقبل القبلة، ويحفظ حديثه، ويقوم الليل، ويسردُ الصوم، ويفتي بقول أبي حنيفة»(٢).

وكذلك هؤلاء الحفَّاظُ الأئمة الأجلَّةُ، الذين عناهم إسحاق بن راهوية في كلمته المذكورة، فيسألهم: مامرادُ الحديث؟ ماتفسيره؟ مافقهه؟ فيبقون حائرين ساكتين إلا أحمد بن حنبل. وهذا عنوان دينهم، وأمانتهم، وحصافتهم، إذ وقفوا عندما يحسنون، ولم يخوضوا فيما لايحسنون، وذلك لصعوبة الفقه الذي يعتمد على الدراية، وعُمقِ الفهم للنصوص من الكتاب، والسُّنَّة، والآثار، وعلى معرفة التوفيق بينها، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والترجيح بين الأدلة، ومعرفة لغة العرب، ألفاظاً وبلاغة، ونحواً وحقيقةً ومجازاً، ولهذا قال الإمام أحمد: ما أقلَّ الفقه في أهل الحديث؟!

وسُئل ابن معين عن رجلٍ خيَّر امرأته فاختارت نفسها؟ فقال: سلْ عن هذا أهل العلم.

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٣٠٧.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ١١/١٢٧.

وقال **أنس بن سيرين** أتيتُ الكوفة، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، ليس فيهم أربعمائة قد فَقُهوا». أي ليس فيهم عُشْر هذا العدد من الفقهاء.

ثم قال فضيلة الشيخ أبي غدة: «وفي هذا مايدلُّ على أن وظيفة الفقيه شاقةٌ جداً، فلا يكثر عددُه كثرة عددَ النَّقَلة الرواة، وإذا كان مثلُ يحيى بن القطان، ووكيع بن الجراح، وعبدالرزاق، ويحيى بن معين، وأضرابهم، لم يجرءوا أن يخوضوا في الاجتهاد والفقه، فما أجرأ المدَّعين للاجتهاد في عصرنا هذا؟! مع تجهيل السَّلف بلا حياء ولا خجل، نعوذ بالله من الخذلان[١]!.

وروى الرَّامَهُرْمُزي هذه القصة وهي: أن المأمون بعث إلى قاضي البصرة محمد الأنصاري خمسين ألف درهم، وأمره أن يقسمها بين الفقهاء بالبصرة، فقال له هلال بن مسلم أنا أحقُّ بها وأصحابي، فقال له القاضي: كيف تتشهد؟ فقال هلال: أَوَمثلي يُسْأل عن التشهد؟ فقال له: إنما عليك الجواب، والجوابُ عن الواضح السهل أولى، فتشهَّد هلال على حديث ابن مسعود، فقال له القاضي: من حدَّثك بهذا؟ ومن أين ثبت عندك؟ فوقف حائراً ولم يجبه، فقال له القاضي: تصلِّي كلَّ يوم وليلة خمس صلوات، وتردِّد فيها قراءة التشهد، وأنت لاتدري من رواه عن نبيِّك ﷺ؟ قد باعد الله بينك وبين الفقه وقسمها القاضي بين أصحابه الفقهاء[٢].

---

(١) من كتاب صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عن المحدثين ص٦٧ و٦٨ لفضيلة الشيخ عبدالفتاح أبي غدة.

(٢) كتاب المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي ص٢١٠ للرامهرمزي وتاريخ بغداد ٥/٤٠٩ نقلاً عن كتاب صفحة مشرقة للشيخ أبي غدة.

امتحان المحدّثين في حفظهم

لم يكن قبول الحديث من الراوي أمراً سهلاً يمرُّ بسلام، مهما كان المحدّث ثقةً، عدلاً، ضابطاً، حتى يمر بامتحان دقيق في مروياته، فيعرف الناس قدر حفظه وتيقُّظه، أو نسيانه وغفلته، وصحة رواياته من سُقمها وضعفها!.

وكان على رأس هؤلاء الجهابذة، الذين عرفوا سير الرجال، وخبروا أحوالهم وأطوارهم، شيخُ النُقَّاد، وإمام أهل الجرح والتعديل بلا نزاع، الإمام الألمعيُّ «يحيى بن معين» فقد كان -مهما كان المحدِّث ثقةً-، يظلُّ على شكٍ فيه وحذرٍ منه، ويدخل عليه مرَّة بعد أخرى، بامتحانه في حفظه، فإن زلَّ أو أخطأ، أو نسي بعض مرويَّاته، ضاعت ثقته فيه، ولقد عُرف عن المحدِّث الشهير أبونُعيم «الفضل بن دُكَيْن» بأنه حافظٌ، ثبتٌ، متقن، وأنه فَهِمٌ متيقظ، كتب عن أكثر من مائة شيخ، ممن عُرفوا بالدِّقة وضبط الرواية، وكان «يحيى بن معين» من تلاميذه، وقد جرَّبه يحيى وخَبَره كثيراً، وشهد له بأنه أثبتُ الرجال، ولكنَّ يحيى خطر بباله أن يمتحن شيخه، حين صار في السبعين من العمر، وأخبر أحمد بن حنبل بنيَّته هذه، فمنعه أحمد أن يفعل، وقال له: الشيخ ثبتٌ ثقة في حفظه وضبطه، فلم يمتثل وأصرَّ على مانوى.

يروي لنا «أحمد بن منصور» قصة هذا الامتحان، فيقول كما جاء في تذكرة الحفاظ:

«خرجتُ مع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معينٍ، إلى شيخ الحديث «عبدالرزّاق» خادماً لهما، فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحيى لأحمد: أريد أن أختبر أبا نعيم «الفضل بن دُكَيْن» فقال له أحمد: لا تفعل، الرجل ثقة. فقال يحيى: لابدَّ لي من امتحانه، فأخذ ورقةً وكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرةٍ منها حديثاً ليس من روايته، وإنما هو من رواية غيره.

ثم جاءوا إلى «أبي نعيم» فدقُّوا عليه الباب، فخرج إليهم ورحَّب بهم، وجلس على مصطبةٍ حذاء بابه، وأجلس أحمد بن حنبل عن يمينه، ويحيى بن معين عن يساره.

قال أحمد بن منصور: وجلست أسفل الدكان في مواجهتهم، فأخرج يحيى بن معين الأوراق التي فيها الأحاديث، فقرأ عليه عشرة أحاديث من مروريّاته، وأبو نُعيم ساكتٌ يُقرِّهُ عليها، ثم قرأ الحادي عشر، فقال له أبونعيم: اضرب عليه، ليس هذا من حديثي ثم قرأ يحيى العشرة الثانية وهو ساكتٌ يقره عليها، فلما جاء يحيى إلى الحديث المدلَّس- الذي ليس من روايته- قال له أبونعيم: ليس هذا من حديثي فاضرب عليه.. ثم قرأ عليه الأحاديث العشرة الثالثة، فلمَّا قرأ عليه الحديث الدَّخيل، تغيَّر أبونعيم، وانقلبت عيناه، وظهر عليه الغضب، فرفس يحيى بن معين رفسةً رمى به من الدكان على الأرض، وقال له: هذه من فَعْلتك يافاعل!! فقام إليه يحيى وقبَّله، وقال له: جزاك الله عن دينه ورسوله خيراً، وقام أبونعيم فدخل داره، فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل، وأقل لك إنه ثبتٌ؟ فقال له يحيى: والله لرفسته أحبُّ إليَّ من سفري وخروجي إلى عبدالرازق

لسماع حديثه»[1].

وهكذا كانوا يختبرون المحدِّثين بإدخال الدخيل على رواياتهم، عند كبر سنهم وشيخوختهم، فإن عرف الراوي الدخيل من الأحاديث بقيت الثقة بروايته، وإلاَّ ضعفت الثقة به وبمرويَّاته، وضربوا بها عُرض الحائط، وحكموا بضعفه، ولهذا كانوا يقولون: اختلط بآخرة، يعني اختلط في آخر عمره، فأصبحت روايته ضعيفة لايحتجُّ بها، فكيف يزعم بعض الناس، أن المحدِّثين لم يعتنوا بضبط الحديث، ولم يهتمَّوا بنقد متنه وسنده؟ يردّدون هذه العبارات تقليداً للمستشرقين، كما تردِّد الببغاوات بعض الحروف والأصوات!!

---

(١) انظر القصة في تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي.

الفصل الثامن

العناية بسماع الحديث الشريف وضبطه

ويشمل الأبحاث الآتية :

١ - عدالة الصحابة ثابتة بالكتاب والسنة.

٢ - كلام حجة الإسلام الغزالي في المستصفى.

٣ - ثناء الله تعالى على المهاجرين والأنصار.

العناية بسماع الحديث وضبطه

لقد كانت عناية أسلافنا –رحمهم الله–، بالحديث النبوي الشريف عنايةً بالغة الدقة، عظيمة الأثر، تفوق جميع العلوم، ذلك لأن السنة النبوية، هي العماد لفهم القرآن، وإدراك أسراره وأحكامه، وبدونها لايمكن العمل بالقرآن، ولهذا نشطت جهود علمائنا إلى خدمة السنة المطهرة، حفظاً، ودراسة، وتمحيصاً، وبذلوا في خدمتها النفس والنفيس، فحفظوها وضبطوها ووعوها، وبلّغوها كما وصلت إليهم، وقد كان نداء الرسول ودعاؤه حافزاً لهم على حفظها، وتبليغها للناس، ولاسيما بعد أن سمعوا قول رسول الله ﷺ: «**نضَّر الله امرءاً سمع منَّا شيئاً، فبلَّغه كما سمعه، فربَّ مبلَّغٍ أوعى من سامع**»[1].

وفي رواية أبي داود: «**نضَّر الله امرءاً سمع منَّا حديثاً، فحفظه حتى يبلِّغه غيره، فربَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه، وربَّ حامل فقهٍ ليس بفقيه**»[2].

لذلك كانت جهودهم عظيمة، في خدمة الحديث النبوي الشريف، فقام الصحابة الكرام بأدب السماع منه، والإسماع عنه خير قيام، حتى لم تفتهم شاردة ولا واردة، فنقلوا لنا هديه الشريف ﷺ، ونقلوا لنا حركاته وسكناته، ولفتاته وابتساماته، واستوعبوا نقل كلّ كلمة، وكل حرف، وكلّ عمل، وكل قول، فإذا سمعت الحديث منهم، فكأنك تسمعه من فم النبي عليه الصلاة والسلام.

---

(١) أخرجه الترمذي ٤/١٤٢ وقال: حديث حسن صحيح، وقال المناوي في فيض القدير ٦/٢٨٤: رواه عن المصطفى ﷺ أربعة وعشرون صحابيا.

(٢) أخرجه أبوداود ٣/٤٣٨ وابن ماجه في المقدمة ١/٨٤.

عدالة الصحابة ثابتة بالقرآن والسنة

وينبغي أن نعلم أن أصحاب رسول الله كلهم عدول، بتعديل الله عزَّ وجلَّ لهم، ورضوانه عنهم بقوله سبحانه ﴿**رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴿١٠٠﴾﴾ [**التوبة**: ١٠٠] فهؤلاء الصحابة الكرام، اصطفاهم الله لصحبة نبيِّه ﷺ اصطفاءً، وانتخبهم من بين خليقته انتخاباً، ليحملوا الأمانة ويبلغوا الرسالة، فكانوا مصابيح للهدى والرشاد، يدعون إلى الحقِّ، ويهدون الناس، ويرشدونهم إلى طريق الخير والسعادة، كما وصفهم ربُّ العزة والجلال بقوله سبحانه:

﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ** ﴿١١٠﴾﴾ [**آل عمران**: ١١٠].

وكما وصفهم عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، فقال في شأن هؤلاء الصحابة الأطهار: «من كان مستناً فليستن بمن قد مات، فإن الحيَّ لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرَّها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلَّها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حملاً.. قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيِّه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسَّكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[1].

وروى **الإمام أحمد في المسند** عن الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «إنَّ الله نظر في قلوب العباد، فوجد

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ٢ / ٢٩٧ وأخرجه ابن الأثير في جامع الأصول ١ / ٢٩٢ عن ابن مسعود موقوفاً.

قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه ﷺ يقاتلون عن دينه»[١]..

وروى الخطيب البغدادي عن الحافظ «**أبي زُرعة الرازي**» أنه قال:

«إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديقٌ- أي خارجٌ عن المِلَّة- وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حقٌّ، وماجاء به حقٌّ، وإنما أدَّى إلينا هذا القرآنَ والسُّنَنَ، أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنما أرادوا أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»[٢].

كلام الإمام الغزالي في المستصفى:

وقال حجة الإسلام الإمام الغزالي في «المستصفى» عن عدالة الصحابة:

«الذي عليه سَلَف، الأمة، وجماهيرُ الخَلَف، أنَّ عدالة الصحابة معلومة، بتعديل الله عزَّ وجلَّ إياهم، وثنائه عليهم، في كتابه العزيز، فهو معتقدنا فيهم، فلا حاجة لهم إلى التعديل، قال الله تعالى فيهم: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** (١٠٠) ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى عنهم ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** (١٤٣) ﴾ [البقرة: ١٤٣]

(١) مجمع الزوائد للهيثمي ١/١٧٨.

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٤٩.

وقد ذكر تعالى المهاجرين والأنصار في عدة مواضع، وأثنى عليهم أحسن الثناء، وقال الرسول ﷺ: «**خيرُ القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثمَّ الذين يلونهم....**»[1].

والمراد بقرن النبيِّ ﷺ الصحابة الكرام، «ثم الذين يلونهم»: التابعون، «ثم الذين يلُونهم»: أتباعُ التابعين.

وقال ﷺ: «**لاتسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أنَّ أحدكم أنفق مثل أُحدٍ ذهباً، مابلغ مُدَّ أحدهم ولانصيفه**»[2].

ومعنى الحديث: أن الواحد منّا لو أنفق من الذهب مثل جبل أحد، مايصل في الأجر إلى مايصل إليه، من تصدَّق من الصحابة، بمقدار الصاع أو نصف الصاع، من البُرِّ أو التمر.

فأي تعديلٍ أصحُّ من تعديل علاّم الغيوب سبحانه؟ وتعديل رسوله المصطفى ﷺ؟ كيف ولو لم يرد الثناء عليهم، لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم، في الهجرة والجهاد، وبذل المُهج والأموال، وقتل الآباء والأهل، في موالاة رسول الله ﷺ ونصرته، كفايةٌ في القطع بعدالتهم»[3] اهـ .

ومن هذه الشهادة الربانية، وشهادة المصطفى ﷺ لهم بالخيريَّة والفضل، يتَّضح لنا عدالة الصحابة، وأنهم كلهم ثقات عدول، فتُقبل روايتهم دون تردُّد، ودون بحثٍ عن أحوالهم وأقوالهم، فكفي بشهادة الله لهم شهادة!!

---

(١) أخرجه البخاري في الشهادات ٥ / ١٩٠ ومسلم في فضائل الصحابة رقم ٢٥٣٥ وتتمة الرواية «ثم إن بعدهم قوما يشهدون ولا يستشهدون. ويخونون ولا يؤتمنون. وينذرون ولايوفون، ويظهر فيهم السِّمَن».

(٢) أخرجه مسلم رقم ٢٥٤٠ في فضائل الصحابة.

(٣) المستصفى للغزالي ١ / ١٦٤.

الفصل التاسع

الرحلة لطلب سماع الحديث الشريف

ويشمل عدة أبحاث منها:

١- رحلة جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

٢- رحلة أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

٣- رحلة بعض الصحابة الكرام إلى الأقطار.

٤- طلب الشهود والبيّنة على سماع الحديث.

٥- دلالة واضحة على التثبت من رواية الحديث الشريف.

٦- ترك رواية أهل الأهواء والبدع.

الرحلة لطلب سماع الحديث الشريف

لقد كان حرصُ الصحابة والتابعين على سماع حديث رسول الله ﷺ شديداً، بالغ الأهمية، حتى كانوا يقطعون الصحارى والقفار، طلباً لسماع بعض الأحاديث من رواتها، ولاعجب في ذلك، فقد كان حبُّهم لرسول الله ﷺ، ورغبتهم في تلقِّي هديه الشريف، وجمع أحاديثه النبوية، يزيد على حبهم لأبنائهم وأهليهم، بل كان همُّهم من الدنيا، أن يَحْظَوا بكل كلمةٍ قالها رسول الله ﷺ، أو نقلها عنه أصحابُه الأبرار، رغبةً للتأسِّي به عليه الصلاة والسلام، في جميع أقواله وأفعاله، وحركاته، وسكناته!!

رحلة جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١- **فقد رحل جابر بن عبدالله** «الصحابي الجليل» إلى عبدالله ابن أنيسٍ في الشام، واستغرق سفره شهراً كاملاً، ليسمع منه حديثاً واحداً بلغه أن ابن أنيس كان قد سمعه من الرسول ﷺ، ولم يكن جابر قد سمعه من النبي ﷺ[1].

رحلة أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٢- ورحل الصحابي الجليل «أبوأيوب الأنصاري إلى عُقبة بن عامر في مصر، فلمَّا لقيه قال له: حدِّثْنا ما سمعتَه من رسول الله

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ١/٩٣ وأخرج البخاري قصة رحلة جابر في كتاب العلم ١/١٧٣ من صحيحه، وأخرجها البخاري تعليقاً فقال: ورَحَل جابر بن عبدالله مسيرة شهر إلى عبدالله بن أُنَيْس في حديث واحد.

ﷺ في ستر الله على المسلم، لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك!! فلمَّا حدَّثه به، واستوثق من لفظ الحديث، ركب أبوأيوب راحلته، وانصرف عائداً إلى المدينة، وما حلَّ رحْله»(١).

أي عاد إلى وطنه بعد سماعه ولم يحل حزام بعيره.

٣- **ورحل بعض الصحابة** إلى «فُضالة بن عُبيد» في مصر، فلما قدم عليه قال له: «أما إني لم آتكَ زائراً، ولكنِّي سمعتُ أنا وأنتَ حديثاً من رسول الله ﷺ رجوتُ أن يكون عندك منه علم، فأردت أن أتثبت منه»(٢).

٤- وروي عن عبدالله بن مسعود أنه قال:

«والذي لا إله غيره، ما أنزلت سورةٌ من كتاب الله، إلاَّ أنا أعلم أين أُنزلتْ، ولاأُنزلت آيةٌ من كتاب الله، إلاَّ أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلمُ أحداً أعلمَ منِّي بكتاب الله تبلغه الإبلُ لركبت إليه»(٣).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري بشرح صحيح البخاري مانصُّه: «وحديث رحلة جابر، التي ذكرها البخاري، حديثٌ أخرجه المصنف- يريد البخاري- في الأدب المفرد، وأحمد وأبويعلى في مسنديهما ونصُّه:

«عن عبدالله بن عقيل أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: «بلغني عن رجلٍ حديثٌ سمعه من رسول الله ﷺ، فاشتريت بعيراً ثم شددتُ رحلي- أي سافرت إليه- فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشَّامَ، فإذا عبدالله بن أُنَيس فقلت للبواب: قل له جابرٌ على

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ١/٩٣ وأخرج البخاري قصة رحلة جابر في كتاب العلم ١/١٧٣ من صحيحه تعليقا فقال: ورحل جابر بن عبدالله مسيرة شهر، إلى عبدالله بن أُنيس، في حديث واحد.

(٢) انظر سنن الدرامي ١/١٣٨.

(٣) أخرجه البخاري ٩/٤٣ ومسلم رقم ٢٤٦٢ في فضائل الصحابة.

الباب » فقال : ابنُ عبدالله؟ قلت : نعم، فخرج فاعتنقني، فقلت : حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ، فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه!! فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **يحشرُ الله الناسَ يوم القيامة عراة..** » وذكر الحديث، فتح الباري ١ / ١٧٤.

٥- **وروى مالك عن سعيد بن المسيَّب** - أحد كبار التابعين- أنه قال : « إن كنتُ لأرحلُ الأيام والليالي، في طلب الحديث الواحد »[١].

٦- **وروى الخطيب عن عُبيد الله بن عدي أنه قال :**
« بلغني حديثٌ عند عليٍّ رضي الله عنه، فخفتُ إن ماتَ أن لا أجده عند غيره، فرحلتُ حتى قدمتُ عليه العراق »[٢]

٧- **وأخرج الخطيب أيضاً عن أبي العالية**- أحد التابعين- أنه قال : « كنَّا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم... »[٣].

٨- **وحدَّث الشعبي رجلاً بحديث**، ثم قال له: « أعطيناكَهَا بغير شئ، وقد كان يُركبُ فيما دونها إلى المدينة »[٤].

قال الحافظ ابن حجر : وتَتَبُّعُ ذلك كثيرٌ، وفي حديث جابر دليلٌ على طلب علوِّ الإسناد، لأنه بلغه الحديث عن عبدالله بن أنيس فلم يُقنعه، حتى رحل إليه فأخذه عنه بلاواسطة، وفيه-

---

(١) أخرجه مالك وانظر فتح الباري ١ / ١٧٥.
(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية صفحة ٤٠٢ وابن حجر في فتح الباري ١ / ١٧٥.
(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية صفحة ٤٠٢.
(٤) فتح الباري على شرح صحيح البخاري ١ / ١٧٥.

أي في الحديث- ماكان عليه الصحابةُ من الحرص على تحصيل السُّنَن النبوية[1].

فرضي الله عن الصحابة والتابعين، لشدة حرصهم على نقل هدي النبي ﷺ، وتبليغه للناس، على وجه الدقَّة والإتقان، ونفعنا الله بما رووه لنا من أحاديث رسول الله عليه أفضل الصلاة والتسليم.

كلامٌ نفيسٌ للدكتور القرضاوي

يقول فضيلة الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي في كتابه المدخل لكتابة السُّنَّة النبوية، تحت عنوان «الرحلة في طلب السنة»:

«ولم يعرف التاريخ أمةً رحلت في طلب العلم، مثل الأمة الإسلامية، وبخاصة علماء الحديث فيها، الذين ضربوا أروع الأمثال، في قطع الفيافي الواسعة، على ظهور الإبل، أو مشياً على الأقدام، بغية استماع حديث ممن يحفظه، أو من أعلى مصدرٍ حيٍّ له.. وقد بدأ ذلك من عهد الصحابة رضي الله عنهم. ثم ساق بعض الآثار عن رحلتهم ثم قال: وتبيِّن هذه الوقائع، أن سبب رحلة الصحابة، كان لسماع حديثٍ لم يسمعه الصحابي من رسول الله ﷺ، أو للتثبت من حديث يحفظه الصحابي، وليس في بلده من يحفظه، فيشدُّ الرحال إلى من يحفظه، ولو كان على مسيرة شهر، وبعد الصحابة سار تلاميذهم من التابعين، سيرتهم في الرحلة لطلب الحديث، وربما زادوا عليهم، فقد تفرَّق الصحابة في الأمصار يحملون معهم حديث رسول الله ﷺ.

(١) فتح الباري على شرح صحيح البخاري ١ / ١٧٥.

وفي جيل التابعين، برز عامل جديد، يحفزُ طلاب الحديث إلى الرحلة، ذلك هو طلب الإسناد العالي، فهو أخصر طُرُق الحديث المتَّصلة.

فبدَل أن يأخذ التابعيُّ عن تابعيٍّ، أخذ بدوره الحديث عن صحابي، يرحلُ إليه فيروي الحديث عنه مباشرة»[1].

التثبت من رواية الحديث الشريف

وكما رحلوا طلباً لسماع الحديث، كذلك فقد بذلوا جهوداً، للتثبت من رواية الحديث وصحته، فكان الواحد منهم يستحلف غيره، أنه قد سمعه من رسول الله ﷺ، مع اعتقاده بصدقه- زيادةً في الرغبة من التثبت.

هذا عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه، يحدثنا عمَّا كان يصنع، إذا سمع حديثاً عن رسول الله ﷺ، فيقول كما يروي لنا الإمام الترمذي: «إني كنت رجلاً إذا سمعتُ من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني رجلٌ من أصحابه استحلفتُه، فإذا حلف لي صدَّقته، وإنه حدَّثني أبوبكر وصدق أبوبكر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: مامن رجلٍ يذنب ذنباً، ثم يقوم فيتطهَّر، ثم يصلِّي، ثم يستغفر الله إلاَّ غفر له، ثم قرأ هذه الآية **﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٣٥)﴾**[2] [**آل عمران**: ١٣٥].

---

(١) المدخل لكتابة السنة النبوية للدكتور القرضاوي ص٨٠.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في التفسير رقم ٣٠٠٦ ورواه أيضاً أبوداود وابن ماجه.

فهذا عليٌّ يخبرنا أنه كان يستحلف الرجل، من صحابة رسول الله ﷺ إذا سمع منه حديثاً، زيادة في التثبت، وأنه سمع من أبي بكر الصدِّيق ولم يستحلفه، إجلالاً له، وإعظاماً لقدرة، لأنه عنده في درجة الصدِّيقين رضي الله عنهم جميعاً.. فلْيدرك الحمقى المغفَّلون، الذين يكرهون أبابكر وعمر، مقدار تعظيم عليٌّ لأبي بكر وعمر، حتى إن علياً رضي الله عنه زوَّج ابنته لعمر، وكان يحبه ويجلَّه ويعظِّمه، وذلك شأن الأكابر من الناس، رضي الله عنهم جميعاً.

طلب الشهود والبيّنة على سماع الحديث

وكان بعض الصحابة لايقبل الرواية، حتى يطلب البيِّنة على سماع الحديث من رسول الله ﷺ، وذلك بأن يأتيه بمن يشهد معه، أنه تلقّى ذلك الحديث وسمعه من رسول الله عليه الصلاة والسلام، كلُّ ذلك بقصد التحرِّي، والتثبت من صحة الحديث والرواية، وإليكم هذه القصة البديعة.

قصة أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

روى **الإمام البخاري** عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: «كنتُ في مجلسٍ من مجالس الأنصار، إذ جاء أبوموسى- يعني الأشعري- كأنه مذعورٌ، وفي رواية -فزعاً مذعوراً- قلنا: ماشأنك؟ قال: استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي فرجعتُ، فقال له عمر: مامنعك؟ قال: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقد

قال رسول الله ﷺ : إذا ستأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع!! فقال له عمر: والله لتقيمنَّ عليه ببيِّنة وإلاَّ أوجعتك!!

فقال أبوموسى: أمنكم أحدٌ سَمِعَه من النبي ﷺ؟ فقال أُبيٌّ بن كعب، والله لايقوم معك إلاَّ أصغر القوم، قال أبوسعيد الخدري: فكنتُ أصغر القوم، فقمتُ فأخبرتُ عمر أن النبي ﷺ قال ذلك»[1].

وفي رواية أخرى أخرجها **مسلم** في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال:

«كنا في مجلس عند أُبيٍّ بن كعب، فأتى أبوموسى الأشعري مغضباً حتى وقف، فقال: أنشدكم الله، هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: الاستئذان ثلاث، فإن أُذن لك وإلا فارْجِعْ؟ قال أُبيٌّ: وماذاك؟ قال: استأذنتُ على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرات، فلم يُؤذن لي فرجعتُ، ثم جئتُه اليوم فدخلت عليه، فأخبرتُه أني جئتُ أمس، فسلَّمتُ ثلاثاً ثم انصرفتُ، قال: قد سمعناك ونحن حينئذٍ على شغل، فلولا استأذنتَ حتى يؤذن لك؟ قال: استأذنتُ كما سمعتُ رسول الله ﷺ- يعني ثلاثاً-. فقال له عمر: فوالله لأوجعنَّ ظهرك وبطنك، أو لتأتينَّ بمن يشهد لك على هذا!! فقال أُبيٌّ بن كعب: فوالله لا يقوم معك إلا أحدثُنا سناً- أي أصغرنا سنّاً- قم ياأبا سعيد، فقمتُ حتى أتيتُ عمر، فقلت: قد سمعتُ رسول الله ﷺ يقول هذا»[2].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان ١١ / ٢٧ من فتح الباري، ورواه مسلم رقم ٢١٥٣.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الآداب رقم ٢١٥٣.

وجاء في **بعض الروايات في صحيح مسلم** : أنَّ أُبيَّ بن كعب قال لعمر: «سمعتُ رسول الله ﷺ يقول ذلك، يا ابن الخطاب، فلا تكونّن عذاباً على أصحاب رسول الله ﷺ!! فقال له عمر: سبحان الله، إنما سمعتُ شيئاً، فأحببتُ أن أَتثبَّت»[1].

---

(١) صحيح مسلم ٣/١٦٩٧.

دلالة واضحة على التثبت من سماع الحديث الشريف

فهذه القصة وأمثالها، تدل دلالة واضحة على حرص الصحابة على التثبت من أحاديث رسول الله ﷺ، حتى لايدخل إليها دخيل، أو يتطرأ إليها بعض الشك، ولهذا نرى في بعض روايات الحديث، أن الراوي قد يذكر عبارة تدلُّ على تردُّده في لفظة واحدة، أو جملةٍ واحدة، زيادةً في التوثق، فيقول: سمعتُه يقول كذا، أو يقول كذا، كما في حديث شهادة الزور المروى في الصحيحين: «**ألا أُنبئكم بأكبر الكبائر**؟ قالها ثلاثاً، قلنا بلى يارسول الله!!

قال: **الإشراك بالله، وعقوق الوالدين**- وكان متكئاً فجلس- فقال: **ألا وقول الزور**، أو قال: ألا وشهادة الزور، فمازال يكرِّرها حتى قلنا: ليته سكت»[١] أي خوفاً على رسول الله ﷺ من شدة غضبه. فنرى المحدِّث يتردَّد بين كلمتين، معناهما واحد «قول الزور» أو«شهادة الزور» خوفاً من الكذب على رسول الله ﷺ، لأنهم سمعوا ماورد عنه ﷺ في التشديد على من كذب عليه ﷺ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**من كَذَبَ عليَّ متعمِّداً فلْيتبوَّأْ مقعدَه من النَّار**»[٢].

---

(١) الحديث أخرجه الشيخان: البخاري، ومسلم.

(٢) هذا الحديث من الأحاديث المتواترة، وهذا لفظ مسلم أخرجه في مقدمة صحيحه رقم (٣) باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ.

ومن هنا يتضح لنا بجلاء، شدة عناية الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من السلف الصالح، بأحاديث رسول الله ﷺ، لأنها عمدة الدين بعد كتاب الله عز وجل.

فكانوا يتثبتون من كل لفظة، ومن كل حديث يبلغهم عن رسول الله ﷺ.

قال الحافظ ابن حجر: وجاء في بعض طُرُق الحديث أن عمر قال لأبي موسى:

«أما إني لم أتَّهمكَ، ولكني أردتُ ألاَّ يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ»، قال: فيؤخذ منه التثبت في خبر الواحد، لما يجوز عليه من السهو وغيره، وقد قبل عمر خبر العدل الواحد بمفرده، في توريث المرأة من دية زوجها، وأخذ الجزية من المجوس، إلى غير ذلك، لكنه كان يتثبَّت إذا وقع له مايقتضي ذلك[1].

قصة حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه:

ولقد كان الصحابي يروي الحديث كما سمعه من رسول الله ﷺ، حتى ولو كان في الحديث عتبٌ عليه أو ملامة، كما يروي لنا الصحابي الجليل أبوذر هذه الرواية التي أخرجها البخاري في صحيحه، يقول رضي الله عنه فيها: «أتيتُ النبيُّ ﷺ وعليه ثوبٌ أبيضٌ وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فقال ﷺ: «**مامن عبد قال لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك، إلاَّ دخل الجنة**، قلتُ يارسولَ الله: وإن زنى وإن سرق؟ قال: **وإن زنى وإن سرق!!** فأعادها أبوذر ثلاثاً: قلتُ: وإن زنى، وإن سَرَق؟ قال: **وإن زنى وإن سرق!!** قلتُ: وإن

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١١ / ٣٠.

زنى وإن سرق؟

قال: **وإن زنى وإن سرق، على رغم أنف أبي ذر.**

قال البخاري في تمام الرواية : وكان أبوذرٍّ إذا حدَّث بهذا قال: «وإن رغم أنف أبي ذر»[١].

قال أبوعبدالله- يعني البخاري-: هذا عند الموت، أو قبله إذا تاب وندم وقال: لا إله إلا الله غُفر له».

قال العيني : وظاهر قول البخاري أن المغفرة لا تكون إلا لمن تاب وأناب، وتفسير البخاري يحتاج إلى تفسير آخر، وذلك أن التوبة والندم، إنما ينفع في الذنب الذي بين العبد وربه، وأمَّا مظالم العباد، فلا تُسْقطها عنه التوبة، إلاَّ بردِّ المظالم إليهم، أو عفوهم، ومعنى الحديث أن من مات على التوحيد دخل الجنة، وإن ارتكب الذنوب، ولايُخلَّد في النار، وفي هذا الحديث ردٌّ على المبتدعة من الخوارج والمعتزلة، الذين يدَّعون خلود من مات من مرتكبي الكبائر من غير توبة في النار[٢]. وأما تكرير أبي ذر قوله «وإن زنى وإن سرق» فلاستعظام شأن دخول الجنة مع مباشرة الكبائر، وتعجبه من قول النبي ﷺ «**من مات على ذلك دخل الجنة**» وحكاية أبي ذر عند روايته الحديث بقوله «وإن رغم أنف أبي ذر» إنما قاله للشرف والافتخار، لأنه من كلام رسول الله ﷺ، فهو يذكر الحديث ويردِّد قول الرسول عليه الصلاة والسلام مفتخراً بذلك ومتشرفاً بذلك الكلام الذي سمعه من الرسول ﷺ، وهذا غاية الدقة في الرواية، ونهاية التثبت في نقل كلام سيد المرسلين ﷺ.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب اللباس ٢٢ / ٧ من عمدة القاري.

(٢) انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٢ / ٨ للإمام العيني.

ترك رواية أهل الأهواء والبدع

ولقد كان المحدِّثون يرفضون قبول أحاديث أهل البِدَع والأهواء، كما يرفضون قبول رواية ضعيف الحفظ، والذي لايضبط النصَّ، خشية من وقوع الخطأ في روايته!!

روى **الحافظ الخطيب البغدادي** عن حماد بن زيد قال: سمعت أيوب السختياني يقول: «إن لي لجاراً بالبصرة، ماأكاد أقدِّم عليه بالبصرة أحداً– يعني لصلاحه وكثرة عبادته– ولو شهد عندي على فَلْسين، أو تمرتين، لم أُجزْ شهادته»[1]. قال أيوب ذلك لأن جاره لايضبط الحديث، وإن كان صالحاً حسن المعاملة لجيرانه.

وصية الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وكان الإمام مالك– إمام دار الهجرة– يقول:

«لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك من الرجال:

١– لاتأخذ العلم من سفيهٍ معلنٍ بالسَّفه، وإن كان أروى– أي أحفظَ وأضبط– الناس.

٢– ولا تأخذه من كذّاب، يكذب في أحاديث الناس، إذا جُرِّب ذلك عليه، وإن كان لايُتَّهم في أن يكذب على رسول الله ﷺ.

٣– ولا تأخذه من صاحب هوى، يدعو الناس إلى هواه.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ١/١٣٩.

٤- ولا من شيخ له فضلٌ وعبادة، إذا كان لايعرف مايحدِّث به»[١]. يعني لا يتقن ضبطَ روايةِ الحديث الشريف.

وقال مطرِّف بن عبدالله اليساري: سمعت مالك بن أنسٍ يقول: لقد أدركت بهذا البلد- يعنيَ المدينة- مشيخةً لهم فضلٌ، وصلاح، وعبادة، يحدِّثون، ماسمعتُ من واحدٍ منهم حديثاً قطُّ- أي ماكتبت عن واحد منهم ولارويتُ عنه شيئاً- قيل: ولم ياأبا عبدالله؟ قال: لم يكونوا يعرفون مايُحدِّثون»[٢]. يريد الإمام مالك أنهم ماكانوا أهل ضبط، كانوا يَرْوُون عمَّن هبَّ وربَّ، ولذلك لم يقبلْ أحاديثهم، ولم يروِ عن واحدٍ منهم، إنما كان يروي عن الثقات، الذين يضبطون الرواية، ويعرفون مداخل الحديثِ ومخارجَه.

وروى الخطيب عن ابن لهيعة أنه قال:

«سمعتُ شيخاً من الخوارج تاب ورجع، وهو يقول: إن هذه الأحاديث دينٌ، فانظروا عمَّنْ تأخذون دينكم، فإنَّا إذا كنا هَوِينا أمراً- أي أحبَبْنا قولاً، أو رضينا خبراً- صيَّرناه حديثاً»[٣].

ومن هنا ندرك الحكمة، في ترك المحدِّثين الرواية عن أهل البدع والأهواء، لأن الهوى يدعو إلى اقتراف الكذب، ولايمنعه رادع من تقوى ودين «إن الهوى ماتولَّى يُصْمِ أو يَصِمِ!!

---

(١) الجامع للخطيب البغدادي ١/١٣٩ باب ترك السماع ممن لايعرف أحكام الرواية وإن كان مشهوداً له بالصلاح.
(٢) الجامع لأخلاق الراوي والسامع للبغدادي ١/١٤٠.
(٣) المرجع السابق نفسه ١/١٣٨ وأخرجه الرامهرمزي ص٤١٥ في المحدث الفاضل.

الفصل العاشر

شروط قبول الرواية

ويشمل الأبحاث الآتية :

١- الشرط الأول الإسلام.

٢- الشرط الثاني التكليف.

٣- الشرط الثالث الضبط.

٤- الشرط الرابع العدالة.

٥- اقسام الضبط الظاهر، والباطن.

٦- كيف تعلم عدالة الراوي.

شروط قبول الرواية

وقد اشترط علماء الحديث، لصحة قبول الرواية، شروطاً يجب أن تتوفر في الراوي حتى يُقبل حديثُه، وتُقبل روايته، وهي أربعة شروط:

١– الإسلام.

٢– التكليف.

٣– الضبط.

٤– العدالة.

وهذه الشروط الأربعة، هي شروط في الشهادة، كاشتراطها في الرواية، وتنفرد الشهادة بأوصافٍ أخرى كالحرية، فإنها شرطٌ في الشهادة، وليست شرطاً في الرواية، وكالعدد أن يكون هناك شاهدان لصحة الشهادة، وهي ليست شرطاً في الرواية، فإن رواية الواحد تُقبل، وإن لم تُقبل شهادته، إلاَّ في بعض الحالات النادرة.

وسنتحدث عن هذه الشروط بشئ من الإيجاز فنقول:

الشرط الأول: الإسلام

أول شرط من شروط قبول رواية الحديث النبوي الشريف، أن يكون الراوي مسلماً، فإن رواية الكافر لا تُقبل بالاتفاق، لأنه متَّهمٌ في الدين، ولأن الله أهانه بسبب الكفر، فجعله أحطَّ منزلةً من الحيوان

﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ (٥٥)﴾ [الأنفال: ٥٥] فكيف نقبل روايته، وهو كافر لا يؤمن بالله، ويكيد للإسلام والمسلمين؟ وكيف نكرِّمه بقبول روايته وقد أهانه الله؟ وإذا كانت شهادة بعضهم على بعض، مقبولةً عند بعض الفقهاء، فلا خلاف في ردِّ روايتهم، لأنهم ليسوا أهلاً لتحمل الحديث النبويّ، وروايته عن سيد ولد آدم ﷺ لأنه لا يتورَّع عن الكذب.

الشرط الثاني: التكليف

وذلك بأن يكون الراوي بالغاً، فلاتُقبل رواية الصبِّي، لعدم التثبت من صدقه، لأنه لا زاجر له عن الكذب، فلاتحصل الثقةُ بقوله، وقولُ الفاسق أوثقُ من قول الصبي وروايته مردودة، فكيف الصبيُّ؟ ولأن قوله في حق نفسه بإقراره لا يُقبل، فكيف في حق غيره؟

والمهمُّ في الأمر، أن يكون بالغاً مميِّزاً عند الرواية، ولايضرُّ أن يكون عند التحمل- أي عند سماع الحديث- طفلاً، فإن بعض الصحابة رأوا رسول الله ﷺ، وسمعوا عنه، وبلَّغوا أحاديثه التي سمعوها في سنِّ البلوغ والتمييز، فقُبلتْ روايتهم دون تردُّد.

يقول مجد الدين ابن الأثير الجزري، في مقدمة كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول»: لا تُقبل رواية الصبيِّ، لأنه لا وزاع له عن الكذب، أما إذا كان طفلاً عند التحمل، مميِّزاً بالغاً عند الرواية، فتُقبل روايته، لأن الخلل اندفع عن تحمُّله وأدائه، ويدلُّ على جوازه، إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على قبول رواية جماعةٍ من أحداث- صغار الأطفال- ناقلي الحديث، كابن عباس، وابن الزُّبير،

وأبي الطُّفيل، ومحمود بن الربيع، وغيرهم، من غير فرقٍ بين ماتحمَّلوه قبل البلوغ وبعده.

وعلى ذلك دَرَج السَّلف الصالح، من إحضار الصبيان مجالس الرواية، ومن قبول روايتهم فيما تحمَّلوه في الصغر[1].

إلاَّ أنَّ لأصحاب الحديث اصطلاحاً فيما يكتبونه للصغير، إذا كان طفلاً أو غير مميِّز، فإنهم يكتبون له «حضوراً»- يعني أنه حضر المجلس- . ومتى كان ناشئاً مميِّزاً، كتبوا له «سماعاً»- يعني أنه سمع الحديث الشريف- ولقد كثر ذلك فيما بينهم، حتى صاروا يكتبون الحضور للطفل الصغير جداً[2].

الشرط الثالث: الضَّبْطُ

أما الشرط الثالث وهو الضَّبْطُ، فمعناه إتقان مايرويه الراوي، بأن يكون متيقِّظاً لما يروي، غير خاملٍ ولا مغفَّل، حافظاً لروايته إن كان يروي من الحفظ، ضابطاً لكتابه إن كان يروي من الكتاب، عالماً بمعنى مايرويه إن روي بالمعنى، حتى يثق المطَّلع على روايته، والمتتبعٌ لأحواله، بأنه أدَّى الأمانة كما تحمَّلها، لم يُغيِّر من الرواية شيئاً، وهذا هو موطن التفاضل بين الرواة الثقات!!

---

(١) مثال ذلك ماروي عن ابن عباس وهو غلام صغير أنه قال: «كنت رديف النبي ﷺ يعني خلفه على الدابة- فقال لي: ياغلامُ إني أعلِّمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك- أي أمامك- إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء، لم يضروك إلاّ بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجفَّت الصحف».

(٢) جامع الأصول لابن الأثير ١ / ٧١.

فإذا كان الراوي عدلاً ضابطاً سُمِّي ثقةً، ويعرف ضبطُه بموافقة الرواة الثقات، الضابطين المتقنين لروايته التي رواها.

ولا تضرُّ المخالفة اليسيرة، فإن كثرت مخالفته للثقات، وقلَّت الموافقة، اختلَّ ضبطه، ولم يُحتجَّ بحديثه، وسمي حديثه شاذاً، لمخالفة الثقات، كما قال الإمام العراقي في ألفيته:

وذُو الشُّذُوُذِ ما يُخالفُ الثِّقة فيـه المَلاَ فالشَّافِـعيُّ حـقَّقَه

أقسام الضبط عند المحدثين

وقد قسم المحدِّثون الضبط إلى قسمين:

١– ضبط ظاهر.

٢– ضبط باطن.

فالضبط الظاهر هو : ضبطُ لفظ الحديث، وروايتُه بإتقان، ومعرفة معناه من حيث اللغة، وهو المعروف باسم الرواية.

والضبط الباطن هو: ضبطُ معناه من حيث تعلُّق الحكم الشرعي به، وهو الفقه، وهو المعروف باسم الدراية.

وقد أشار الحديث الشريف إلى هذين النوعين، في قوله ﷺ:

«**نضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها، فأدَّاها كما سمعها، فربَّ مبلَّغٍ أوعى من سامع. وربَّ حامل فقهٍ وليس بفقيه، وربَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه**»[1].

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي رقم ٢٦٥٩ وقال: حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجة ١/ ٨٤ من حديث عبدالله بن مسعود، وصححه ابن حبان.

فقوله ﷺ : «وَعَاها فأدَّاها كما سمعها» إشارة إِلى الضبط الأول «الرواية».

وقوله : «وربَّ مبلَّغ أوعى من سامع» إشارة إِلى الضبط الثاني، وهو «الفقه» ولذلك قال في تتمة الحديث «وربَّ حامل فقهٍ وليس بفقيه، وربَّ حامل فقهٍ إِلى من أفقهُ منه». والمطلوب عند المحدِّثين، مطلقُ الضبط، الذي هو شرطُ الراوي، وهو الضبطُ الظاهر عند الجمهور، أما الفقه للحديث واستنباطُ الأحكام، فهذا لا يشترط في الراوي، وإِنما هو من مهمة الفقيه، الذي يستطيع أن يدرك بثاقب بصره، المغزى من الحديث، ويستخرج من بحاره الكنوز الثمينة، وهو علم الدراية.

كلام المحدّث ابن الأثير في جامع الأصول

قال شيخ الحديث ابن الأثير الجزري:

«على أنَّ الضبط في زماننا هذا[1]، بل وقبله من الأزمان المتطاولة، قلَّ وجوده في العالم، وعزَّ وقوعه، فإِن غاية درجات المحدِّث في زماننا، المشهور بالرواية، أن تكون عنده نسخة قد قرأها، أو سمعها، يُحدِّث منها.. وإِذا اعتبرتَ أحوال المحدِّثين في عصرنا، وجدتَ أنه ليس عندهم من الدراية علم، ولالهم بصواب الحديث وخطئه معرفة، غيرماذكر من الرواية على الوجه المذكور، على أنه

(١) الإمام المحدِّث مجد الدين أبي السعادات ابن الأثير الجزري من علماء القرن الخامس الهجري، ولد سنة ٥٤٤هـ وتوفى سنة ٦٠٦هـ كان موسوعة في علوم العربية والقرآن، واللغة والفقه والحديث، كان يقصده العلماء، ويفد إليه السلاطين والأمراء، يقبسون من علمه، وينهلون من فيضه، وانظر ترجمته في جامع الأصول ١ /٥ .

مايُخلي الله بلاده وعباده، من أئمة يهتدي بهم العالمون، وحفَّاظ يأخذ عنهم المهملون، وعلماء يقتدى بهم الجاهلون، وأفاضل يحرسون هذا العلم الشريف من الضَّياع، ويقرئونه صحيحاً كما انتهى إليه في الأسماع، ويصونون قواعده من الزلل والاختلال، حفظاً لدينه، وحراسة لقانونه»[1].

الشرط الرابع: العدالة

أمَّا الشرط الرابع لقبول الرواية فهي: العدالةُ

ومعنى العدالة: أن يكون الراوي مستقيماً في سيرته، وسلوكه، ودينه، غير فاسق، ولا مرتكبٍ للمعاصي والمنكرات، وغير متَّهم بالكذب، أو منسوبٍ إلى البدعة والهوى، ولاتشترط العصمةُ من جميع المعاصي، لأن العصمة التامة لرسل الله وأنبيائه.

وممَّا يدلُّ على وجوب اتصاف الراوي بالعدالة، أن الله عزَّ وجل أمر بالتثبت من خبر الفاسق ﴿**إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبيَّنوا** (٦)﴾ [**الحجرات**: ٦] وأوجب قبول شهادة العدل ﴿**وأشهدوا ذوي عدلٍ منكم** (٢)﴾ [**الطلاق**: ٢] وقال سبحانه ﴿**ممَّن ترضون من الشهداء** (٢٨٢)﴾ [**البقرة**: ٢٨٢] والرواية كالشهادة، فيجب فيها أن يكون الراوي عدلاً، غير معروف بفسقٍ أو فجور، ولا معروفٍ بكذب، أو متَّهم في دينه باتباع البدع والأهواء.

قال العلامة ابن الأثير: والعدالة عبارةٌ عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى أمرٍ راسخ في النفس، يحمل صاحبَها

---

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير ١ / ٧٣.

على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، حتى تحصل الثقةُ للنفوس بصدقه، ولاتشترط العصمة من جميع المعاصي، ولايكفي اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ماتُردُّ به الشهادة والرواية، فكلٌّ مايدلُّ على ميل دينه، إلى حدٍ يستجيز على الله الكذب بالأغراض الدنيوية، فإنه مخلٌّ بالعدالة.

كيف تعلم عدالة الراوي؟

والعدالةُ لا تُعرف إلاّ بخبرةٍ باطنة، وبحثٍ عن سريرة العدل وسيرته، ومتى عُرفتْ عدالة شخص بالخبرة قُبِل حديثُه، ولا تُقبل رواية من عُرف باللّعب واللهو والهزل في أمر الحديث، أو بالتساهل فيه، أو بكثرة السهو، إذ تبطل الثقةُ بجميع ذلك.

ومما يحتاج إليه طالب الحديث، أن يبحث عن أحوال شيخه، الذي يأخذ عنه، بعد أن يتحقّق من إيمانه، وحسن عقيدته، وأنه ليس بصاحب هوى، ولا بدعة يدعو الناس إليها، فقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه، إذا فاته حديثٌ من رسول الله ﷺ، ثم سمعه من غيره، حلّف الذي يُحدّثه به على صحته، وعلى ذلك كان أكثر الصحابة والتابعين، رحمة الله عليهم، ولنا في الاقتداء بهم أسوة حسنة[1].

---

(١) مقدمة جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ ١ / ٧٤ - ٧٦ بشيء من الاختصار، وما أشار إليه من قصة تحليف علي، لمن يحدثه بحديث عن رسول الله لم يكن قد سمعه، هي ماروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: «كنتُ إذا سمعتُ من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء منه: وإذا حدثني عنه غيره. استحلفته، فإذا حلف لي صدقته. وإن أبا بكر حدثني - وصدق أبوبكر - أنه سمع النبي ﷺ يقول: «مامن رجل يذنب ذنبا. فيتوضأ فيحسن الوضوء، ثم يصلي ركعتين، فيستغفر الله عز وجل، إلا غفر له» وقد تقدم الحديث.

خاتمة البحث

مَّما سبق وأوردناه في هذا الكتاب، يتَّضح لنا بجلاء ووضوح ، الحقائق العلمية الآتية، نلخِّصها في كلمات وسطور:

الأول : أنَّ السنَّة النبويَّةُ جزءٌ من الوحي الإلهي المُنْزَل، ولكنها وحيٌ غير متلُوٍّ، لقوله تعالى ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ** ۝٣ **إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ** ۝٤﴾ [**النجم**: ٣، ٤]

الثـاني : الأحاديث النبوية الشريفة، بحر زاخرٌ من العلوم، ونظام شامل كامل، لجميع شؤون الحياة، يجب الأخذ بها، لأنها المصدر الثاني للتشريع، باتفاق علماء المسلمين.

الثالث : طاعة الرسول ﷺ واجبة على الأمة، بأمر الله تبارك وتعالى وحكمه، ولايصحُ لمسلمٍ الخروجُ على أوامر الرسول ونواهيه، لقوله سبحانه ﴿**مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** ۝٨٠﴾ [**النساء**: ٨٠] وقوله جلَّ وعلا ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ۝٧﴾ [**الحشر**: ٧].

الرابع : رفضُ السُنَّة النبويَّة رفضٌ للقرآن، وخروج عن طاعة الرحمن، والتكذيبُ بها تكذيبٌ للقرآن نفسه، لأن الوحي الشرعي قسمان: وحيٌ متلوٌّ، ووحيٌ مبلَّغٌ بطريق الرسول ﷺ عن الله عزَّ وجلَّ، كما في قوله تعالى ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ** ۝٣﴾ [**النجم**: ٣].

الخامس : أحكام القرآن مجملة، لأن القرآن دستور، والدساتير

-بوجهٍ عام-، تتناول القواعد العامة، لا الجزئيات والفرعيات من الأحكام.

السادس : مهمة الرسول ﷺ - كما وضَّحها القرآن الكريم- تَبْيِينُ أحكام القرآن، وتفصيلُ مجمله، وتوضيح معانيه، كما قال ربُّ العزة والجلال ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴿٤٤﴾ ﴾ [**النحل** : ٤٤].

السابع : دعوى «الاكتفاء بالقرآن» عن «السُّنَّة المطهَّرة» دعوى باطلة أثيمة، يرفضها القرآن نفسُه، حيث جعل من شروط الإيمان، قبول حكم الرسول، والانقياد والتسليم له ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴿٦٥﴾ ﴾ [**النساء** : ٦٥].

الثامن : الجماعة التي تُطلِق على نفسها «أهل القرآن» في الهند وباكستان، هي جماعةٌ مشبوهة، دخيلةٌ على الإسلام، تغذِّيها وتحرِّكها أيادٍ أجنبية، ورئيسها «غلام أحمد برويز» ينكر الجهاد بالسلاح، ويؤوِّله بمجاهدة النفس، ويزعم أن القرآن، لم يأمر إلاَّ بصلاتين فقط، في الصباح والمساء، والصلواتُ الخمس دخيلة على القرآن، وأتباعُه هم القاديانيون المنسلخون عن الإسلام.

التاسع : ليست الأحاديث الشريفة، هي أقوالُ الرسول فقط، كما يزعمه المستشرقون- تضليلاً- وإنما هي جميع أقواله، وأفعاله، وأوصافه، وتقريراته وسيرته، كما عرّفها بذلك المحدِّثون الثقات، فلا غرابة إذا زادت على خمسمائة ألف حديث، لأن كلَّ مايتعلق بحياة الرسول ﷺ هو من السُّنَّة المطهَّرة.

العاشر : لم يُؤْثَرْ عن أمةٍ من الأمم، أنَّها اعتنت بنقل سيرة نبيِّها، وحياته المنزلية، والاجتماعية، كما اعتنت هذه الأمة المحمدية، فقد قاموا بنقل قوله، وهديه، وعمله، وحركاته، وسكناته، ولفتاته، وابتساماته، واستوعبوا كلَّ كلمةٍ، وكلَّ حرفٍ، وكل عمل، وكل قول، بأسانيد ثابتة صحيحة، فإذا سمعتَ الحديثَ منهم، فكأنك تسمعه غضاً طرياً من فم الرسول عليه الصلاة والسلام، ولهذا نجزم بصحة مانقل عن الرسول ﷺ.

الحادي عشر : السنة النبوية نالت العناية الفائقة، من أسلافنا الأقدمين، رضوان الله عليهم، من حيث الحفظ، والكتابة، ودقةُ الاستنباط، والتحرِّي عن الرواة، ومعرفة الصحيح من الدخيل بأساليب في منتهى الروعة والإبداع.

الثاني عشر : دعاوى رفض العمل، بالسنة النبوية المطهرة، بحجة أن فيها: الضعيف، والدخيل، والمكذوب، دعاوي باطلة، لاتعتمد على حقائق علمية، إنما هي «**جعْجعةٌ من غير طحين**»[1]، وجهلٌ فاضح يثيره أعداء الإسلام من المستشرقين.

الثالث عشر: السنة المطهَّرة حفظت وسُطِّرت في عصر النبوة، وبعده في عصر الخلفاء الراشدين، ثم في زمن التابعين، وزمن الأئمة المجتهدين، فظهرت كتُب الصحاح والسُّنن، والمسانيد، والأطراف، بأيدٍ موثوقةٍ أمينة، وظهرتْ نبوءة الرسول ﷺ في قوله «**يحمل هذا العلمَ من كلِّ خلفٍ عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل**

(١) في الأمثال العربية قولهم : «أسمعُ جعْجعة ولا أرى طحْناً» يضرب للرجل يكثر الكلام ولا يعمل والذي يعد ولا يفي.

الجاهلين»[1].

الرابع عشر : منهج النقد عند المسلمين، منهجٌ دقيق، بالغ الدقة والإعجاب، يقوم على نقد السند والمتن، لا على السند فقط، كما يزعم بعض المستشرقين، والمتأثرين بهم من المسلمين، والجاهلين بطرائق علماء الحديث، فقد توسعت الدراسات الحدثيَّة وتنوعت، حتى بلغت خمساً وستين نوعاً من العلوم، منها «علم الجرح والتعديل».

الخامس عشر : أحاديث الصحيحين «البخاري ومسلم» نُقلت إلينا نقلاً دقيقاً صحيحاً، بسلسلة من الرواة، والحفاظ، الموثوقين، فأسانيدها من أصحِّ الأسانيد، ومتونها من أوثق المتون، المتصلة السند إلى رسول الله ﷺ، ولذلك عوَّل على مافيهما جميع الفقهاء والمحدثين، وليست هي كلُّ ماروي من الأحاديث الصحيحة، وإنما هي أصح الصحيح، ومايثيره البعض حولهما فمن جهله بهذا العلم النبوي الشريف، وعدم معرفة منزلتهما ومكانتهما في التلقي والتصحيح، فمن شروط الإمام البخاري «التلقِّي» بأن يكون الراوي قد التقى بمن حدَّث عنه، واكتفى الإمام مسلم «بالمعاصرة» وهذا كلُّه من عناية الشيخين بصحة الرواية عن رسول الله ﷺ.

هذه خلاصةٌ موجزة، عمَّا جاء في الكتاب من الأبحاث، وكلُّها بحوث علمية، مقرونة بالدلائل والبراهين الساطعة، وفيها أقوال الأثبات من الأئمة الأعلام رضوان الله عليهم.

---

(١) الحديث أخرجه واستشهد به الامام ابن الجوزي في مقدمة كتابه «الموضوعات ١ / ٣١؛ وأخرجه ابن أبي حاتم الرازي في كتابه الجرح والتعديل ٢ / ١٧؛ وانظر الكلام عن هذا الحديث في التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للامام العراقي ص ١٣٤ وشرح العراقي على الفيته ص ١٤٢-١٤٣ وفتح المغيث شرح الفية الحديث للسخاوي ١ / ٣٢٣- ٣٢٤، اهـ مصححه.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا الاستقامة، والفهم السليم لدينه القويم، وأن ينير به عقول شبابنا وأبنائنا، ليعرفوا قيمة هذا التراث الخالد، الذي تركه لنا هدي سيد المرسلين، ليقبسوا من أنواره ومشكاته، ماينير لهم الطريق، في ظلمات هذه الحياة الحالكة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على عبده ورسوله، نبينا محمد خاتم المرسلين، وسلّم تسليماً كثيراً.

فهرس الموضوعات

صدر من هذه السلسلة

١ –	تأملات في سورة الفاتحة	د. حسن باجودة
٢ –	الجهاد في الإسلام مراتبه ومطالبه	أ. أحمد محمد جمال
٣ –	الرسول في كتابات المستشرقين	أ. نذير حمدان
٤ –	الإسلام الفاتح	د. حسين مؤنس
٥ –	وسائل مقاومة الغزو الفكري	د. حسان محمد مرزوق
٦ –	السيرة النبوية في القرآن	د. عبد الصبور مرزوق
٧ –	التخطيط للدعوة الإسلامية	د. محمد علي جريشة
٨ –	صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية	د. أحمد السيد دراج
٩ –	التوعية الشاملة في الحج	أ. عبد الله بوقس
١٠ –	الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره	د. عباس حسن محمد
١١ –	لمحات نفسية في القرآن الكريم	د. عبد الحميد محمد الهاشمي
١٢ –	السنة في مواجهة الأباطيل	أ. محمد طاهر حكيم
١٣ –	مولود على الفطرة	أ. حسين أحمد حسون
١٤ –	دور المسجد في الإسلام	أ. محمد علي مختار
١٥ –	تاريخ القرآن الكريم	د. محمد سالم محيسن
١٦ –	البيئة الإدارية في الجاهلية وصدر الإسلام	أ. محمد محمود فرغلي
١٧ –	حقوق المرأة في الإسلام	د. محمد الصادق عفيفي
١٨ –	القرآن الكريم كتاب أُحكمت آياته [١]	أ. أحمد محمد جمال
١٩ –	القراءات : أحكامها ومصادرها	د. شعبان محمد اسماعيل
٢٠ –	المعاملات في الشريعة الإسلامية	د. عبد الستار السعيد
٢١ –	الزكاة : فلسفتها وأحكامها	د. علي محمد العماري
٢٢ –	حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم	د. أبو اليزيد العجمي
٢٣ –	الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٢٤ –	الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر	د. عدنان محمد وزان
٢٥ –	الإسلام والحركات الهدامة	معالي عبد الحميد حمودة
٢٦ –	تربية النشء في ظل الإسلام	د. محمد محمود عمارة
٢٧ –	مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي	د. محمد شوقي الفنجري
٢٨ –	وحي الله	د. حسن ضياء الدين عتر
٢٩ –	حقوق الإنسان وواجباته في القرآن	أ. حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
٣٠ –	المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية	أ. محمد عمر القصار

٣١-	القرآن كتاب أُحكمت آياته [٢]	أ. أحمد محمد جمال
٣٢-	الدعوة في الإسلام عقيدة ومنهج	د. السيد رزق الطويل
٣٣-	الاعلام في المجتمع الإسلامي	أ. حامد عبد الواحد
٣٤-	الالتزام الديني منهج وسط	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٣٥-	التربية النفسية في المنهج الإسلامي	د. حسن الشرقاوي
٣٦-	الإسلام والعلاقات الدولية	د. محمد الصادق عفيفي
٣٧-	العسكرية الإسلامية ونهضتنا الحضارية	اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
٣٨-	معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها	د. محمود محمد بابللي
٣٩-	النهج الحديث في مختصر علوم الحديث	د. علي محمد نصر
٤٠-	من التراث الاقتصادي للمسلمين	د. محمد رفعت العوضي
٤١-	المفاهيم الاقتصادية في الإسلام	د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
٤٢-	الأقليات المسلمة في أفريقيا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٣-	الأقليات المسلمة في أوروبا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٤-	الأقليات المسلمة في الأمريكتين	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٥-	الطريق إلى النصر	أ. محمد عبد الله فودة
٤٦-	الإسلام دعوة حق	د. السيد رزق الطويل
٤٧-	الإسلام والنظر في آيات الله الكونية	د. محمد عبد الله الشرقاوي
٤٨-	دحض مفتريات	د. البدراوي عبد الوهاب زهران
٤٩-	المجاهدون في فطان	أ. محمد ضياء شهاب
٥٠-	معجزة خلق الإنسان	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٥١-	مفهوم القيادة في إطار العقيدة الإسلامية	د. سيد عبد الحميد مرسي
٥٢-	ما يختلف فيه الإسلام عن الفكر الغربي والماركسي	أ. أنور الجندي
٥٣-	الشورى سلوك والتزام	د. محمود محمد بابللي
٥٤-	الصبر في ضوء الكتاب والسنة	أ. أسماء عمر فدعق
٥٥-	مدخل إلى تحصين الأمة	د. أحمد محمد الخراط
٥٦-	القرآن كتاب أُحكمت آياته [٣]	أ. أحمد محمد جمال
٥٧-	كيف تكون خطيباً	الشيخ عبد الرحمن خلف
٥٨-	الزواج بغير المسلمين	الشيخ حسن خالد
٥٩-	نظرات في قصص القرآن	أ. محمد قطب عبد العال
٦٠-	اللسان العربي والإسلام معاً في مواجهة التحديات	د. السيد رزق الطويل
٦١-	بين علم آدم والعلم الحديث	أ. محمد شهاب الدين الندوي
٦٢-	المجمتمع الإسلامي وحقوق الإنسان	د. محمد الصادق عفيفي
٦٣-	من التراث الاقتصادي للمسلمين [٢]	د. رفعت العوضي

٦٤-	تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٦٥-	لماذا وكيف أسلمت [١]	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٦٦-	أصلح الأديان عقيدة وشريعة	أ. عبد الغفور عطار
٦٧-	العدل والتسامح الإسلامي	أ. أحمد المخزنجي
٦٨-	القرآن كتاب أُحكمت آياته [٤]	أ. أحمد محمد جمال
٦٩-	الحريات والحقوق الإسلامية	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٧٠-	الإنسان الروح والعقل والنفس	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٧١-	موقف الجمهوريين من السنة النبوية	د. شوقي بشير
٧٢-	الإسلام وغزو الفضاء	الشيخ محمد سويد
٧٣-	تأملات قرآنية	د. عصمة الدين كركر
٧٤-	الماسونية سرطان الأمم	أ. أبو إسلام أحمد عبد الله
٧٥-	المرأة بين الجاهلية والإسلام	أ. سعد صادق محمد
٧٦-	استخلاف آدم عليه السلام	د. علي محمد نصر
٧٧-	نظرات في قصص القرآن [٢]	أ. محمد قطب عبد العال
٧٨-	لماذا وكيف أسلمت [٢]	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٧٩-	كيف نُدَرِّس القرآن لأبنائنا	أ. سراج محمد وزان
٨٠-	الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ	الشيخ أبو الحسن الندوي
٨١-	كيف بدأ الخلق	أ. عيسى العرباوي
٨٢-	خطوات على طريق الدعوة	أ. أحمد محمد جمال
٨٣-	المرأة المسلمة بين نظرتين	أ. صالح محمد جمال
٨٤-	المبادىء الاجتماعية في الإسلام	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٨٥-	التآمر الصهيوني الصليبي على الإسلام	د. ابراهيم حمدان علي
٨٦-	الحقوق المتقابلة	د. عبد الله محمد سعيد
٨٧-	من حديث القرآن على الإنسان	د. علي محمد حسن العماري
٨٨-	نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة	أ. محمد الحسين أبو سم
٨٩-	أسلوب جديد في حرب الإسلام	أ. جمعان عايض الزهراني
٩٠-	القضاء في الإسلام	أ. سليمان محمد العيضي
٩١-	دولة الباطل في فلطسين	الشيخ القاضي محمد سويد
٩٢-	المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل	د. حلمي عبد المنعم جابر
٩٣-	التهجير الصيني في تركستان الشرقية	أ. رحمة الله رحمتي
٩٤-	الفطرة وقيمة العمل في الإسلام	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
٩٥-	أُوصيكم بالشباب خيراً	أ. أحمد محمد جمال
٩٦-	المسلمون في دوائر النسيان	أ. أسماء أبو بكر محمد

٩٧- من خصائص الإعلام الإسلامي	أ. محمد خير رمضان يوسف
٩٨- الحرية الاقتصادية في الإسلام	د. محمود محمد بابللي
٩٩- من جماليات التصوير في القرآن الكريم	أ. محمد قطب عبد العال
١٠٠- مواقف من سيرة الرسول ﷺ	أ. محمد الأمين
١٠١- اللسان العربي بين الانحسار والانتشار	الشيخ محمد حسنين خلاف
١٠٢- اخطار حول الإسلام	السيد هاشم عقيل عزوز
١٠٣- صلاة الجماعة	د. عبد الله محمد سعيد
١٠٤- المستشرقون والقرآن	د. اسماعيل سالم عبد العال
١٠٥- مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية	أ. أنور الجندي
١٠٦- الاقتصاد الإسلامي هو البديل	د. شوقي أحمد دنيا
١٠٧- توجيه وارشاد الشباب المسلم نحو قضاء وقت الفراغ	أ. عبد المجيد أحمد منصور
١٠٨- المخدرات مضارها على الدين والدنيا	د. ياسين الخطيب
١٠٩- في ظلال سيرة الرسول ﷺ	أ. أحمد المخزنجي
١١٠- أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	أ. محمود محمد كمال عبد المطلب
١١١- زينة المرأة بين الإباحة والتحريم	د. حياة محمد علي خفاجي
١١٢- التربية الإسلامية كيف نرغبها لأبنائنا	د. سراج محمد عبد العزيز وزان
١١٣- النموذج العصري للجهاد الأفغاني	أ. عبد رب الرسول سياف
١١٤- المسلمون حديث ذو شجون	أ. أحمد محمد جمال
١١٥- الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم	أ. ناصر عبد الله العمار
١١٦- المسلمون في بورما .. التاريخ والتحديات	أ. نور الإسلام بن جعفر علي آل فايز
١١٧- آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم	د. جابر المتولي تميمة
١١٨- اللباس في الإسلام	أ. أحمد بن محمد المهدي
١١٩- أسس النظام المالي في الإسلام	أ. محمد أبو الليث
١٢٠- المستشرقون والقرآن [٢]	د. اسماعيل سالم عبد العال
١٢١- الإسلام هو الحل	أ. محمد سويد
١٢٢- نظرات في قصص القرآن	أ. محمد قطب عبد العال
١٢٣- من حصاد الفكر الإسلامي	د. محمد محي الدين سالم
١٢٤- خواطر اسلامية	أ. ساري محمد الزهراني
١٢٥- الإسلام ومكافحة المخدرات	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
١٢٦- دروس تربوية نبوية	أ. صالح أبو عراد الشهري
١٢٧- الشباب المسلم بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل	د. عبد الحليم عويس
١٢٨- من سمات الأدب الإسلامي	د. مصطفى عبد الواحد
١٢٩- خطوات على طريق الدعوة [الجزء الأول]	أ. أحمد محمد جمال

١٣٠- خطوات على طريق الدعوة [الجزء الثاني]	أ. أحمد محمد جمال
١٣١- المسجد البابري قضية لا تنسى	أ. عبد الباسط عز الدين
١٣٢- التدريس في مدرسة النبوة	د. سراج عبد العزيز الوزان
١٣٣- الإعلام الإسلامي ووسائل الاتصال الحديث	أ. ابراهيم اسماعيل
١٣٤- تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام	د. حسن محمد باجودة
١٣٥- منهاج الداعية	أ. أحمد أبو زيد
١٣٦- في جنوب الصين	الشيخ محمد بن ناصر العبودي
١٣٧- التنمية والبيئة دراسة مقارنة	د. شوقي أحمد دنيا
١٣٨- الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل	د. محمود محمد بابللي
١٣٩- سقوط الأيديولوجيات	أ. أنور الجندي
١٤٠- الطفل في الإسلام	أ. محمود الشرقاوي
١٤١- التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها	أ. فتحي بن عبد الفضيل بن علي
١٤٢- لمحات من الطب الإسلامي	د. حياة محمد علي خفاجي
١٤٣- الإسلام والمسلمون في ألبانيا	د. السيد محمد يونس
١٤٤- أحمد محمد جمال (رحمه الله)	مجموعة من الأساتذة الكُتّاب
١٤٥- الهجوم على الإسلام في الروايات الأدبية	أ. أحمد أبو زيد
١٤٦- الإسلام والنظام العالمي الجديد (الطبعة الثانية)	د. حامد أحمد الرفاعي
١٤٧- من جماليات التصوير في القرآن الكريم	أ. محمد قطب عبد العال
١٤٨- الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي	أ. زيد بن محمد الرماني
١٤٩- الماسونية والمرأة	أ. جمعان بن عايض الزهراني
١٥٠- جوانب من عظمة الإسلام	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
١٥١- الأسرة المسلمة	د. حسن محمد باجودة
١٥٢- حرب القوقاز الأولى	د. أحمد موسى الشيشاني
١٥٣- المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية - الجزء الثاني	أ. زيد بن محمد الرماني
١٥٤- المسلمون في جمهورية الشاشان وجهادهم في مقاومة الغزو الروسي	د. السيد محمد يونس
١٥٥- القدس في ضمير العالم الإسلامي	اعداد مجموعة من الباحثين
١٥٦- الطريق إلى الوحدة الإسلامية	اعداد مجموعة من الباحثين
١٥٧- المركز القانوني الدولي لمدينة القدس	د. جعفر عبد السلام
١٥٨- الحوار النافع بين أصحاب الشرائع	د. عبد الرحمن الحوراني
١٥٩- الإنسان والبيئة	أ. علي راضي أبو زريق
١٦٠- الإسلام وأثره في الثقافة العالمية	أ. محمود الشرقاوي

طبع بمطابع رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة